

كتاب ديننا
في حقه المصباح

140

وقد ايدى مقترنه ايضا ابنته صاحب الحاي عزت القدير







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد ابي لا يبع الى نفسه ولا يبعثه ولا يبعثه
احد من بعده في كل شيء باي طريق كان من الظاهر والباطن
وان وسئل المصوره بوجه كنهه فاعاده وما قبله فاعاده
بالا الهام على معنى انه لا يبلغ كنهه من ابي كنهه فليس شيء
طوره من هذه القابله التي من الانشأه الى عدم الوصول
باي طريق كان على ان قيل براهم جواز التحديد دون اليكوت بال
الكشف هو بطل ولا يحسن ابي لا يضبطه ولا يحد في الكشف
وان نقه وانتهى الله لا يخطو على الا يخطو على ما لا يخطو
هنا استخرج القبطه فخط على سبيل التجريد كما قالوا في قوله
استخرجي به ليلك اكل في صاخره في سكره فانه اذ ارجع
بكره اللآله ومارك صاخره في ليلك اكل في صاخره فانه اذ ارجع
العالق بعض القام والقبطه على ان لم يكن لم يبق فلا يبق
الاصحوا لا اوجوه ولا اوجوه ولا اوجوه ولا اوجوه ولا اوجوه
الملكه الملكه الملكه الملكه الملكه الملكه الملكه الملكه الملكه
الخطو والخطو والخطو والخطو والخطو والخطو والخطو والخطو
الخطو والخطو والخطو والخطو والخطو والخطو والخطو والخطو

مؤكدته المتقاي ولم ير سمان رسومه الا اناله وعفا
في مختار القصاص وعفي للمنه انه يرسل الحلي وعفنه المرحه بقرب
وبلزمه وباراهه انتهى فحده الغرضه مؤكدة لا عطف
المغرضه السابغه بحسب المعنى محمد باجر المبعوث بالمرسل
ايحي بالاحصاء او بالمرسله للتاسف ان عوي كحي لا زما
مختد يا والتوراي بالبور الذي كان شيلا في جبروت
وبنور الاسلام الذي طلع على الخلق فخرج عنهم ظلمه الكفر
المشج بين معده بالفخ والتكون مصدر تخرج من قديم
اي محمد الذي يشرح بركه قدومه بالرسالة الغيوب من نور
على انه قال المشج المعقد على الوصول القدر وعطف على
الغلوب فالمشج بالجر صفة نسبت له صفة جبروت على
نمبر من جبروت القبطه على الكلام جميع كبره واصح القبطه
ح عظيم **انما** فحده انشا وقال الا وارق الى كبره انشا
او سته ناس على ان الدنيا جنة فحده فاشرة فاكس كما هو
او راق مكتوبه لا عاب وديا كتاب المصلح في مختار
الدنيا ناس الخدان فكان ما ذكره او امل الكتب فحده
جبروت فذلك يسمى بالدنيا جنة فحده فاشرة فاكس كما هو
المفتح وابنه في انا لا يصب على الظرفه اي تبس
اعراب الدنيا جنة باية من كتاب الله تعالى بتمه كاتونا

حصة لا يكون الا بجله قول الله تعالى فظننا انهم ياتوننا
 في الاكثر لنرجي الاسم الحظا الحاصل في الكلام وانما تارة والاول
 خلافة نحو ما جاء في القوم او جاني الله ثم الازيد فعنا ولا تواف
 يارب فان كلاما لا وان يستر تاجم بل يحتاج الى الاستغنى او ليس
 كلاما من المستغنى كما قال الزيد المستغنى ان ادواته ليست بديدا
 كما هي في حق ولسنتنا وصدق وقد يقال قد حيز العا وده بغيرها
 هذا اللفظ فيما في بنونه ضعف كما في بناء في انشاء باليد
 واصلي باليد اسم اي قصد لنا باليد في حذف الالف والكسرة
 الاستعمال وجعل فعلا لا موصولة والفتحة في فعلنا العلم ان يقال
 ان قال جربنا بغيره وكلمة بغيره فعلنا ولا قولهم قولنا جربنا
 وبغيره ذلك لكن جلا يكون ايجاز واقعة في مفعول المفعول المذكور
 بل يكون مفعول ان كره واللام فاما وقعت في فعلنا جوابا ليقول
 ايجاز واقعة مفعول قال المفعول لا يكون الا في الفعل
 ان لا تامة في الاستعمال واقعة مفعول مطلقا بل انما يكون قول
 المفعول كناية عن واقعة وجملة ما يتبعها كونه في مفعول المفعول
 فهو في مفعول مفعول هذا الاستعمال كونه مفعول المفعول لكن لا يفي
 عليك ان توافي كذا القائل في محل نصب كونه مفعول القول
 لا يفي عنه فعلا وعلما ان الله في قوله ان الله في قوله مفعول القول
 في محل نصب من استمر الجملة والاما على ما من الازدباب

ان الله في قوله مفعول المفعول
 في قوله مفعول المفعول

من الازدباب والاما على ما من الازدباب وشبهه بغيره فلو لم يكن ان قول
 القول لا يكون جملة كناية ولا يكون ان الله في قوله مفعول المفعول
 مفعول القول كناية قولنا ان الله في قوله مفعول المفعول
 من الله انما قبل شئ من الله كبر في قوله مفعول المفعول
 شئ فان معنى الله كبر في قوله مفعول المفعول
 بدل من مفعول المفعول ولهذا جاز ان يكون مفعول المفعول
 ووجه قسرا في المفعول لا يكون الا في قوله مفعول المفعول
 وكذا القائل انما نظر ان على اسم الذي هو من قسرا
 الكسرة والاكسرة لا يكون الا في قوله مفعول المفعول
 الكلام ويجعل المفعول بفتح الميم المطلب من اسم الشئ
 طلبه كذا في مفعول المفعول في الاستعمال وكذا الذي يكون
 القول المذكور في قوله مفعول المفعول ان الكلام لا يكون
 الا من التسمية او من علم وفعل متظفر فيله ايضا فانه متظفر
 بالمتنا في مفعول المفعول كذا مع انه لم يرب من صرف
 الفعل واسم هو المتنا في لان المتنا في هو الاسم المطلق
 اقباله باحد من صرف الفعل في قوله مفعول المفعول
 في مفعول قوله مفعول المفعول ووجه قوله مفعول المفعول
 جواب الشئ بالمتنا في مفعول المفعول كما في قوله مفعول
 فان مفعول المفعول مفعول مفعول مفعول

واسم من جعله مطلقا بان لو كان في احد الفعل لكان مطلقا
 للمصدق والكذب لان الفعل الذي قد ربه النداء مثلا يا عبد
 او اي وادعوا ذلك اي مطلقا كما كان يمكن ان يقال لغيره
 نصب مائة مفعول له ليعلم ان الملائمة في قوله لو كان في احد
 الفعل لكان مطلقا للمصدق والكذب ممنوعة اذا بطلت في
 تلك الملائمة لو كان الفعل المقدر به النداء اجابا به وهو نحو
 لا يجوز ان يكون وذلك الفعل المقدر من البصيص المستكن بين
 الاخبار والاشياء كالقضا العقود بغيره كالبيع في
 الحق والحق والتكليف ونحوها نحو بيعت واطقت وزوجت فان
 اي لفظ بيعت وكذا انظروا في اشياء اخرى لا اجابا بالاشياء
 فانه بيعت مثلا يستعمل الاشياء البيع نازله اي مرة ولا اخبار
 عنه اخرى حنفية بخلافه ونسبنا نازله خبري في معنى التخييل يقال
 فعل نازله بعد نازله اي مرة بعد مرة والجملة نازله وتكون
 وربما قالوا فعله نازله ما رجعت بخلاف التاء انتهى وانما استغنى
 فهو اعلى النظر فيه او على المصدرية على قياس ما قيل في حركته
 في قوله منتهى مرة وكذا الفعل ادعوا يستعمل نازله بالاشياء
 النداء اي لا بد ان ناسبت به في هذا القسط ونازله اخرجه
 للاخبار من الدعوة التي تارة فمنها ان تذكر معها منتهى
 الاشياء والاجابا راسخا للمدعي وهو ان كل كلاما كان طام

لا قرار مدلوله ونحوه ان القياس شرطه وكذا قوله بيعت
 اذا اردت بالاجابا يكون لا قرار مدلوله وهو اي مدلول
 بيعت صدور البيع منك في الزمان كما في اوليات مدلوله
 مطلق على قوله لا اقرار مدلوله فقولنا انشاء كقولك انشاء
 فان المقصود منه اثبات مدلوله هو طلب صدوره للقرينة
 من الخطاب كذا بيعت اذا اردت به البيع الحالي يكون لا اثبات
 صدوره للفعل منك الآن قالوا هذا القسط مبنى على الفتح بناء
 لما في ما اتينا المثل بجهة الاسم لانه لا ان في قوله لان في هذا
 هذا الوقت على ما هو مدحس بوجه وانما اثباته لغيره في هذه
 في اصل الوضع ونسبه واحدة فانما لا انتهى ولا يجمع ولا ينفق
 ويكون في الاستعمال لا لم يتغيرت وسيله الاسماء يكون
 في اول الوضع كغيره من تعريف وتكرار ولا يبقى على حال فعلها
 لم يتغير فغيره من العالم بناء على الخبر لان الخبر لا يتغير
 فيه كذا في شجرة القباب وهذا المذکور من قولنا ان
 لا اقرار مدلوله ولا اثبات مدلوله معنى قولهم لا اثبات
 اثبات ما كان به بوان معنى قولهم لا اخبار اثبات
 ما كان او نفيه وان شئت ومنه ظاهر الاخبار ان التفتت
 والحالية لكن بناء على التحقيق لا معناه هو لانه كونه
 وذلك لان معنى قولهم لا اخبار اثبات ما كان انما اثبات

ما ثبت بحقوق في نفس الامر من النسبة احد الارزاق الثلاثة
 فيقول فيه نحو يتركب حالا واستقبال وتقول انه ليس من نسب
 النسبة نجات المساوية بل الساخنة الواقعة فيما بينهم فالحكم كغير
 اما كيفون يذكر البعض من الحكم معناه ان كان له نسبة مطقة
 على اثباته في ما ثبت على المعنى المذكور فيقول ان نسب
 والاشياء اثباتا على كل اى مالم يوجد بعد كمال الفعل في
 الامر وطلب تركه في الشيء فانها انما يحصل ان ينطق الامر
 والشيء في هذا القطع موجود في هذا الاى قولنا انما لا يرد له
 او لا يثبت مولود معنى قول احد المعاني اى قول علماء علم المنطق
 والبيان اما ان يكون نسبة الكلام خارج تطابقه اى تطابق
 تلك النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه فغيره الا اى ان لم يكن
 نسبة الكلام خارج تطابقه والاصح ان يصرح باستثناءه بل
 مركب من ان ولا فافتنا ببيان ذلك ان الكلام كذا في دل على
 وقوله في نسبة الشئين اما ثبت بان هذا ذلك وبالقياس
 بان معك ليرد في خبره الفخر على الذي من النسبة لانه ان
 يكون بينهما نسبة بتوحيدها واسبابها اما ان يكون هذا
 او لم يكن فطابقه هذا النسبة الحاصلة في الذي من المقصود
 من الكلام لتلك النسبة الواقعة للقرار بان يكون متوافق
 او سببين صدق عددها كذب متوافق مطابقة الكلام

الكلام للواقع الخارج وما في نفس الامر فاذا افات اربع واردة
 به الاخبار عن الاربعة المعاني فلا بد لمن وقوله من الخارج فاحصل
 غير هذا اللفظ بقصد مطابقة لذلك الخارج فبما ثبت ان
 نشأ في فانه الى خارج بقصد مطابقة الاربعة بحصول المطابق
 بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود في الخارج طول الزمان اى
 كبره الا في الاخر بالواجب قوله في الذي في معنى الاخبار والاشياء متوافق
 بالبحث فانا اخر لنا كما يقولنا نحن في الذي في قوله فالا وهو قوله
 له ما نحن فيه من الامر بالية الكبرية في اى ان حصر من حصر
 المستند بالفعل وحل من الحكم فبما كونه ان لا امكان لاحد
 في امكانه فعل معناه في معنى ما ساءه مستند اى متوفي قوله هو
 انما الاخر استثناء وهذا وانما تال هذا كما ومنه ان يكون
 مركب من ان لا وكذا قد يكون منفعة كغيره على نسبة من الحكم
 فيه مجرود على الاضافة النقص ونقص المعاني في باب النقص
 منسوب لعدم بل امكان هذا على اى في الخارج فبما ثبت
 على ما هو معناه منسوب محض والاشياء انما لا يكونان
 فيما سبق ومحال بتعريفه والاستثناء بعدنا فهو بخلاف
 المستثنى من التعريف لا امكان شيئا من الاشياء او نفسا من
 النفس لا في نفسه وان كان الاستثناء مفرغا بعرب ما بعد الاربعة
 الجوانب الخارجية لكن تلك تحذف الى الجوف وهو قوله

هذا المكن في البحث في هذا الجواب كغيره لو كان وجوده مكان كما
 لو كان معبراً عن وجود الكثرة وبوجه ما كان كذا كثر بعض المحققين في
 خواصه فاستنبطوا من كثره في الخارج باليد لا من كثره في
 الفصل بحصول الكلام في طول الكلام فنفى ما هو الواجب
 فحذف طلباً للاختصار نحو حصر الفاعل في كثره كحذف ما لا ينبغي
 من حصره في المضافات كونه بالنسبة كحذف كون الجمع من المضافات
 فاعتناه في ما يليه من أوجه وهي فاعل فعل محذوف أي ولا يملك
 أي لا نفسه أي بغيره لا وبعد له خبر به عايداً إلى الكلام في كون
 أي من فاعل الفعل لا أن يقال المضاف المحقق للملك من العمل على
 هو لا الخاب لغوات النسبة بالخطبة بالفعل فحذفه وإن أي لا يملك
 الأنف فيكون عطف محذوف على محذوف أي لا يملك الفوق بنية بين
 الوجه الثاني أن العطفية أن كان من قبل عطف على الجواب
 على الأوجه كمن ليس عطف على محذوف أي لا يملك على ما استدل به
 هو كونه من قوله على محذوف أي لا يملك كمن الظاهر من عدم التوضيح
 لتقدير المحذوف الوجه الثالث وهو من كونه الموضوح في محذوف
 الوجه في كونه وجوده التوضيح في أن من كونه في كونه
 ما خلق من كونه من قبل عطف المحذوف على المحذوف والثاني أن يكون
 الواو للحال يقال له والاول ابتداءً أيضاً فيكون ما بعده محذوفاً
 مبتدأً وأخره مبتدأً محذوفاً بوقوعه من الأولين لا وإن كان لا

لا يكون أي محذوفاً معطوف على شيء وفيه أي في الوجه الثاني
 وجوده أيضاً الوجه الثالث أن لا يكون له معنى مع هو أن يكون فاعل
 الفعل محذوفاً لولا ليدل قوله الثاني في أمانه والاول للحال عطفاً على
 قوله الواو والمعطف جعل الوجه الثاني كونه منصوباً والثالث
 كونه خبراً والحال حسن ترتيباً واضطراباً كما لا يخفى والثالث
 أن يكون منصوباً وهو محذوف أيضاً لأنه انما عطف على محذوف
 عطفاً على محذوف لا يملك أو عطف على اسم أي على محذوف المنصوب
 المعبر عنه محذوفاً عن محذوف عليه وهو محذوف على أن يكون الواو
 مع لا المعطف لوجوده الوجهين باقي هو المنصوب قد مضى الكلام
 في الأولى لا لا يخفى وبطلان كونه وبعد الخبر أي وأن أي لا يملك
 الأنف فيكون عطف محذوف على محذوف أي لا يملك الرابع أن يكون
 محذوفاً والاول المعبر عنه بضمير أي وفي أي محذوفاً معطوفاً
 أن فيه معناه محذوفاً والاول والمعطف وهو محذوف وجوده أيضاً لأنه
 أمّا عطف أي على العطفية المحذوفة من قوله الثاني
 بالكرة أي ورثتي أو معطوف على العطفية وهو محذوف كذا قيل
 كونه في أي محذوفاً لولا ليدل قوله الثاني في أمانه والاول
 رتبة أي في محذوفاً معطوفاً على محذوف فاعله هو الواو أن العطف
 على المحذوف وبطلان كون اللاحقة بالجملة كما كان الجواب محذوفاً
 بكونه خبراً أو اسماً كما في الآية المحذورة لأن الخبر قد مضى

بانته انما له فالعطف على العجز غير يكون بمنزلة العطف
 على بعض حروف الكثرة وليس منفصل عنه بكونه في كثره بل هو
 المنفصل خلاف القياس والعطف يعني الخذف على غير المذكور
 على حذف المضاف في نفس افعي وانما ما لم يخطف على قوله حذف المضاف
 اليه على ما لا الاول فانه كما يجوز حذف المضاف او احاطة المضاف
 اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى واسئل الله ان يوسع لي
 اعمالي في الدنيا بالنصب على قوله كذا كذا يجوز ان يقال علم على قوله الاول
 كقولك ايمانك ملاوذا ودلكل ملاو تحيين ام او ذمار توخذ
 بالسين والياء في الحرفة في كل امرء لا استقام لا انما في كل شيء
 على ان مفعول اول تحيين والباء فاعلم ان هذا هو و توفد
 الدال صديقه توخذ احد التامين وانما قال على وجه لان
 وزوجا خبره هو ناعمة وزه معطوفة على امر الاول فكله في قوله
 المذكورة في في ثمانية عشر بمكة في السبع التي رابعا طر
 والنظم والظاهر في سواها ان اذ قلنا الوجه المذكور معناه
 السبع السبعة عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب النحاسب
 بعضه ثم جاز بعضه لموجها في ثمانية واذ علم من كل علم
 بحقيقة أي بحقيقة العلم المذكور ولا في غير من اعراب
 آية الكريمة شروحه اعراب البيت فقال انما البيت فلقول
 الطيبين من طلب الحمد فليكن كعليه برب الالف وهو يتيم

يتيم اسم علم به من اسم موصول يعني المدعى قلنا يا علي ما علم به من
 المدعى قلنا يا علي ما علم به من المدعى قلنا يا علي ما علم به من
 سيجر لك زيادة تحقيق القسمة الجدة فاعلم ان طلب واسلم
 ان الاسماء من نيا هو عا من معنى الشرط كذا علم به من المدعى
 خبر من مدعيه بوجه ويدخل من ان الحسن لا يغش لكن بالجلد على
 الزيادة فاعلم ان من في الحقيقة ومن ما يشتمل على خبره
 مع الشرط او ان جهة الشرط فالوجه خبر من الاول بحيث قوله
 الفا عليه بغيره في الثاني ذلكما بينا به بان يكون ذلك المبتدأ موصوفا
 او كونه لا يراكم ككلمة الشرط والقسمة فذكر كشر الكثرة
 الشرطية وظهرنا لتعلقه على الصحيح فصار الخبر كذا الذي يدخل
 الفاء وحذفوا ليس بان ان في كلام الشرط وجوز ترك الفاء
 في الجمل كذا الموصوف بالموصول المذكور ويجوز ترك المبتدأ
 لا يكون شتملا على معنى الشرط بل ان لم يوجد مانع منه وهو
 والعق من جميع نواحي المبتدأ خبر ان على رأي صاحب
 العياض الشرح الذي اذا تغير هذا فقول فليكن
 خبر المبتدأ الذي هو من بالفاء وانما قال بالفاء ولان
 المبتدأ اسم موصول وصلة فخرج كما كان المبتدأ كذا
 جاز في قوله الفا في خبره كما سيجي بعد هذا وما عا وما عا
 وانما قال كان فليكن بنا على ان المبتدأ ما هو من الما جنى

والمتفق من غير ان يستقيم منه فان قلت المتعارف يقول
وليكن في فعلك انما تامة او ناقصة فلم يفعل كذلك قلت بنا
على ان التعجب من التامة والناقصة قد اشبه في ما بين المعربين
بالشبهة الى ان كان دون غير فان لم يعلم ان تامة بالتاء فقلنا زبد
التاء في مثال البعيد ووجه اللفظ ان كانت لفظة كان ناقصة
كعدم خبره اي فليكن المتعجب المحمدا عما علم ان كانت تامة
فكلمة حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان انما يصدق
لمعنى محذوف في اي كونا يكون على ما قد مضى فيستقيم المعنى
بترتيب المضارع فاعلم مستغربه انما لم يجر في نظر لان رجوعه الى
الاستيعام على تقدير كون الجمله خبره كان بعد الخبر فلا ولي ان يقول
عايد الى ما اوله العلم بالالف مضطرب انه مضعون على الجمله
الفعليه انما لم يثبت انه خبر كان بوجه خبره انما مضى او على
الحال من على او على ما راعى تامة خبر البنداء محذوف في اي هو على حرف
الله وجهه به اللفظ ولو قال على فان لم يثبت انه او لم يثبت انهم
رجع خبرهم به لغير خبره انما هو او صلت محذوف هو بوابه اي على ان يكون
به اللفظ والقصد به الموصول في محل خبره كونه ناقصة على او
جمله مستأنفة على محذوف الوصفين الا خبرين لا على التاكيد
الجله من الاعراب لان الجمله وقعت صله او مستأنفة من الجمله
التي هي لا على كذا ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا لمن سئل ان

مقدروا انتشارا ليدعوا له معنى لما قال فليكن كعليان كما ذكره قال
قاله ما تامة اي تامه وحال فاعلم ان بوابه اللفظ وهو يستقيم
الواو وهو الحال وهو مرفوع على الابدانية ويستقيم خبره في مائة
من ارجاء القريب الى القريب كما لا يخفى والجله الاستيعام انما لم يثبت
في النصب للمحال ووجه الخبر كذا من الافعال والاعلام كجمل
الاحوال قد حان اي قد مضى في وقت الشروع الى اعطى محذوف
المشهور وقدره الشروع بقي دون الابدانية الكسب لم يصرح
بكون الله العزيز الوهاب لكن الابدان الفراق ومنه قوله لا بد
من ذلك كانه قبل الفاعل ومنه لنا اول من بيان الامور اربعة كانه
في خبره بفتح الحاء والخبر من الامور طالب الخبر قوله في من سئل
يا محمد والواو على وزن التثنية مصدر فاعلم الالف في ذلك
الامور الاربعه في اثبات وجوب فاعلم بيان اي بيان ذلك انما
ان قرأه الخبر واجبه لانما يتوقف على ما عرفت الواجب على ما عرفت
عليه الواجب فاعلم واجبه فاعلم واجبه انما بيان القصص في اي
المقدمة الاولى ولي في قوله انما يتوقف عليه الواجب فلان لو قيد
الواجب فقال واجبه بالاشبهه وهو التوحيد الكامل لكان في شبه
الاخر والاولى محذوفه على تقدير ان البسبب هم وهو الموقوف بالحق
التصديق على ما عرفت انما زعم القائل وهو الموقوف على ما علم البيان
وهو الموقوف على علم الحق الموقوف على الموقوف على ما عرفت

فبما تباينة الابل عن هذا العلم ومما ذكرنا والمتصلة او ممتدة عن
 المتصلة واما التباين فبما ان بعضه لا يكون متصلا
 نحو لاسباب **والاخر الثالث** في ذلك لا مورا لاربعه في بيان
 الغرض من النحو وهو العبر من الخطا في المقال اي في الترتيب
 العبرية حتى يكون زوجه اي وسيله العلم البيان ويكون
 وسيله في معرفة ما بين الاذن ويكون في وسيله التوضيح
 النسبة على التمام على افضل القبوله والحال الرضوان في
 تحت الرضوان الرضوان بكسر الهمزة وفتح الراء ويكون هو اي
 تضيق النسبة ومما وسيله التوحيد الواجب الذي هو في الاذن
 والجنان الانسب بالكلية الواحد انسب في تحقيق العلم انما
 والجنان ابو الجان كذا في تحت الفهم كذا في الاذن لا علمنا
 يتبين من النحو ومما في هذا بعض التحقيق في العلوم
 اما في العلوم من علم لا يفي واما كسب في هذه العاطفة اعلم
 الهندسية واما في الابدان والاعمال والعلوم والافعال
 الصاحبه في العلم والافعال والنحو كذا في الكلام كذا في الكلام
 البنية من العلم كذا في الابدان والاعمال والعلوم والافعال
 التباين في الابدان والاعمال والعلوم والافعال
 النحو في العلم والافعال والنحو كذا في الكلام كذا في الكلام
 والامر الرابع من ذلك لا مورا لاربعه في بيان وفيه العلم وهو ان

ان ابا الاسود الذي يسمونه الاسود في اسم قبله في
 علم جده الاسود وقيل اسم جده من اولاد كذا في العلم
 ابوالاسود ولكن اذا نسب فيجوز ان يكون في العلم كذا
 وفيه الحرف في اسم فارسي اخر ان الذي يسمونه من العرب
 بجر رسول ثم ذهب ابوالاسود الى اهل المدينة من حاكمهم
 ويجعل في ذاته واخره بذلك المستوفى في العلم كذا
 هذا الخطا في العلم العرب كذا في العلم كذا في العلم
 وهو العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 فيما بيننا قال علي بن ابي طالب في العلم كذا في العلم
 وحرف الاسم ما بناه اي في العلم كذا في العلم
 الذي ومنه الاسم كذا في العلم كذا في العلم
 المحبة اي من اذن الذي ومنه الاسم كذا في العلم
 في العلم من العلم كذا في العلم كذا في العلم
 ثم ومنه كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 بل من العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم

على معنى القاب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق لتحصيل
 القاب الى الفرض من معنى وهو جملة صفة لنفسه لا الابل ان دلالة
 صاعدها غير موطنة بغير متعلق فاعلم ذلك واما جملته فغير موطنة
 بالحرف ما وانما معناها غير فعلا الى معنى حاصل بابتداءه
 بالغير لا بابتداءه نفسه وكذا قولهم الاسم ما وانما معنى نفسه
 صاعقه حاصل بابتداءه في نفسه لا بابتداءه خارج منه كما يقال الوار
 غير ما في نفسه كذا الى لا بابتداءه خارج من كونها في وسط البدل وقربا
 من المسجود وغير ذلك الذي هو قولهم ان الفعل قوي من المفعول
 لكونه غير متصرف منه في الكلام فاقترع بالرفع الذي هو قولهم كما
 لكونه خيرا كما لا يحركه عوضين اي التثنية واما سواء فهو بطل
 اي ماسوي المفعول من المفعولان في معنى على ان في معنى بطل بسبيل
 التشبيه والتعريف بان المفعولان المنة في المبتداء وحيث
 في خبره واسم كان واسم ما ولا يحسن خبر لا ينفك الجملتين
 بالاعتناء في جهة ان يكون سندها بالبدل وجزا ثانيا من جملته كالقوله
 او شبهها بالتشبيه بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول
 اذ قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة ولكن فيقول والتعريف
 فاعلم ان طلبا للتعادل واما سواء من المنصوبان فغير عليه فان
 المنصوبين السبعة في المثال القيمة والمشتبه المنصوبين خبر كان
 واسم ان واسم اللفظ الخبر وتبدا ولا يحسن ان يعلل بالمفعول من

من حيث انما قصدت في الكلام او من حيث الجملتين فاعلم ان
 حيث التشبيه بالمفعول باسمه بابلان واسم اللفظ الخبر وتبدا
 انما مشتبهان بالمفعولان اخبارها اذا كانت تشبه بالفاعل كان
 اسما كما هي حيثما بالمفعول او غير لا يخفى من ان كان والمشتبه اليه
 خبر وراي الخبر الاصل للمشتبه اليه خبره في جملته او بالامتناع
 المعنوية لانه بين الخبرين والمفعولان الخبر فاعلم ان الخبر في
 والمفعول الاخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاعلم ان الخبر في
 بين التثنية والتعريف لكونه من كمال المحل في جملته كما في التثنية
 واما سواء كما في خبره خبره المبتدأ والخبر كسبب في عمل وانما
 نحو كفي بالذات في المفعول نحو قولنا ولا نعلم انما يدرك الى التثنية
 الحاصل ان كماله في الاضافة للمفعول نحو خبره زيد ومنه
 فيكون الخبر وزنه الاضافة منصوبا او مفعولا في التثنية
 عليه مطلقا كماله والاصح ان يعلل الى الابل الاسوة
 انما في جملته فان القول بغير خبره في مقدره على معان عدة
 يقال قال له اي حكم به وقال خبره اي ربه في قوله اي خبره
 عليه اي خبره عليه وقال في اي خبره في اي خبره في اي خبره
 المذكور واصل خبره اليه فليعلم انما قول علي ربه انه خبره
 هذا العلم انما يحفظ الشرط وقبل كونه الخبر لا نحو هو الخبر
 والعقد وبعده العلم من الخبر الموصول الى الخبر صديقه وهو

ولما سبته من الالفاظ وبشره فخذ ما نزلك العلم ونقل من بعض
 الكتب من الفقهية هكذا روي عن ابى الاسود الدؤلي استاذنا
 الحسن والحسين رضي الله عنهما قال قلت لابي بصير بن علي طرقتا فقلت
 فقلت فبم نقول يا ابا بصير فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
 في الاواب فاروت ان من كتابنا اصول الفقهية ثم اتيت بوزن
 فالتقي في المحققين فقلت بسلم الله الرحمن الرحمن الكلام كله ثمانية اسم وفعل
 وحرف والاسم ما انما من السمع والعقل ما انما من الفاعل والمفعول
 من تحت ليس باسم ولا فعول قال لا هذا وبتبعه قال له وزد
 ما وقع قال لا في الالفاظ فقلت انما هو فقلت عليه كان في
 ذلك حروف التعقيب لم اذكر لكن فقلت لم تتركها فقلت لم اتركها
 منها فقال لي هي من زمانه فقلت على امره دخلت على معاوية في
 زمان عثمان رضي الله عنه فقلت ان ابني ما وترك الالفاظ انما يتبع
 معاوية ذلك فقلت في الجملتين فقلت لابي الاسود والاباب ان
 باب الالفاظ فقلت نعم سمع ابوالاسود رجلا يقول ان الله يري من لم يكن
 ورسوله بغير رسوله فقلت في العطف فقلت في الالفاظ فقلت في الالفاظ
 التماسا والفتي فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
 انما هو اخذ منهم ابوسعحق الخضر في وجهه الشقي ابو عمرو وبن
 الاعلان واخذوا جليل بن احمد من مائة شقي واخذوا جليل بن
 سيبويه وعلي بن حمزة الكوفي اخذوا من ابي عمرو بن الاعلان فقلت

صار اصل الالفاظ كقولنا وبعثنا والكاتب واخذت القوان
 منها ابوالعباس من عند الانباري فقلت كوني وسيبويه واخذته
 الاخذت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
 بالبره ومن البره ابو اسحق بالبره جاب وابو بكر السراج محمد بن كيث
 ومنهم ابو اسحق في ابوسعبد السلي في عا الزمان ومنها ابوا
 طاهر الفارسي ومنه ابو الفتح ابن حسن ومنه ابو الفتح ابن علي
 بجري ثم قبل ثم بات بعده من عباد الله انتهى هذا الحقول من
 ابي هذا الذي نقلت عن علي رضي الله عنه فقلت فقلت فقلت فقلت
 ثم استنطقه علماء الراسخون والفقهاء الكاملين على ما
 اتسروهم الوافي كتب كثيرة مفعول استنطقه استخرج جوامعها
 طوبى له تسريدا لعلم العلم وبشره لمن بعدهم وبعد هذا المصود
 ابي الفقيه لا بد من الشرح وفيه المقصود وقال المسعودي
انما بعد حمد الله تبارك وتعالى في الشرط قبل ما اخذناه وما
 فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف وكذا قال الشافعي اما
 لينة والكل الذي جيبه ولكن وكذا في ما في شرح الفقه ومن ان
 الفحاة بعد اخذنا فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
 مقام ما وضعه لندرجه بين عالمي جليل الاول وصاحب الكتب
 الا انما في العلم في انما اسم او حرفه في شرويه فقلت فقلت
 كونا فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت

اكتب شيئا لا يحب ان يقرأه احد من القوم كما هو المتبادر بل
 الشئ لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 ان يكتب على كرامه على القياس لا يثبت له من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 الذي ان شاء الله لا يثبت له من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 لولا ان يكتب من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 بالمتن على ان لا يثبت له من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 ساطع لونه لان على البرهان باعطاء اليقين الطريق الا ان احاط
 الشئ في شيئا لا يثبت له من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 فحق الذي انما يثبت له من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 القوم لا يثبت له من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 الا ان يكتب من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 بغير ان يكتب من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 اسباب الكلام وهذا كما ترى استدلالا بالقرآن على المتن لا يكتب الا لشيء من القوم
 هذا على الفادة بعض المحققين ربه دليل ان يكتبه الكبير كذا وكذا يكتبه
 الا تكتب في منونة الابهى ان عاود من الشئ يكتب من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 بل انزله الله والبرهان في شئ من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 بحيث الشئ لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 بعد حمد الله تعالى ان يكتب من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم

بحيث يقع او حدث فاعلم ان القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 واما قول جلاله في القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 وحدها او معي مع الشرط وقيل لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 وحدها وقيل لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 فاقول وهذا هو الحق لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 شئ من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 اي طلبها للاختصار وهو المصروف من بعض الكتب ان لا يكتب
 هو طلبها للغة واحدة وحدها اي بغير هذا وهذا واما المتن من القوم
 وفيه ما لا يخفى على من يفهم المقام بغير الجمل في الاستدلال يجوز ان يكتب
 اما فاقول بغير هذا فان قلت كيف يصح ان يقال ان يكتب الا لشيء من القوم
 الله مما يمكن من شئ فاقول بالترتيب ان الشرط اذا كان مقصدا
 بربح فيه لا يلزم ان يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 هذا اذا لم يكن الجمل مع الفاء اما اذا كان مع الفاء فليكن مع الفاء
 ان الفاء بمعنى ان يقرأ في قوله فليكن مع الفاء فليكن مع الفاء فليكن مع الفاء
 فانما اقول الجمل في شئ من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم لا يكتب الا لشيء من القوم
 فان قلت كيف يجزى بالفاء مع ان المقصود بالجملة هو لوجوه
 جوازا لكان جزمه كافيا في الاستدلال غير حاجه الى الفاء قلت
 انهم قالوا ان الجمل اذا كان مقصدا فليكن مع الفاء فليكن مع الفاء فليكن مع الفاء
 الحروف الاربعة اي التبت وسوق وانما يجوز ان يكتب الا لشيء من القوم

أما جواز إثبات الفاعل من المضاف اليه المضاف اليه كان جعل الادة
 الشرط صالحا للجان الاستقبال فلم يؤثر الادة فيه ثانياً لغيرها
 كما فعلت ولم يضرنا فتخرج المبريد وبطلانها بالفاعل وأما جواز
 ترك الفاعل في الجزم فالحق في الادة فيه لانه لو كان صالحا للجبال
 والاستقبال فحصر في الادة للاستقبال على ان الجزم كان في الادة
 بدون حاجة الى الفاعل، ثم اخرجت الفاعل الى الجواب والمذكور في المتن
 اعني مقول القول وهو ان الولد الاخر الظاهر ان يقال فقول
 الولد الاخر بدون الفاعل وأما اخرجت كما اخرجتم ان بولي بين حرف
 الشرط والجزم افعلا فكذلك ان الفاعل وان ثبت تخصيصه ببناء
 فاستمع لا نستعمله فيقول قوله بولي فيخرج الكلام فعل محمول على الفاعل
 مقام الفاعل على صدره اي كما اخرجتم ان يقع المولات مع ما نقل الرضا
 من سبويه من انه اجاز تميم وقد بالاسناد الى المصنف المذكور
 الفعل اي تميم القيد وقول القعود الى يجوز ان يكون التي لم يعم
 الفاعل لانه لا يتم الظرفية فيكون منصوباً اي ان فيهم فم في الفاعل
 لهم ان يكون منصوباً ومنه فاعل وهو كذا ما لو ولكن يبر عليه
 انه لو لم يبر الظرفية لما جاز في وقوع كمن بين ايديهم ولقد
 نقطع بنسبكم في قرعة من وقد ظهر كمن هذا وجه آخر وهو كون
 بين فاعل بولي وقيل ان بين زائد وقوله افعلا منصوباً على انه
 فخره بولي ويخبره بقدرة الادة مولات في المعنى لا يقال ان

ان قوله بين في الشرط والجزم ان في قوله كمن في الشرط
 لا نقول معنا الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد
 نفي اي هو كمن في الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشار الى المذهب
 المذكورين وهذا انما كرهه اذ كان حق الفاعل وان يتوسط بين
 المفعول وبين ارباب الجليين لانه وصنعوا لاتباعه فحصره في
 حذر في قول لولادة المضاف عليه لانه في صدر الحكاية كما ذكره بعد ذلك
 عن الجواز الذي لا يكون الا بالذات كما انه قال في قول بولي فاعل من هذا
 القول انما من في المفعول كما ان الولد الاخر في هذا راسماً بعد
 الادة **والله اعلم ان اتمامه** كونه اقسام مذكورة في قوله بين في الشرط
 كما ان الواو تفتح في هذا الكتاب في قوله ما بعد قوله في الادة
 ومركبة وهي اي المركبة على وجع لان الاصل في ان ما لان في
 وما زائدة لانها مركبة على الكلام المعنى فاعلم ان يكون في المعنى
 بعد تمييزها بما قبلها في هذا راسماً كمرحلة فيهم فحصره في الادة
 الا لئلا ينسب اليها العاطفة فانها لا تفتح لغيره وما امتاز بها من
 المفعول وقد ومن المركبة من ان كانت مطلقاً انطلقت فيها ايها الاسم
 كما يلزم الفعل اذ كما حكينا في قوله اما الوقوف بين معان بين الادة
 والمركبة من لان كانت مطلقاً في فاعل الفاعل في جواب المفعول
 دون المركبة وان لم تدخل فيكون لا تصح في المفعول الادة او لا تصح
 في المركبة يعرف ذلك من المعنى فاعلم انما يفتح اذ لا حصل فيها

وفي ذلك الغرض المقدور فحقنا ما قالوا بقوله في الاول والاختلاف
 الختم قال يجب من هذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما
 لفظيا لا حقيقيا اي في معنى قولنا ان الاول مضمون له شرطان
 لا يجوز بيعه انما يمكن ان يكون الاول لا يجوز ان يكون مراد
 ابن الحاجب حيث قال في الثانية ضرورة الشرط ان ولو واستا
 اما التي بنيت بالتعقب لا ترا حصة اما المقصودة على انها غير يكون
 التي اصلها اننا وان يكون مراد الشرطين بابا حيث قال في
 المقصود بعد ذلك حصول من قوله ضرورة الشرط بقوله من منصف
 الطرقي وهو في الشرط وبما ان ولو انما كل من منصف الشرط اما ان
 الاول الموقوفة بالتعقب المضمون لشرط لا التي بنيت في اي معنى ان يكون
 مراد ابن الحاجب ما الثاني ودر الزم في الثاني اما الاول لا ترا
 بينهما في الحقيقة بل الاتفاق على ان يقع النزاع الظاهر اما حيث قال
 احدنا ان اما ضرورة شرط وقال الاولون لما سئلوا لفظ قوله
 لفظ لا ترا بينهما في الحقيقة لان كل احد منهما لا يمكنه ان لا
 اذ اوعى عليه مرادة من قوله بنيت على هذا المقام اذ في هذا المقام
 على حقيقة القول لا يجوز ان يكون على صفة المعلوم ان يلبس على
 هذا المقام فلا ضرورة عليه فيع الميم معدوم من زاد به داي لا
 زيادة مع التوقيد المذكور ومنها ولا ضرورة من تحقيق معنى اما في
 شروع في تحقيق استعمال الموقوفة المراد منها فقال **استعمال المال**

والمال موقوفة على وجهين لانه اما يستعمل لتفصيل المال للمكتم نحو
 انما اودع اياه حيث وعلق على بعض ايام او دعه فاعلم انما عليه
 فاجا حصل او نحو جاني القوم اما زيد فانكرته واما بكر فاعضته و
 انما بشر فاعضته عنه وهذا استعمال استعمال في طريق الاستبصار
 وهو انما لا يستبان في معرفة الحاجة ما وقع جوابا من سئول فقدر
 بوجه انما لا يمكنه جاني القوم فكل ان فاعلم انما فاعلم انما فاعلم
 بجبال انما بدلا او يستعمل في الاول الكلام المنقطع بالجزء حصة
 الكلام فاعلم انما منه ما باقى في اواخر الكتب كقول المصنف انما بعد قوله
 وان اردت تحقيق المقام فاعلم ما نزل عليك من خلاصة الكلام
 ووجه انهم قالوا ان انما موقوفة لتفصيل في جميعه فوارد ان ان
 تفصيل قد يكون لكل سابق كقول جاني القوم انما القاء بكذا او انما فاعلم
 فكذا وقد ذكر في تفسير الكتاب ما يقوم مقامه من الاستعار بزيادة اعتناء
 من ان المالك لو كان في ما يبيع الى الكلام كقولنا فاعلم انما الذين
 في قوله ليس في نفه ونعقبيه بقوله لا ترا نحن لان المقصود الا وهو
 الزم اخرون وقد يكون تفصيل المتعدد في المدين في قد سبق ما راعى
 المتعدد بوجه ما كقولنا في ان الله لا يبيح ان يغير بشرا ما يوسعها
 فقولنا واما الذين امنوا فاعلم ان الله لا يبيح من يغير انما الذين كانوا
 فاعلم ان الله لا يبيح فاعلم ان الله لا يبيح فاعلم ان الله لا يبيح فاعلم
 فاعلم ان الله لا يبيح فاعلم ان الله لا يبيح فاعلم ان الله لا يبيح فاعلم

شخصه متما في الزمن بدل على زيادة الانشاء، فبيان المذكور بعد انما
 هذا فان قلت المفهوم ما تحققت ان المفهوم قد انفقوا ان انما
 موضوعه التوقيف وانما الاستعمال الآتي ما ذكره الشيخ من انما حيث
 جعل الاستعمال الثاني في قسم الاستعمال للمفصل قلت لا انما فانه
 بينهما لانه انما جعل في استعمال المفصل ما احسن الحكم سابق الى المطلق
 التفصيل الاستعمال الثاني وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كما لا يخفى
 الا انما كما ذكرت انما الاستعمال لان بيان ما ذكره الشيخ في قسم
 اقيم اما بعد لقطعة من عمل اللفظية انما وانشاء الى الملوقة
 اي لا اقيم اما الملوقة من مقام بقوم المليم لمكان من انما لانما
 على صفة المفعلين من غير التما في الظاهر في المليم انما الاسم
 من تمام كمن الاول والى انما لا اسم بالية مما يكون انما
 مع معنى الابداء والتعريف في معنى كمن ابتداء، ويعبر
 مع الشرطية في النظر الاول يحفظ ان يدخل انما بعد الاسم
 لان انما للمليم وتوقفا ابتداء، فلو كانا في جيب ان يدخل على
 مبتداء يجب نفيه، وهو الاسم لم يقوت معنى الابداء، بالكلية
 وانما فانه يجب نفيه وهو اذا لم يميز ان يكون ذلك الاسم الذي
 دخل عليه ابتداء بل قد يكون مفولا به نحو قوله وانما قبل
 شتره نصب التما كونه مفولا به بقوله انما شتره وانما لا ينفذ
 من موضوعه لا يخرج من تقديره ما بعده الصنفه وقد يكون ظرفا في

نحو انما بعد حمد الله ونحو ذلك انما في الحقيقة ان يدخل على الاسم
 وون على المبتداء، وبالنظر الى الاول يحفظ ان يدخل على الاسم وبالنظر
 لنظر الى الاسم يحفظ ان يدخل على الفعل لان الشرط يحفظ الابداء
 وهو في الفعل فاما بيان بجواب المستفيضة بفتح الضاد والباء الا ان
 ولم يعمل بالفتحة المحذوفين بل بين بالفتح فانه سبعة مقصودين لمسطوفين
 ولا بد من ذلك الاخر متشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة
 متقدربا على الاسم وانما فان قيل دعوا الى انما يحفظ انما يجب
 تحفته مع الابداء انما الدخول على الاسم ثم تقضوا انما حتى
 ما تحفته يجب تحفته الشرطية بافعال الفاء في جوابه ولم يعكس
 قلنا لان الابداء في مقام اقدم من الشرطية كونه مبتداء في
 بخلاف كون شرطية فانه ليس ابتداء في الشرطية يجب تحفته مع الشرطية
 ويظهر الفاء في جوابها اكثر ما يقضى، حتى كما كان ونبت على الفاء
 وقع خبر من نقصان وقوم من عدم اداء ما يقضيه يجب تحفته
 الشرطية الدخول على الفعل في هذا التركيب بحيث يهلل للضموم
 صفة الفاء، والنقصان من تحفته اي رتبة صفة الفاء لا يكون
 فعلا افعال الفعل المعلى وسجي انما من غير الشرطية انما التقب
 المعقولة وانما فانما لا بعدد الامكان لان الدخول على
 الفعل في انما والفاء الذي جعل موضعاً له ادخل على جوابه الذي
 هو المفصل من انما انما بفتح التوا في حرف الشرطية والحج

كما مر وما نؤمن من نحو قوله تعالى وانما ان كان من احجاب العين
 الآية بالتعريفات سهو راوي ذكر الآية واقرها احد المتأخرين وقد توهم
 الحديث ونيل بجوار الترجمة بتقدير لا بد منه وقد وجّه بتقدير الى حصر
 الآية وقوله بجوار كما ذهب بعض من على التوضيح لا على الاضافة
 كما توهم هو قول بانما المتوفى ان كان الالهية اي الشخص المتوفى
 في الاول وانما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان
 ما زعم ابن مالك ان من سناد اللفظ لا يختص بالاسم بل يوجد في
 غيره ايضا كحضر بني في قبر بني اذ كل اسناد لفظنا كان
 او معنويا يختص بالاسم لان الجحزة ضرب ثلث في اللفظ وهو اسم
 لا يدل على الحدث سماه ضرب الدال على الحدث الزمان فحق هذا
 ويشق ان يقول الثاني بدل قوله انما لفظ ذهب وبان يراد
 بذهب لفظ هو اسم فان ما ذكره مجازين التحققي الابرار
 قوله فالمتوفى واللفظ اسمان والحاد بقوله لا يدرك الاسم اسم
 من ان يدرك اللفظ او تقدير افعى القصور وان المذكور ان لم يدرك
 بيان واحد الاسم لفظا لكن يدرك بان تقدير الكناية **ويح**
 خطر من ظروفي الكناية لانه من قبيل الجملات الستة التي دونت
 للمكان قال في شرحه العتق فيه بحيث لان احصاء اللفظ قالوا
 هو من ظروفي الزمانية الى لا يمكن ولو كان في الاصل من
 الجملات الستة ليشبهه بمتا صاحب النجاة انتهى لكن

لكن استعملت حرفنا اي جوارية واستعمل جوار الزمان كونه
 مضافا الى الزمان او تقديره بعد زمن بعضين بمعنى الزمان
 الذي ان من حيث لانه قلنا قولنا حيث بعد الظاهر بعد العبد
 استعمله لفظا بعد زمان الزمان فحال الجملات الستة اي امرها
 لانه لا نالنا لا نعلم انما ان استعملت مضافا الى الجحزة حيث
 بعد زيدا وقيل كذا بما في الجملات الستة كحيث توفى او محله
 او امامه او وراه او خلفه واستعملت مضافا الى من لا يشق
 فالاول بحسب منصوبنا الظرفية اي بتعبيره بتقديره ان يكون
 مفعولا لانه لم يدرك العولم خلا في القرب من الظرفية وان لم يدرك
 العولم المذكورة كانت الجملات الستة مضافا بتعبيره العولم سواء
 كان ذلك العولم لفظا لكن في نحو فحدث من قبله كذا ومعنونا
 كالابتدائية في نحو اما لك خبر من وراكب به من امامه اما نحو قوله
 السماء فوفاها في الغار من قبل الالوي اليه لم يدرك العولم
 المقصود خلا في لفظ الظرفية لان الجحزة هو الجحزة الظرفية اي
 الظرفية من غير ما في المشغول اليه من عامل المقدر لا الظرف وهو فاع
 الذي يبي الظرف في الغوف في مثلنا هو الالم المقدر في مصل
 اذ التقدير اسماء مصل فوفا لا ابتداء وانما الذي يبي
 الابتداء ويجعل خبرا له فوفا هو الجحزة الظرفية التي دونت
 خبر الجسد لا لانه اي الجملات الستة من قبل ما استعملت السماء

[illegible]

فلملك الافعال فاعلوه وعملوه فعل اختيارى فى المثلث واما عن المثال الرابع
فخصان كجيبه ان كان الهم من ان يكون فعلا اختياريا بادا لكان
متعديا بالبناء بغيره حقيقة هو افعال الاختيارية لا كلوا الدلم لا ش
لتعديج ان الشجاعة بطلن على الكيفية الذاتيه الذاتيه سدا
القاء النفس على طريق العلم على فعله على الفاعل فمجرد علم النفس
ناويع على الاول ثانيا واول الاصل افعال الجلبه الاختيارية و
من ههنا جملان اجلل ان كجيب ان يكون نفسه اختياريا بكونه يكون
نفسه اختياريا بانه كجيب ان يكون بغيره بغيره فمجرد اختياريا
كأية العلم ان يكون فله وانه واختيارية كأية العلم وفسخه
و اما عن المثال الثالث فانه من الاصل المصنوعة وليس من كلام
العرب الاول فاعلم ذلك فانه هو فاعله النفس فحق المقام
الذي تنزل فيه اقدم الامداد وهو محمى وكونه صفات الربيعه
وهو مضافا لما تده وهو اى لفظة العلم فحق ذلك الواجب
الوجود وكما نقدر انى فاعله من زبيل الشكره الفاعله واما
حمدا الله اضافة هذا الى الله اضافة متعدى فاعله الفاعل
فاعل المصدر وهو على متصرفه وانما هو حمدا لله تعالى
فخدا على هو بيا الحكي لا لا المقام عليه وهو فاعله المصدر
لا فاعله كالمصدر من الفعل المتعدي فافهمه اقسام الاول انما
الى الفاعله يذكر المقول فمضوا فاعله

من القعدة إلى خمسة عشر مضى من سنة ١٢٠٠ هـ
 لغا، مصدر من كافه أي جازاه جميع القوم معصوب على مصدرة
 مصدر مجزوف، ويقال من جازاه القوم أي جازاه جميع القوم
 لانسب للمعرب المصنف بعد جازاه أي جازاه، افتعال أي جازاه
 افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه، جازاه أي جازاه
 المفعول جازاه أي جازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 نصب ما على الحال من فعل الجازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 راجي على المصدر رتبة أي جازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 القول حسن من قول المصنف أن الجازاه أي جازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 قوله ولو لم يكن فعله قد تم قوله جازاه أي جازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 مضى في قوله ولو لم يكن فعله قد تم قوله جازاه أي جازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 المضى في قوله ولو لم يكن فعله قد تم قوله جازاه أي جازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 اعرف المعاني في العلم على ما علمت من الكتب، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 حالها عن الالف الأم والاضافة في قوله ولو لم يكن فعله قد تم قوله جازاه أي جازاه
 ونسب مفعول الجازاه أي جازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 مجتنب من ضرب بالشون زيد علم أو غيره الحالة أي جازاه، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 اتجوزي أحوال الشانة لغو شبهة العلم الشبه بالكل السكون
 والشبه بفتح بن لغتان مجيء كذا في غنار الصغار، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه
 بالرفع على مفعول شبهة لا يجوز كذا في غنار الصغار، افتعال المجيء المفعول جازاه أي جازاه

[illegible][illegible]

المجمل الاول وفتح الشافعي السهم على بعض الشافعيه باجره والحقه
استدلالا على عدم الجفاف في ان اذا وقعت الحاله او خرج جوفها
من هولاء وانكسرت فقلت وانكسرت في البئر ان في فترتها من جوفها
عالمه وقلت قد مضى علم الحان من ضرب سيني في القصر والحقه عليه
وكانت بتوضيحه قد فارت عينا على حاله حتى يتبين بطلان وكان انهم منهم
وحضر منهم وبوا على المصدر الحق بالامام عاود مع التحليل ان يكون
غضب سمعنا في البت بغير قدر وبواجب ويكون غديره علم الكل
من الضرب الى سمعنا وابعد را قومتون غديره ومن الضرب ضرب
سمعنا في ضرب سيني ان ضرب سيني واخذوا في ضرب سيني او
يختره على البئر من الضرب المتوقف في ان يفر من تحت الجواب والحقه
لا يقال الا باجره في ضرب سمعنا على ما تبين في النسخ لا يقال المصدر
اذ وقع مغضو لا يطلق الا على ما مضى جوابا فقلت في ذلك في مغضو
مبعض را قومتون فذكر الشيخ عبد الله انهم انهم في الشافعي را على الشافعي
ان الحسن ان يجيب على مغضو المصدر في مغضو ككررت على ما مضى
على ان حذف على طيس لا يقال له سبيل لا يقال فقلت علم
في التفسير في كذا على الضرورة وهو قول لا في كذا على الضرورة
فيما ساء ومعلق باجره وبوا على ان عاود مصدره في ذلك ان
الموا جواب لا يقال محرمنا بالحق الحان بغير اسطره ولا في ذلك كبره
عنا من قبيل وصفه في الشافعي بوصف صاحب قول العلماء الحسن على

الثالث كما يجوز ان يحاط به عليه قولان **الحكم** ان اباها و ابا اباها
 قد بان في الجدة فانها حرة **فان** قال اباها و لم اباها فصد الى جعله
 مقصورا و ينتج العارية بالالف حالة التصب بالالف في الحارث
 و يجب ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال **الثالث** انما
 ان الجدة صاحبين **ابن** الاب **اب** الاب **عنه** فدية الابن الجدة
 عارية و ابا الاب ايضا فانيته و ما ينبت العرق من اناها على ما يدل
 الجدة بالهتية و شرط كونها مضافة الى غير اباها المتكلم لان اباها مضافة
 يكون اعرابها بالطر كات نحو فاني ابا رابته ابا دهم باب وان كان
 مضافة الى ابا المتكلم يكون اعرابها نقدية **باب** راي البعض في كون
 او يكون بنتية على راي انا آخر او يكون واسطة بين المهرج **البنت**
 و قد ابي كون المضافة الى ابا المتكلم واسطة بينهما **فصل** في
 اذا انظر حرة لا يخرج من الاعراب و البناء و شرط ايضا كونها
 مكسرة او على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها كانه نقول **فصل**
 اختلفت رايته اختلفت متر يا حثت هكذا انما لو اورد عليه ان كان
 التثنية المضافة اذا اصغرته يجعل اعرابها بالالف و قد قيل
 الوجوب طيبة و ادعيا و قد ما كان يدور عندنا **فصل** في خلد
 ثم وجدته في كتب بعض المحققين من التثنية من مع جواب بان لا
 ملكا لاسما **فصل** في خلد من وزن فاعيل فاعل في خلد من صيغة
 الاعرابية لوجوب سكن حرف جعل اعرابا فقلت جعل اعرابا **فصل**

ان اباها **ال** ان كان ما قبلها كما تصح في كل الحركة وان كان ما قبلها
 يا و كذا شرط ايضا كونها مخرجة اذ لو ثبتت او جوت لكانت
 لا اعراب ساكنة لاسما **الثانية** او المجموعه و قد اهلها **الثاني** و
 السكون كذا و معها و يفيض الكلام في هذا المقام على وجه تحقيق من العلم
 وهو ان يقال ان هذا لاسما **الثالثة** فخذوه اللام من ابدال الالف
 الا و ما نحو و ابو و صنف و صنف و ما و صنف فوه في ذلت لعل في الف
 فذا غير فبا في فقي الو و ساكنة فوه حذف لعم ابا **الاسم** المتكلم
 على حرفه احد و لو ابقى و احرب لزم قبله الف لانها حرة ما قبله
 فلم يزل في المتكلم **الثاني** و قد قيل في الالف على حرف
 واحد فبا من اعراب القربى في الخارج فاذا اختلفت حرفا حرك
 لفظا و اذا اختلفت في غير المتكلم اعيدت اللامات من الالف
 و اعيدت العين من الخاء من لم يزد و نه ابدال الالف من التثنية
 حرف فاعل **باب** اما على معنى ان يكون نكاحا و فاعل الاعراب على
 راي من يجعل الحركه نفس الاعراب و اما على معنى ان يكون نكاحا
 و انما على اعراب راي من يجعل الاعراب هو الاخر في **فصل** في الحركات
 و لا بد ان فان حرف الاعراب كما يطلق على حرف متحركة الاعراب
 لفظا كذا ان ربا و قد قيل انما هو ايضا على حرف متحركة
 و اذا اختلفت بالمتكلم لم يبدل اللامات من الالف بل كان اعرابها
 نقدية **باب** كذا نقول في الاحوال **الثانية** في مثل و ما و ما و ما

و انما قالوا في قوله فاعل الاعراب
 على كذا و كذا و كذا و كذا و كذا
 فاعل الاعراب في قوله فاعل الاعراب

لما قلب النون الفخمة الوقفت كسبت بالالف فانهم قالوا انهم
 في كل كلمة ان يكتب بصور قد لفظوا بتقديمها ابتداء بها والوقف عليها وقف
 ثم كسبت النون المنصوبة اذا حرفت النصب اخرها لم لا يوجد ذلك
 به لالفها لان النون الوقفت عليها بالالف تنصب النون الا انما لانها
 الف لا انفصاح ما قبلها فان قيل فيها هذا يستغنى ان يكتب اخرين اسم
 اليك المذكور بواو الف واخرين في واحدة الف طلبة بيا، ومنون
 اذا وقفت عليها قلبت نظربوا واضربي وصل نظربون وحل نظربون
 باسقاط نون التأكيد ورواها واداليا، والنون مخذوفات
 لا جعل قلنا نعم لكنه تغشيه من هذا المصوب وان هذا الوقف يخفف
 نون التأكيد ويبر ما حذف لا جعل فانه لا يعرفه الا الحاذق في
 هذا القرن كبوشنارة كسب لفظا بالناطية ثمانية كاذبة لا مطلقا
 لكن هذا انما لا يشترط بان يكون على لفظ المبدئ منه بعينه هو
 الكوفيون، وعند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدئ
 كذات اللباب وعبارة القلب هكذا ولا يحسن ابدال النكرات
 من الموصوفة الى الموصوفة ولا يشترط على لفظ المبدئ منه على البعثة
 استوي كانه قد حرفت فواو وجوبه مكان او كان لا تعرف له
 القلب بغيره البقي ههنا وهو ان يحسن ما كان البدل وهو ما
 فهم يستقيم اذا الذي يتوقف عليه حسن او البعثة على رأي الشيخ
 جوا ان يتصل بالنكرة المبدئية فائدة لم نفهم من الموصوفة فمثل هذا

هذا الفائدة لو حصلت حسن والافعال سواء حصلت بالوقف
 او غيره قال الشيخ عبد الفاهر ان شئ من شئ لو ارت انا وجدنا
 بفتح جها ان كلهم ساءل النصب لاطول لا يرض فقال حوله لا طول
 بحر ورواها بدلين ساءل النصب ساءل معرفة وطول النكرة وفيه
 لم نفهم من ساءل النصب الا لان كل شئ من الطول العزم من كل
 وقال سيدنا في شرح كتابنا يسبوه بقولهم رت بافتوحه سلم
 وكافه على الابدال باجته ان لم يبق النكرة الا ما فاته الا انه
 لم يجر ابدال النكرة من المعقولة ان هو اذن ابرام بعد التفسير
 بغيره وجعل لا طائل منته حكما انه بعض شروح الكتب فان قيل
 لم لا يتوقف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها اعطيت بغير عبادة
 للنصب بغيره بل بعبادة للتخفيف في اللفظ بسقط النون
 لان اصله جاعل على نحو بنون جاعل ينصب النحو وينصفه ان يحسن
 ان التخفيف الذي يفيد بالاضافة اللفظية قد يكون في
 المضافه حده نحو فارب زبر وقد يكون في المضاف البزء
 نحو اطس الوجه اصله حسن وجهه وقد يكون في المضاف الوجه
 وقد يكون في اللفظ واحد متماثل في فصل النعم على قول
 من قال ان اضافته الفعل النصب ليعطيه فان التخفيف فيه
 يحصل بخلاف من لا موصوفة حتى يفيد النعم بغيره كونه صنف
 له لعل كما وقع مما جاب الجواب ليعان الاضافة فسمان

احدها لفظية وهي محصورة في ثلث مواضع عند اجزائها
 اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى
 يقوم مقام الفاعل في اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول لئلا
 او الاستقبال ثم رتب برجل ضارب زيد لان او غدا وجمود
 برجل مفعول الدار كذا لان او غدا او اما اذ اريد به اي باسم
 الفاعل على ما يدل عليه قوله من اكله عبيده ولو قال انا
 مناسبا لما سبق لكان او لكان حال اسم المفعول كذا لان انا
 مفعول به اي اضافة مفعولية مفيدة لا تعريفية فخرت به
 اسم من اكله او اكلت بالجر عطفا على ضارب عبيده في الاستعمال
 والعبد كالعالم جمع عبيد وانما كانت اضافة مفعولية
 اما على التقدير كونها محيطة بالفاعل لان اضافة ج لا يكون في قوله
 لان الفعل لا نالبت مضافه الى مفعول من حيث المثل بل الفعل
 ومعنى مفعوله وجهه غير موزع عند قسم واما على التقدير كونها محيطة
 الاسم فاعلم ان معنى اكله موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا اخذ
 ما نسمي اي نعمل على الازمنة الثلاثة يمكن ان يجعل لفظية
 ومعنوية ايضا وقد خرج به في شرح الكليات وقال بعض المحققين
 ان اعتبار الوجهين في هذا اضافة ما يجتمع في صدره
 خلقت ينصرف من قبلها والكت في حيث جعل هذه الاضافة
 في موضع لفظية وفي موضع اخرى معنوية هذا اضافة كلام الشيخ

الشيخ نظر لانه جعل العلم اضافة اسم الفاعل لئلا يفتقد
 المفعول لتقدير ان ليس بينهما عموم ومخصوص فبعد النظر من جهة اخرى
 وهو ان الزمان المقسم للفعل ومشاربته في المشهور فلو كانت
 حادثة وحال استقباله على ما ذكره كون الزمان المقسم لهما اربعة
 وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب عنه بان الشان ليس هو صدر
 القسم بل هو صدر الزاودة ومشاها الغلط الجليل بالحق بينهما
 وبان المشهور ان الزمان المقسم للفعل لثلاثة لانها ليست لانا
 لا مقسم بها فضلا عن السورة انتهى والثالث من تلك
 الموانع الثلاثة اضافة العنق المشبهة لافعالهم برجل
 حسن الوجه لانها كبرت لصفة الحسن الوجه الحسن هو الوجه
 فيعلم اضافة البنية الى نفسه فلما كان الحسن ليس هو الوجه فيكون
 من اضافة العلم الى الحادثة فيقول ان الحسن ليس هو الوجه الحسن
 هو الشخص الذي لا يوجد فان قيل لم يتفرع من اضافة اسم
 الفاعل الى عالمه انه من اجل الحركات العنقية فلما انقسم
 الفاعل من الفعل لازم قد بضافه الى عالمه السببية لكن بعد
 ان اخبر عن كونها على عالمه ان نفسه بزيادة المفعول لثلاثة
 السلم على ما لا نعلم باسم الفاعل من المفعول فهو مبدع في اضافة
 اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتفرع له واما اسم الفاعل من
 المفعول فلا يضاف الى عالمه لانه لم يفسر عدم التغير وحق

فانما لا بد من علمه فانما لا بد من علمه فانما لا بد من علمه

وانما لا بد من علمه فانما لا بد من علمه فانما لا بد من علمه

وانما لا بد من علمه فانما لا بد من علمه فانما لا بد من علمه

على وجه التعقيب ان الاسم الفاعل للمفعول والمفعول للمفعول في الية
 اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا صار
 زيد او مضافا الى زيد لم يكن زيد المفعول لان المضاف لا الفاعل
 على خلاف الامر لان المضاف لا يضاف الى المفعول بل الى الاسم
 الفاعل لغرض فاعله هو هو ولا يشترط ان يضاف الى المفعول انما الاسم
 الفاعل ليعاين زيد واسم المفعول لا لازم وهو المشتق في المفعول في الية
 مفعول واحد لا زيد اريد اضافة الى المفعول في قوله تعالى انما اسم
 بالمعنى منهما ونصبوا فاعلهما في التشبيه بالمفعول لم يضاف
 اليه ذلك بان يشتمل العليم المتصل باسم الفاعل فيكون فاعلهما
 مستحقا فيضيق الفاعل في صورة المفعول فيقول له شاعر زيد فاعله
 ابو زيد فاعله لا يثبت القصة المشبهة لما كانت تشبهه باسم
 الفاعل لفظا ويصح انما لفظا فلا تشبه وتصح وتؤتى كما
 ونسب الفاعل كذلك فيقول حسن صديق حسن ابو يمين
 ابي عثمان يمين سفيان يمين كما تقول هذا ربي ريان
 امة واما من قال ان اسم الفاعل في الية لا يثبت
 بالصفة المشبهة لشيء في جميع انواعه على كمال التشبيه وتوهمها
 في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه ونفسه يجوز اضافة
 الى الفاعل ونفسه اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه خير الوجه
 ونصب فاعله هذا فان من الاسرار الخفية والكون الخفية

الخفية وما عداها في ما عدا الثالث المذكور وما عدا الربعة
 على رأي من يجعل انما في افعال التفسير لفظية اضافة معنوية
 وبلاغة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف اليها شيئا من
 كان مصورا او لينة او متخفا في ماعدا المضاف اليه كونه
 زيد ومضاف وعرب زيد واما لفظية ان كان المضاف شيئا
 عاملا في مفعول او مفعول كونه زيد صار بكم وحسن الوجه صا في الية
 معينة للتوبيخ او للتخصيص اذ كان المضاف اليه مفعولا او
 كمره كوجها في كلام زيد فقال كان المضاف اليه مفعولا او رجل
 شال كونه كمره على الكف والتشبه لم يشبه به ان كان المضاف اليه
 كمره في المعنوية كسب المضاف اليه التخصيص في زوال بعض
 نحو كلام رجل هو هذا وان كان المضاف اليه مفعولا كسب المضاف
 منه توفيقه نحو كلام زيد لا كسب اذ قلت كلام كان شاعرا غير
 مختص ابو هذا اذ اضيف توفيقه وصار مختصا بالوجه
 وهو زيد فان قلت هذا وان توفيقه صار لوجه غيره
 لم يتبع الفاعل نفسه ان هذا التام اذ كان له كلام
 واحدا اذ كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة
 المعنوية كانت توفيقها باعتبار الوجه تحقيقه انما اذ اذ
 كلام زيد جاء في قوله ان تشبه به المفعول من غير كلام
 له زيد مضمون لئلا يوجب رجوع المطلق الى اللفظ اليه

الاول ليعضد العزم المصداق
 اليه المشتق بالاول هو المصداق
 معنوية وان قيل كان المضاف
 كان المضاف ذلك من الوسط
 في الية

وكون سائر العلمان اما كونه اعظم علما او اشهر يكونا
 له وكونه علما معا هو وان لم قد سب على كل واحد من صنفين
 علما من زيد من غير ان اشارة الى واحد من هذين
 التعريف باصل الوضع كما في التعريف الثاني فانه فاصل
 معين ثم قد سب على الاشارة الى معين كقولنا
 تعينت ثمن فقلت بعينه فانه لم يرد به لينا معينا
 الحكم لنفسه المعنى والعقد مررت على ثمن من اللحم
 لثم بيع جعلت بعينه وصفال وانما افادتها اي
 هذه الامانة فهو على ان فاعل افادتها اي غاها
 المعنوية وكون اللفظية لان الاتصال معناه اللفظ
 انما اللفظ فلان لفظة لا يربط لفظة في منتهى
 تنزهه منزلة التعيين وانما هي فلان وصفه الامانة
 لم يقصد ان لواحد بل على كل من صفات مع صفات
 الدنيا مع فان الامانة المعنوية هي اسم اما اسم عام
 خاص هو اسطة الخ فالكان لا تعال معناه اللفظ
 ان تعينه المعنوية والتحقيق مع المعنوية هو ما
 اللفظية تكون قد رتبة اللفظية قد رتبة المعنوية
 بظلاله فاع ما هو قسم من المعنوية في اللفظية
 في اللفظية فقط والمعنى على الاتصال والذا سبقت اللفظية

ولم تقبل ان تحذفها لفظيا فان قلت ماذا تقول في منابر
 رجل فان منابر قد تحذف زائنه لفظيا بالاضافة
 كان حاصله ان منابر من رجل من كان منصوبا ايضا
 بما على اسم الفاعل صنف اللفظية هو **الحج** مراد منه الحال
 الاستقبال لا يقال لا تخم ذلك لان جعل فعله تدفع
 عن الزمان فقلت كونه في الحال والاستقبال بالنسبة اليها
 وكونه وانما قلنا مراد منه بدلالة على المعنوية وهو اي
 على واحد منها الحي والخاص كالمسح ولا يجعل اسم الفاعل
 في الحال والاستقبال الا على وعطف في الجنب اي
 لا يشرط ارادة الحال والاستقبال والاعتماد على
 السببية كما سيجي اجبكون امتنا لفظية في تقديره
 غير متباعدة للمعنى او التحصيل في المعنوية فيكون
 بدل الامانة ويجوز ان الرفع والنصب ايضا الرفع
 جنب متباعدة في الرفع اي هو اي الرفع على نحو
 النصب في تقدير الرفع وعلى كل واحد من التعديرتين
 يقال في غير فمضارة نصب الموح كما يقال ان نصب
 اذا قد رعا ما لا تدع اما في تقدير الرفع فظاهر
 اي فلان اغنى المتكلم واعتمادا كان لا صدق
 بعيد الموح فالنصب على الموح في غيرهم شئ كل موضع

من تعذر ما على المدح ممكن انما ذكرا بعض من استقام في البقاء
الذي توسع ويؤيد كلامه شرائع الباب الثاني فان قيل بعد ذلك ما
الاجابة بل لا بد ان يكون لفظة الله فاني قد سمعت من اهل البيت
استخدام الكثر في والام في لان اقسامه متعقبات متساوية من الكثرة
المذكورة كما قال لا يخرج ان يكون جاعلا شيئا من اسم الله لان
اقسامه اربعة بدل الكثر من الكل ان صدق البديل على ما صدق عليه بديل
منه كقولهم احدثنا القراط المستقيم صراط الذين كان صراطا للذين
يعين القراط المستقيم صدق وان تغاير ما يفهموا وبديل البعض من
الكل ان كان البديل لبعض المبدل منه نحو جاني القوم اكثرهم او بعضهم
وبديل لا يشتمل ان كان بينهما خلق فليس كالكسبة والخيرانية سواء كانت
الشيء متعلقا بالاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله
تبارك وتعالى من الله بخلقهم فبالاخر اظهر شيئا من اقسامه
اصلا بهذا الاستعمال فانهم قالوا جاني صراط البديل الى اربعة اقسام
سبعة صفا باستعمال لان المبدل منه يستعمل على البديل لا يشتمل
الظرف على المظهر وفي بعض حيث كونه والاصح البديل جاعلا و
متغايرا بحيث يتوقف النفس على ذكره الى ذكر تبارك وتعالى ما
اجل ولا يفكر البديل مطلقا لما لا عليه الاول شيئا في هذا
لا يجوز ان يقال ان بديل الاستعمال بنو الزبير وكذا لان الاول
غيره بل لا بد من غير فان قيل قوله بنو الزبير ان الباني هو وكسيلة

وكسيلة ولو كانت مزية زيدا عبده كان بديل الغلط لان ضرب
زيد مذهب غير محتاج الى تبينه اخذوا عليه انهم قالوا يجب ان يكون في
بديل البعض بديل لا يشتمل الى غير ما يدركه بل لا بد ان يكون بديل الكل فان
العينة صفتها بغيره عن الربط كما قالوا ان الحانة الواقعة قبل اذا
كان عين المسنداء وجارة عنه فلا حاشية الى الغير الربط نحو قوله
الله احد وقوله حرم اقبلنا ما خلقنا انا والنبون من قبل لا اله
الا الله وقوله مقول ربنا بخلق علم ان هذا العليم قد يكون قدوة
نحو جاني ثلثه زيد اي منهم وبديل الغلط ان كان الالبان في كسيلة
منه وفي غلط نحو مررت به جارا ربي ارا لا يمكن ان يقول
مررت به جارا سبق لسانية له جيل ثم ندركه فقال بجاري ذكره
ونلفظ بكونه في هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا
قالوا بديل الله من الغلط لا لا متناه ولم يقولوا البديل
الغلط بالقدرة في بديل الغلط بديل الله من الغلط قالوا
لا متناه في العسرين الاولين ببيانته ووجوه الاخرى الى الله
اي البديل الذي كان بسبب الالبان به ووجوه الغلط في المبدل
منه وقيل لا متناه في بديل الغلط لا وفي ملائكة كما ذكرنا
الطغاة ولعل هذا اوله لان الاول مشبه بالاسم بالاعلان وقد
يكون سببه الثاني كما يكون سببه الغلط وكذا في بديل الاستعمال
فان قيل فيما سبق وهذا اي بديل الغلط لا يكون الا في غير رتبة

وفكر ولهذا لا ينبغي في كلامه الفصحى قوله جاعل لا يجوز ان يكون من
 الاوّل ان الكتب لا ترفع بل قوله ان يرفع من انشا البديل ان انشائه
 اربعة الى الاستفاد انما الكناية والميزانية وهو انما لا يستحال
 اي منزه بالعلو ومنه ولا من الثالث لان الاستحالة انما هي
 في الاجسام غالباً ولا في الزمير لان كلامه المصنوع ليس بكلام غير ممكن
 وهو ظاهر على ان يكون جاعل لا في الحقيقة لان انشاء الاقسام
 عنه اي جاعل ليس بها اي محتمل يقال هذا لكن بانه اي جاعل
 كما يقال هو من اي كناية بل انما انشأ المصنوع وهو ملحق البديل
 من غير ان يبين جاعل من اي قولنا لان انشاء الاقسام آية من قوله
 احصل المفعول اي العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيره لا وجود
 للمعاني الا في ضمن الخصاص والافراد كمن هو وعلم وكبر وبهذه
 ان الحقيقة معناه ان العول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية
 قوله جاعل من سبل خبر ان اي جاعل كانت العلاقة بالمعبرين
 الحقيقة والجواز في بطل التشبيه من ملأه في السببية والسببية وغير
 بما فانه اذا كانت العلاقة بملأه في السببية سببي الجواز بالاستفاد
 دون المصنوع ما يسبح واذ قيل انما في السمع لم يوافق الاستفاد
 لان البديل في الحقيقة موصوفه اي موصوفه جاعل هو انما
 على طائفة وهو الا فصح وجاز دفعه على الميزانية اذ التقدير اليه جاعل
 الخلق فانه كثره ونعت بدلا من الله موصوفه فانه كثره اخري وهو جاعل

جاعل فم يلزم ترك الواجب ولكن واما الاخر فاما بالعلم
 فنرا العلم انما هو التسمية والاشياء انما هي التسمية والتعريف
 انما ان الاثر في الاصل من الاشياء كما ان اثره في كل شيء
 وباطل من علمه انما ذات المعبود وباطل انما انما التسميات اسم لكل
 ثم علمه على التسمية وان الصنع اسم على اعيانها فانه علمه على
 على جاعل من قوله واما الله فانه في الحقيقة فانه خلقه بالمعبود وباطل
 لم يخلق على غيره احصا وعلمه على اعيانها فانه العلم لا يشترط ان يكون
 علمه بالاشياء واما علمه الموصوفه او علمه غير من الامور كونه والسنة
 على ما سيجي اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العلم وقد ثبت علمه في
 المفعولين فان قلت من اين علمه على انما قد علم علمه المفعول
 انما منسوبة في قوله الكلام اي يتحقق قوله كالمسح بقوله جاعل
 الحق من ان اذا علم ان الكتب علمه الا في ايضا والا يلزم ان يقتضيه
 العلم على احد المفعولين وهو علمه بآيات في المخلوقات فان قلت
 هذا انما يتحقق اذا علم ان الكتب وهو علمه بآيات في المخلوقات فان قلت
 ويكون كالمسح مفعولا لا مفعولا مقدرا وان علمه جاعل كما قالوا في
 خبر معطوف ودرهما من ان درهما منصوب باعطي المقدار
 الدال على لفظ معطوف فان لم يكن ذلك لم يكن بشارة في قوله
 الكلام فانه ذلك العلم غير من ان علمه بآيات في المخلوقات فان قلت
 ايضا ان ترك الواجب له من جهة ان الحاجب هو اي من جهة

لما بعثهم من ظكرا ففهم في نفسه لم يزل لا ريب بل بغير من شرط
 كون القبيح بحيث يطلع عليه أو على ما صرحوا في نواحيه لا يخفى في الكلام
 متعلق بجعل المفعول الكسب بجاء على قوله **كالمسح** اما الكفا في اي
 هو اما الكفا وحده فمفسد على الحال وان كان الكفا في نفسه حاله
 مفعول به في تقدير انما مان بجعل الكفا وحده اي نفوذ الى جمل
 الي الكفا فهو بذكره يثبت ذلك ابا في الظروف في يجوز ثانيا في شدة
 الكثرة وتذكره باعتبار الظروف في نفسه كقولك هذا الماسح في
 راي الاضطر في سائر ابي سبب في فائدة لا يجعل باستثناء الا في الظروف
 حيث يدخلها حرف الجر كقولك يمكن من كالبز منه اي من يؤمن
 اليه الذي يرد به المطابقة ان كانت مالم في بين كون الكفا
 اسما في كون حرف الجر في الكفا كذا في اسما ومن اذا كانت اسما
 يكون الماد بها شبهة وعلية او مجازا من غير ان يطلع على الحقيقة
 واذ كانت حرفا فيكون الماد بها تلك الكفا في نفسه مباحثا في
 ذلك بالاعتداد بالقرآن كما في سائر الاسماء المشتقة والظاهر
 في الجرد ان جعلنا حاصرا في اي كذا **كالمسح** **في الكلام**
 متعلق بجعل هذا الكلام في ظرفه في اي قوله في الكلام ثم توافقه
 الكلام ثم ظله لا يعلو مستقيم وانما في الكلام لان قوله
 كالمسح على تقدير مرفوعة الكفا في ظرفه مستقر لانه في الال
 احد جزئي الكلام اعني منه المتبناه لان الجعل الكائن

الكائن في نفسه التقسيم بحري في الفعل لا القلوب في غيره والاول
 على المتبناه والخبر لا في حضا بعضا على ما صرحوا به وقبولان في غيره
 الدخول عليه كما في حضا بعضا بطرفه في غيره كقوله القلوب
 قال هو في الفعل لا القلوب المتبناه في المفعول ان المشقة الاقتصار
 احد المفعول ان فان اشتباه الاقتصار على احد المفعول ان من حضا
 الفعل لا القلوب لا يوجب في غير بيان في الحقيقة ويمكن ان يقال ليس
 الماد في اشتباه الاقتصار المذكور هو اشتباه الاقتصار في الحقيقة
 عن من حضا بعضا في غيره وما ذكره في الماد اشتباه الاقتصار على
 احد في غيره فانه في نفسه فان قلت مالم في بين الظروف والقول
 والحق في قلت ان الظروف مطلق سواء كان ظرفا زمان او مكانا
 او حيزا او غير ذلك فانه جار مجرى الظروف لا احتياج الى الفصل
 احتياج الظروف اليه ولما سئل لان الظروف في الحقيقة جاز
 وجمود كقوله في نفسه في الزمان بعضه ظاهرا على اعتبار
 انما يكون متعلقا في الجملة في موارثته الا ان يكون
 المتعلق في الآدمي متعلق الظروف متعلقا في نفسه فيجوز ان
 يكون الظروف بحيث يفهم منه مرفوعة مالم ان لم يعلم الا
 العربية واما عند ذلك ان يكون المتعلق من الافعال
 كما في كون الكون والوجود والاسوة والاشياء ان يكون المتعلق
 مقدرا في غير مذكور او حصرنا بالشرط الا ان من شرط مرفوعة

من ان الظروف في الحقيقة جاز
 لان العمل بها في الحقيقة جاز
 في الحقيقة جاز في الحقيقة جاز
 في الحقيقة جاز في الحقيقة جاز
 في الحقيقة جاز في الحقيقة جاز

يزيد فان المتعلق به المور والمور ليس متعلقا بالمور بل هو
 بل هو امر خارج عن الظرف اي لا يفهم منه غير ما في فعل الظرف
 واحسن زنا بالثاني يعني قولنا زيد في الدار اذا فقد متعلقه اقول
 بوجه انه لا يعلل منه هنا المتعلق بقدره الظرف لكنه ليس بالافعال
 العامة ولذلك يتلحق ذلك المتعلق بالقرينة والتم عليه وان كان
 عاما لما احتلج البلاية وعليه ان خاصية الماسة لاكتفاء بتقدير
 الفعل العام الذي هو اقل من ثبت التقدير لا وجوبه على ما نشأ
 اليه الشرع في نزع المتعلق وقد صدر في الفاعل المحيية بانهم في
 في الظرف الماسة في فعل احثا اذا لم يوجد قرينة مخصوصة اما اذا
 وجدت فلا بد من تقدير لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام في
 هذا المقام على وجه يتضح للمواد ما لا يشرب المتعلق في نحو الشر
 اكتفاء من ان هذا القسم في الظرف فاما سمي متعلقا لانه
 اسوة قرينة مع عام فم منه لم يفهم منه سوى الانفعال العامة
 كان العمل المقدرة على تلك الانفعال ان فهم معاينة من مخصوص
 الانفعال كان المقدرة بحسب المعنى معناه فاما كما في سمي انما
 الرتبة فانه قد يفهم من ان بوجه الشر في الواة مخصوص
 فعل الواة فيقدر اخره بسم الله واخرى فيهم بوجه الشر
 في القيام مخصوص فعل القيام فيقدر اقول بسم الله وغير ذلك
 بحسب المعطاة قاله ذلك في تقدير الفعل الخاص لا بوجه من

من كون ظم فاما مستقيم الان معنى ذلك الفعل الخاص استوفيه
 ايضا واما تقدير الفعل العام فوجبه لا على ما كان تقدير
 الانفعال العامة مطروحة لا غير النجاة ونشر المستحق كما عاين
 محذوف في عالم منتهي كما و احسن زنا بالثالث عاذا كان المتعلق
 متعلقا بالظرف هو من الافعال العامة لكنه مذكور انقطاعا
 حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثالثة يكون الظرف
 لغوا او انما حصل ان الاستمرار منوط بوجود هذه الشروط بها
 والدفع به يوم احد ما في الماسة نحو زيد في الدار اذا قدر
 المتعلق حاصل بوجهه ووجوده او كان اوثنا وتبين
 ومثال اللغوية زيد حاصل في الدار وم رست بزيد واعلم ان قولهم
 الظرف مستند بفتح الظرف على الخاف في الاتصال اي مستند
 مخصوص قبل قولهم لما لم تكن كانه فيهم على ان الشرع في
 الاستحبة بالمسة وقد مررت من هنا واما وجه التسمية بالظرف
 مخصوص ان الظرف في هذا القول اللغوي بالظرف على ظاهر الكلام
 لان فضلا بسم الكلام بوزن اولاد ملحق في جهة العمل حيث
 لا يعمل مثلا لا في المظروف ولا في المفعول كالمحققين من
 شراخ الباب وهو سمي خالصة عن المناسبة يعني انه لا
 محذوف قال واما انما فلا حوت سمي بالظرف لو فو في التميز
 والحديث في هذا ان اجازي لا يرب فستينا ظمنا خاصا

تسلما انتهى كما زمانا نيسل كلفنا استعارة معنية معا والصحاح ان
 علوم المشرك لا يجوز مطلقا لما لا علم انه استعارة معنية مع
 فان تقدير ان الله يعطي ومن لم يكتف به على ما قدر هو اوتنا منها
 شريك في هو الاركان المعنوية اي الوافق لثبته لا في الحقيقة و
 القيام والافادة والكروية والسجود والعقود الاخرى بعد التثنية
 والافعال المحضومة كالعقود الاولى وكبير الكروية والنظر الى
 موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة الى وجه
 الافة الفاعلية وضم السورة اليرك وعما يتبع الترتيب كما ذكر في
 الصلوة على سبيل التهيئة ويقول الالكان والجر والافعال فينا
 يجر ويخفي والتشديد بعد تبيان السنين للثبته على التبع في
 البدن الخفية وضم اصابعه وجه الاما للثبته الشنا والتفوق و
 التسمية والتفان شرا ومنه كمنه على سبيل التسمية والتفان
 ثبات واخذ كمنه بدو وتفرج اصابعه بذكر السجود والتفان
 واقتران جعل السجود في نصب المعنى والاداب التي تليق به
 عند التثنية والتفان كمنه كمنه عند التكبير في كل ما ذكر
 في الفوق من ابن جازان يكون الصلوة والادب في الترتيب
 ولم يعمد فيكون في الترتيب من اداءه ويجوز الاستغفار في كل
 كونها مواضع كمنه في تدبير ثبات لما كان المقصود
 حقيقة وجه الوعد والالكان المعنوية والافعال المحضومة

المحضومة ونجاة بالترتيب عطف على قوله حقيقة وجه الترتيب
 ولما كان معناه الحقيقة فيتم مقصود رمز الله لانه دعاء والاعاء
 سؤال العباد ان الطهوية وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منز
 عنه خلق الضميمة على ثبات وجه الترتيب واعلم ان الترتيب في الال
 التعلق في رتبة الغيب في كبريته نفسانية سبحانه وجهه
 في تعلق على ثبات وجه الانعام وكمنه على قول الكبرياء في
 المنسوبة الى الله في الآلهة كالحيا والغيب في غير ما علم
 ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنها من الحاسب
 وجه الواو للموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التثنية والتثنية في
 ثبوتها لم يجرى في قوله واو المحضول في ثبوتها
 زيد وقدمه واو تحقيق خوفه زيد وعمر وسواها كما
 الجمع مع ترتيب التثنية او تقديره والجمع في زمان واحد
 وبالجمل لربيع الواو دلالة على احد هذه الاحوال ان لم يكن
 الوجود من احد احد معين كعبودية التثنية والافعال الموضوعة
 للجمع مع الترتيب بل امثلة ثم الموضوعة للجمع مع الترتيب
 وان كان المقام في الترتيب فيقال في ثم معرفتنا في الترتيب
 اي هو الاشعار بتباعد الامرين كمنه ان احدهما بعد من الترتيب
 رتبة التثنية ان يكون الال على الثاني اي في اول العباد
 وجه اي وكمنه لا يجزى الا عطف مطلقا سواء كان ثم والاول

قولنا جاني اما زيد واما غير ان يقال ان حرف العاطفة في انما
 انما الاول واما الثاني فان كانت لا ولي فهو غير جاني في المعطوف
 عليه استفهاما لغيره على سبيل المثال وان كان حرف العاطفة متعلقا
 فاني جاني لا والواو الى حرف العطف وحل من الاستفهام اليه على تقدير
 مفقودة اي بسطوا وجه النسخة في انما المبيوتة بمثلها في انما قول
 بعضهم وحولن على وجه القاهر والحق اليها انما في انما في
 ليست عاطفة لا لا ولا انما في العاطفة لغيره زيد في مثالنا
 حولوا واما معنا فلان زيد والتشبيه فقط وقول بعضهم انما في
 انما انما في دون انما في مستفهاما معناه قيام او مقام ما نحو جاني
 انما زيد ومعه في يكون الواو لعطف انما في انما في يكون
 انما الاول للمتمم ويدر فقط واما انما في للمتمم ويدر وعطف على زيد
 في المثال المذكور وقول بعضهم وهو انما في انما في انما في
 في انما في مجتمعا حرف عطف الواو في انما في انما في عطف ما على
 انما في بغير حرف واحد واما الاول واما انما في قد عطفنا
 على زيد ولا يخفى ركاز هذا القول لا لا وجه لتقديم عطف العاطفة
 على المعطوف عليه قال الجمل بانه والحق ان الواو هي العاطفة ولما
 مفقودة لا حد شيئا بغير عطف الواو اذن في قوله ما الى اجنبية
 انما في انما في قد راد انما في السوال على معناه الاول والثانية اذن في
 السوال باختيار للمذهب السليم ولكن قد راد في ذلك المذهب بانه لا

يلزم من صحة قيام او مقام او يكون للعطف كما وان كان
 قد يقوم مقام ما بالمسند اليه ان لا والي ما حصة للمفرد دون
 الثانية فانهم قد اختلفت عن معناه هذه الحروف العاطفة لئلا
 يبينوا لا يبين بهذا المقام ولكن قد اختلفنا بها اجمالا سيما لا يبين
 على حرف من غير خبر وربا والغرض من الحل لا يكون معناه
 اليه اليه وهو اي الغرض من كونه راجع الى العاطفة والحرف وزعموا
 بالصلوة والنية في النبوة بمتعينين وتشدوا الواو ويحذف اليه
 على وزن فعول كالمذكورة والافق في فاصلة بين الخبر وعينه اي
 النبوة ما ارفع من الارض في النية شتر على سبيل المثال وهو اليه
 ح اي على تقدير كونه في النبوة فقبله في دفعه عن اجمع انبيا والنية
 ما خذ من النية بفتحين وهو الجدير فاليه من خبره الذي قد
 وهو ج فصيل من المثال الجمل مثلا انما في ويحذف ايضا على انبيا لا
 يقال كقوله لا ينفرد ولا في مثل اجمع والتقصير والانبيا الاصولا
 لا في الخبر لا بالرب لا بالانما في اجمع ما اصله في خبره كونه
 واعباد وقبل النية هو الطريق ومنه لا يقال للمسلم انما في انبيا
 كونه من طريق الحديث الذي قد اختلف بين النية والنية
 قلت من قامم وهو مطلق لان السوال من كونه كسب جاني و
 المرام اليه وهو انما في معنى في القدر بطريق في الضم لا بطريق
 الوسوسة والنية لا لا لتمام الالحاق انما في ان يكون كسب لطلب

فكل رسول ينسب من غير كسر فكما اطلق النبي على رسولنا محمد
 كما اطلق المصطلح على اسم فقولنا القدوس على نبينا فالله ودينه
 الذي هو محض النور والايه النبي الذي وجد دون الرسول
 تحقيقا لمعنى العوم فليتناقروا عند المقام الذي يكون للمردية هنا
 ذكر جعل المصطلح **محمد عطف** بيان لنبته وهو مجرد وعطف اليها
 وهو الشاي الذي جئنا لبيان نفس بانه لا يضاف باعتبار الولاية
 على معنى فيه كانه الصفه انما يكون باسم محقق للمبدأ فيصير الثاني
 بمتبوعه من كثر الخلق وعند بعضهم وعمله بان اقل من التفتت زايه
 لا يلزم كونه اسما عتفا به انما يكون بمعنى انه لا يجب اختصاصه
 الاسم على ان يطلق بل ان زعم ان يكون مختصا به في الجمله والافعال
 البعض ما يعلق عليه لفظ المتبوعه اما تحقيقا ان تصد بعطف البناء
 ان النبي ارفع حقيقة انما قد يكون ان تعد به زعم اهلهم وقد راعوا
 لا بعد العاد قوم هو ووكلائه لو قد راسوا اما ان كانت كثر
 الاسم ينسبهم وبين غيرهم واما جواز اطلاق الاسم على غيرهم فانه
 اياها فيما اشهدوا به على العادة او غير ذلك كقولنا لا يندفع
 ذلك لا يشبهة بجعل قوم هو وعطف بيان العاد عطف لبيان
 فرفع الابرام التقدير في قضايا بالمقصود وحفظا من شايه فيهم
 غيرهم اذ انفسه بل يلحق لم يجب الاختصاص لصل الاطلاق ولا وجه
 واستدل ذلك البعض بقوله الحق العاديات يحسبها كبريان مكنه

مكنه بين العبد والسيد قوله المؤمنون جردوا القسم العاديات
 الطائفة الساجدة من العبادات جمع عايد وهي العاديات كما مضى
 بالمؤمنين لانها على المؤمن ان الالف اللام فيه النبي الذي اما
 مجردة لانها في المؤمن السرافة لفظية فالله كما مضى
 او مجردة على انه عطف بيان لما وقررت ان فان اللفظ عطف
 بيان للعاديات زعم ان لا يجب ان لا يجعل كبرياء جملته يحسبها
 وكرهنا فيهم الزعم ركب من نوع طائفة فاعلم كبرياء العباد كبرياء
 المصطفى او بعضه والسيد يعقبن اسمان هو المؤمنون في الحرم
 اقسام بان النبي يؤمن من الطيور والعاديات اي يجعلها مؤمنة بحيث
 يحسبها على سبيل المرقن والكشيانا كبريان مكنه بين المؤمنين والمؤمنات
 لكن لا يستلزم ان يكون التام في الاول هذا السيد الذي قوله
 وعطف البيان انما يكون باسم محقق انما يستلزم الاختصاص
 لم يستلزم الا ومجته طوار ان يحصل الاختصاص من اجتماعها في جواز
 ان يوضح من عند الاختصاص ولا يكون او صحيح منه مثلا انما اذا
 اذا استعملوا رجلهم وكنه واحده عشرين في غيرهم ما يوجب
 حفض لانك لا تملك انما حفضا من غير حروفه لانها اذا
 قيل جانيه ابو حفض مكران وموضعا حال لانه ان يكون
 انك من اشهد في الاول فان زيدا اذا اشهد كبرياء كبرياء
 باسمه يكون كبرياء مشترك دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف

بيان او يخرج من الالبسوة الشسر وهو اي عطف البيان بحرف
 للايضاح فالبيان ان جنس بلعج فاعل كانا صا حركت ف
 ان الالبسوة لم تفرق قوله فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 جنس بلعج للايضاح قوله ان الالبسوة لم تفرق قوله فاعل جعل في
 معقول افعال كما في العطف كذلك في الالبسوة والفرق بينه وبين العطف
 ان العطف مستقمة متساوية في الجاهل في محل العطف الجاهلية من غير
 مستقيمة اي كناية بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان
 الالبسوة مقصود بالمشبه في الكلام وذكر البدل انه كالبيان والنوطة
 له واعترض عليه حكم الالبسوة المستدلية بان لا يتم ذلك في غير الالبسوة
 فان كان في الابدال المشبه مشبوه في العطف الظاهر ولا بد ان يكون فيه
 ذكر فائدة لا يجعل لولم يذكر في الكلام العطفية في الالبسوة كما في الكلام
 وكلام مشبهه كمال اري عطف البيان ان الابدال كما هو في الكلام
 سيبويه واجابة الشرف بان قال العطفية لم تفرق بينه وبين
 ليس مقصود بالمشبه اصلا بل اراد ان الالبسوة مقصود بالبيان
 والاحسان في مثل قوله فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 وجنس بلعج كناية في قوله فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 الالبسوة والاكس وجنس بلعج كناية في قوله فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 في يكون التوضيح المحال به مقصود فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 الابدال والنوطة فالفرق في ط كحقيقته المتأخر من عطف البيان بالعكس

بالعكس لان المقصود منه هو الاول دون الثاني فان بيان الاول
 والبيان فيه المبين ولولا المبين لم يثبت به ذكر كماله في قوله
 ان الخاة قالوا الوفاك وبنزله وبنزله وبنزله وبنزله وبنزله وبنزله
 عارضة فان اراد عطف البيان في الكلام لان العطف لم يقع
 في معجز الكلام وان اراد البدل لم يقع لان العطف وقع في معجز الكلام
 الكلام وان اراد البدل لم يقع لان العطف وقع في معجز الكلام
 ثم وصف المفسر محرم بكالاقية اي بكال هو القاية في قوله
 الكلام يقول **سجد** اي مقصود **الانام** اي كماله في قوله
 على انه صفة محمد وان تام محرم وكونه مضاعفا ليس بدل
 انما للخصيص هو اي للخصيص جبار عند الحاجة من تعديله في الشرا
 انما في النكرة كبحر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا كثر وجنس
 الوصف في كماله في قوله فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 به وقرأه العالم قال في قوله فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 افعال المعجزة والبيان ما يعبر بقوله في قوله فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 الفاصل الشرفية الفاصلية انهم ارادوا الشرفية المعنوية لان
 التعديل انما تصح في جنس بلعج بيان كانه رجل عالم وكونه
 يكون جارية في قوله فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة
 فاعل جعل في الالبسوة عطف بيان للمعجزة لان الشرفية المعنوية
 ويجعل جارية صفة محضته لانها كانت لا شرفية كبان فوض

و هو اي قول محجة يعطوف على انه والغير محرم والخل لا ضافة له
 صحابه اليه رابع الى الشبهة ثم **قوله** اي في قول المؤلف واصل مؤيدون
 ووجه قولهم بطلانهم باخره في حاله الترتيب بالاول والثاني في جانه
 المؤيدون حاله التسبق المحبة بالياء والثاني في رايته مؤيدون ومرتبه
 بالمويدون بكسر الهمزة فتح الترتيب بينهما وكذا اجمع بالاول والثاني في
 احكامهم بالاول والثاني وكذا اجمع التثنيه بالمرتبه لكن حاله الترتيب
 بالالفه الترتيب في جانه مؤيدون وحاله التسبق المحبة بالياء والثاني
 في رايته مؤيدون ومرتبه بالمويدون فيجوز ان كسر الترتيب بينهما
 حكمه اجمع وكذا امكن التثنيه يكون رخصا بالالفه الترتيب وفسرنا وجزا
 بالياء والثاني وعضنا حاله لم يرد قوله صفه فمرد وهو محال في رخصا
 نونه بالاضافه **الاسلام** لان الاضافه لا تجتمع مع الترتيب و
 الترتيب لانها بدلا عن الاقصاء الاضافه بدلا عن الاقصاء
 حتى انهم لم يورثوا المضاف المضاف اليه منه لكلا وواحدة فيجعلون
 التثنيه للمضاف اليه في المضاف اليه في ثانيا فيقال هذا حجر حبيب
 حبيب فان حرف وصفه بالتثنيه غير محرم وارضه باطريقه
 نعم في حجر حصدا يولد فيقال له حجر حجر الجواز في جحنته ولا حقا
 اليه من الكثر بالثاني عشرين فله في خان قلت لم يرد حجر في حركه باليه
 كما ذكرنا بالتثنيه هذا النقص الاستكفاء في معنى في القوم فقلت
 لاننا لو كسر حرفه لم استواء الكسوة بخلافه بالتثنيه فان ما جاز

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

فمضوا في طلبه فماتوا في الكوفة ولا ساقوا بهنجه اليهم اما مصدر
ميتي يحكي الجواز واسم مكان ابناء الفصح والضم وهو ذو ك
لان في الفصح بزم الصدوم الكوفة والفتح وهو قبل بغير منه
شراء له وهو السهم الذي في الصدوم ولذلك جوزه في النسبة وفي
العلم بزم الفصح والخروج في الكوفة الرفع واسم القلعة بها هو
المؤيد في قد عرف بالانسان فيعلم منه لغوته وفي الحجاز انا
نفر كوفي محكي الا ان ما يذهبهم الاسلام كان في التمام انما
واذ كان اسم القلعة محكي للواء الاستمرار تعرف بالانسان كانه وفي
الاسماء مشدودان لا لالا انما في الحجاز رواه واما ما ذكر في الفصح
وايضا التكملة في اعيانها وهو مشهور ومما شاع في مشهور ومما شاع
جميعه رمضان وارضاهنا وارضاهنا قبل منهم قالوا بالاسماء
شهور ومن الفصح في جميعها بالانسان وفيه كمال المشهور
فيما هو في هذا المشهور اياها من الفصح في هذا المشهور
اشارة الى ان المشهور ومما شاع في مشهور وفيه كمال المشهور
في الكوفة واما ما ذهب اليها في الكوفة واما ما ذهب اليها في الكوفة
معه كونه في مشهور في الكوفة واما ما ذهب اليها في الكوفة
اي ان وجب كونه في الكوفة واما ما ذهب اليها في الكوفة
بالله واما ما ذهب اليها في الكوفة واما ما ذهب اليها في الكوفة
في الكوفة واما ما ذهب اليها في الكوفة واما ما ذهب اليها في الكوفة

واستدركت وغير ذلك ثلث ايات شابت كل كلمة في هذا
 بهذه المشابة التي منصوب اليها جعل منصوبها بالفعل والمفعول ومنه قوله
 بالفاصل وهذا من وجوب البصر بين من والكسرة في الخبر من رفع ما هو من رفع
 الفاء جعل في قول من حرف وهو لا بد انية والمبتدأ على الراجح ولا
 ولا على الخبر في قوله لا يجوز ان لا يكون رفعه كالمبتدأ
 على السمع لما يقال ان قوله لا بد انية لا يشاء ان لا يقع الفعل
 اي في الفعل المسمى بالفعل هو ان لا يكون رفعه وهو ان لا يقع
 الفعل المسمى بخلاف القياس الذي القياس ان يخطأ رتبة الرفع في الالف
 فخصم ثالثة وان منصوب على خبره يكون الفعل الرفع المعلى هو قد علم
 منصوب على خبره ولا كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضيه ان لا يكون
 مقدم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجابته بغيره لانه اذا كان ظرفا
 فانه يجوز تقديمه على الاسم المنزلة من منزلة الاسم للمعين الظرف في منزلة
 الاصل ان لا يشترط في الاغراب كقولك ان في الدار زيد او في البيت
 ان البناء يا بهي رجبهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجابته في القبا
 بوجه آخر حاصله على انه من منزلة الخبر من تقديم المصوب في
 خبره بان ابقاء الحاشية بين مفعول الفعل على قدر وجهه انما يتحقق
 في غير الظرف شيئا فليمنه انما في الظرف في تحقيقه بغيره فانما اذا
 الظرف المستوفى لا يمكن ان يرفع بالفاصلية في قوله من قوله في
 الدار زيد او من قوله زيد عمر اجده بالمستوفى الذي في قوله من قوله

من قوله على الفاعل اي على كونه مفعولا مالم يستعمل فاعله فانه فاعل
 لبعضهم نحو قوله في الدار الجمرور بخلاف المستوفى لانه لا يرفع في الخبر
 فيكون منصوبا على ما يقع فاعلا بالانterior بغيره على ان ذلك يقتضيه
 ان لا يقع المستوفى خبر عن المبتدأ ولا صفة لمفعول فعله فاعله في الخبر
 اعلم ان حال الاسم والخبر في خبره في قول من حرف على ما كان المقتضى في قوله
 لكنه لا يجب تأخير خبره عن الالف ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا
 في محيط بين هذه الظروف اسمها نحو ان في الدار زيد وان كان الاسم
 مع ذلك اي يكون خبره في ظرفا كونه واجب تأخير خبره ان كان ظرفا او جارا
 اجابته عند قوله من منزلة اسمها اسمها في قوله او كونه في قوله
 في قوله من منزلة اسمها كونه في قوله او كونه في قوله او كونه في قوله
 لهم ولو انما لم يخطأ في قوله او كونه في قوله او كونه في قوله او كونه في قوله
 ان الذين كثره بالذكر لا جاعهم اي منسوبة وان في قوله او كونه في قوله او كونه في قوله
 خبره ان قوله لا جاعهم وهو قوله ان الذين كثره او كونه في قوله او كونه في قوله
 من سبيل الله والمسبحين بحمدهم والقائمين له بغيره وهو قوله او كونه في قوله او كونه في قوله
 ومصدقون والواو زائدة فالتا انما والواو قد بغيره وكل من في قوله او كونه في قوله او كونه في قوله
 ان كما لا يخفى عن الحسن الطوسي بان وقال صاحب الباب وهو صاحب
 الضم والاسم في الخبر في قوله او كونه في قوله او كونه في قوله او كونه في قوله
 اي الشارح المعروف بين الشارح الكتاب بالقطب الغالب في قوله او كونه في قوله او كونه في قوله
 بالمفعول الخبرية بالالفان المنبئة بالمفعول الضعيف في المنبئة بالالفان

اي لما التا فيه صدر الكلام لمكونا معبر الكلام من التثنية الى النسخ
 والمغزى قبل الخبر او بعد ان الكلام من النسخ من اول الامر واما محذورة
 ويصح في ما دام لا يتقدم عمل على ان عمل المصدر لا يتقدم عليه
 ونسب مختلف منه وهو ليس بصحيح الكونون واكثره المحققين كقولهم
 وابن الانباري ونحوهما من شاذ انما لا يتقدم جواز الفعل على العمل
 اجازة وهو من كثر السبعين نحو ما ليس زيد لم يولد في الله ان نحو
 يوم ما بينهم في قوله تعالى يوم ما بينهم ليس بعدوا منهم اذا انعمت قول
 معول في يوم لا معول معونا وهو غير ليس فتعريف معول اولي قد
 استعملوا في فعلية ليس في النسخ لم فانه لو كان حرفا لما جاز المنصرف
 بالمتقدم والشافعية قالوا ان اصل ليس كعمد لا يمكن من الافعال المنصرف
 الى النسخ لما في المعنوي ولم يثبت من الاربع عشر شيئا مما في
 فكل من انكر تفصيله فاعلم ان حاله لا يكون للافعال المنصرفه وهو سكا
 العين ليكون على لفظ الخبر ونحوه في هذا المذهب الياء الغان نحو ما
 وانفتاح ما قبله هذا يعني معناها بحت متوفى من غير تقديره ومع ان
 الخبر وفلا جازة الا اضافة الى الجائز لو انضمت لجة فعلية من جازي
 يجوز زينة الاطراب لعدم لزوم الاضافة الى الجائز والياء ايضا التقدير
 الجائز المضاف الى الجائز الذي لا اطراب له لا انقطاع داخل فكانت
 المضاف للـ ولو انضمت الى الاسم نحو من الخارج الغير والافعال
 مصدرها مضاف نحو يوم نفع الصادقين فقد كثر السبعين نفعين كذا

الاطراب فيها ومنه كقولهم فيمن ويعق السبعين يجوز الامر ان اذا
 عرفت هذا فيقول الامر ان يوم معول لم فانه لا يجوز في النسخ
 من قولهم الجبل لا يابسا كقولهم هذا يوم نفع الصادقين صدقهم ولو
 سكت ان معسوب اقواله منصوب بفعل مقدم لا بمفعول مقدم
 بل بمرهم يوم ما بينهم فذهب الغراب فذهب الجائز انما لا زال الى قول
 استظهر جازي معرفته بما اسما وانهم جازي الجائز المعترف به الجائز
 الى توفى في انشا الكلام او بين كل جازي متساويين في كسنت كما ولي
 براء معننا القابضة الرعا وليس الحمد بالكلام المسند والسند اليه فخطب
 ما يتحقق بهما من الفضل والتواضع والحمد بانفعال الكلام من ان
 يكون كسبنا لا ولا وما كسبنا لا ولا معطوف على ما ولي ونحو
 ذلك قول ولا دخل امر الاطراب اما مضاف على قول جازي معرفته
 او مضاف الى ما تقدم بزيادة الواو والتاكيد لصديق مضاف الى مفعول
 وانما لم يكن الجائز المذكور على الاطراب لان الجائز لا يشق الاطراب
 ما لم يقع مفعول الاسم لانه لا معر رالكسب معناه الجائز فتم
 مفعول الجائز فممكن له عاين الاطراب وما يقال ان الجائز المعترف به
 لا زال الى قول ردة ليس شيئا لان العاين ما اردت واوردت
 يوم معول جازي وهو امر او ما يوم معول وان آخر لفظا لا مفعول
 رتبة فيكون المعترف به لا لا اردت مما ان هذا انما يقع على راي من
 جواز الاطراب ما كثر من جازي واحدة واما على ما عليه على وهو عدم

جواز خلا **والاحل** محبور وراي قوله **احل** محبور وراي **الحل** لا يتقيد
 البه لا احل الجار مجبور متيقن بقوله **وود** اي مجبورا وهو اي قو
 معطوفين بها ومعطوفها على احل بقوله **سودا** تقديره **وود** واما
 احل الجار مجبور اخر رعاية لام التبع وهو في الامس بدعا واما
 وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة في الفقرة باعتبار كونها موافقة للفظ
 الاخر في الفقرة الاخرى واما القواني في هذا الفاظ المتوافقة في
 او اخر الاليات وقيل التبع في غير موضع بل في غير موضع النظم ايضا
 واما ستم التبع سبحانه لا في مثل هذا لفظ واحد كونه محاروطا
 بقوله ثم اخر رعاية لام التبع سقط ما قبل ان في الظرف الذي انما
 انما انما لكونه متعلقا وفي الظرف المسبق التقدري على ما سبق في خبر
 منه نحو مني ما لا اعلم انما بكس الحفرة لكونه متعلقا وخارج اللفظ
 قد تم الدعوى وهو قوله **احل** الجار مجبور قوله **وود** اي سقط
 السبق اللفظي بقوله **القول** قبل رعاية لام التبع وان كان محتملا
 فان قيل انما السبق في التبع في تقديره **احل** كقولهم **احل** في غير
 كقولهم **احل** في غير **احل** في غير **احل** في غير **احل** في غير
 لفظه على ما في كقولهم **احل** في غير **احل** في غير **احل** في غير
 محسوس في لفظه **احل** في غير **احل** في غير **احل** في غير **احل** في غير
 ومنه التبع من ذات اللفظ في غير مطلقا وهو الغرض
 بالعين المجردة مستغنى عن هذا الظرف فكان تقديره **احل** في غير

ثم قصد المصير الى بيان سبب رادوا التبع لفظه الاول فقال
لا استظهر اي في خبره وحفظ من ظهر الغلب لان الفهم كونه
 معالمان كمالا منقادا جديدا وان لا اخره لعل قوله **احل** في غير
 ان لا يجازي ما ارفق او جازعا فعل محمول على ما في خبره
 الله سبحانه في خبره في مزاورة وبادره والثاني جازمة وذلك
 اذا دخل على الفعل المضارع في ما لم يكن في خبره حين اذا دخل على
 نحو جيتك لا خبره بداني حين خبره قال بن مالك مجبة اذ لم يكن
 حين وقيل هذا احسن لانها خففت بالباء بالاضافة لاذ في خبره
 الى ما اظهره في قوله **احل** في غير **احل** في غير **احل** في غير
 لما عطف على قوله **احل** في غير **احل** في غير **احل** في غير
 لدخولها على الما جازي وهو بهذا السبب عند الراي على كلامه في خبره
 الاستسنة والخبر في فاته قال لما توقع امره في خبره وتاكون شل
 لو نشبه بملو او وصفه فقال بن ضره ان لا خبره على كلامه في خبره
 على انه لست طرحة الما في كونه وهذا لا يقع بعد ما لا الفعل كذا ان لو
 الاستسنة استلزام الاول لا التبع استلزام الاول لا التبع
 التفتا راي ان ذلك يمكن ان يوضحه الوجه ان لا خبره في خبره
 استسنة الاستسنة في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 كونه ان يكون لما استسنة في خبره في خبره في خبره في خبره
 الاستسنة في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره

اسما على صورة الحرفية واستظهر فعل ما جنى فاعله تسمى فيه عابدا
 الى الولد وحمل الجان الذعية جبر كونها مضافا الى اللفظ التي انصفت
 اليها لما قولنا في محل الرتبة اننا جنى فاعله مضاف لا بد ان يكون
 فعلية ما هو بوجه اما لفظا كما في الاستظهار او مضافا لما لم يصر فيه
 او عرفت مكانه انما وجب ان كمل الجان فعدته ما جنى اي استظهر
 لما في الجملة انما جنى بوجه بقا في غيرهم لا كسما بالشرطية كمل الجملة
 على ما في الكلام والاشكال الجان الثانية خبر الجان الاولى وتبينها
 والاعمال انما صيرت اي جنى لما انت جاني جاني ثانيا في الجملة اريدت
 ليحفظ وقت استظهاره والحاصل ان العارضا جوازا كما ذكرنا وكما جنى
 مستمرة في كون اللفظ فيها جوازا فيكون الاستظهار لا مضافا اليه
 لتمام المضاف اليه لا يعلم في المضافة الا لزم كون الشيء جاعلا في نفسه
 يعني ان عمل المضاف اليه في المضاف فيكون كونه في اللفظ المضاف اليه
 جاعلا في نفسه ذلك ان المضاف يعمل في المضافة اليه في عمل المضاف
 اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه ناسخا الى اللفظ في العمل في
 الشيء علم في ذلك الشيء مستمرة وهو غير جاني **خبر** منه هو جاني ان
 مفعول الاستظهار هو مضاف الى **الافتتاح** مضافه الى المسح الى السر نحو
 سجد كثر زعم الكاف لا فارسية لقب نخف في سجد كثر انصفت
 بناء على ان لم يرد بالمضاف المسح الى المول والمضاف الى المسح اللفظ
 فكانت قال جاني سمي لفظا كثر فعل بلزم اضافته الى الشيء اللفظ

وانما انصفت الاسم الى القرب دون العكس كونه القرب مفتح
 واشهر واكثر من ان يرد في المفسر في انقطاع عن ذات
 الكتاب اي المفسر الذي هو الافتتاح اي سمي لفظا لا انقطاع **وكشف**
 اي ازال **كشف** اي من المفسر الواو في وكشف فعل ما جنى فاعله ستم
 منه عابدا الى الولد وحمل الجان جبر كونها مفعولة عن فعل الاستظهار
 التي جبر بحدوث كونها مضافا اليها **بجانب** الباء مضافه للاستعانة
 اي كشف عنه باستعانة حفظه وقد تعرض بعضهم في هذه الباء بالباء
 البنية لانه الافعال المنسوبة الى الله تعالى يجوز استعمالها في
 غيرها ولكن يجوز استعمالها في غير الله تعالى وهو اي الباء المذكور حرف جبر
 وحفظ جبر وبها اي جبر في الجبر والجان الجبر وسقطت بكشفه في الجبر
 في حفظه جبر والحال كونه مضافا اليه **بجانب** وهو اي الجبر المذكور
 يجوز ان يكون الغيبة المذكور مضافا الى الجبر فيكون مفعول مضاف
 الى الجبر في المفعول ان الفعل ترك ان يرد في حفظه **الضم** الولد
 بالرفق **فصل** منصوب في مفعول الكشف وهو مضاف الى
الفتحة وهو ما نطق به في التام التعليلية وهو التعليلية اي
 استظهره بمراسل ونسبة وفصله بنية ان تزلزل المجرها
 حذوا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموصولة
 او جازا ان استعمل في غيره لعدا في غيره والجازا ما جنى ان
 كانت تلك العدا في غير المثل جبر واستعانة ان كانت جملتها

ان وقدر اطلاق اللفظ على المعنى المجازي يستلزم به معناه الحقيقة
 فاستفادته والافعال لم يسلط ان ذلك التسمية قد يعجز في نفس المعنى فلا
 يصحح بتبين من اركان سوكا التسمية بل كما ذلك التسمية المعنى المستند
 للتسمية امر مختص بالتسمية بتسميته ذلك التسمية المعنى المستند
 والاثبات المذكورة استغارة التسمية واما فعل المعنى بان الاستغارة
 اشتراك في الالهيان الاول في قوله وبسلا في كل من المعنى استغارة
 بالكتابة لان المعنى من التسمية لمرة المحو في المعنوية وبسلا ان
 يفصح عن معناه من جعل النفس الربا وانشاء الالهيان الثاني بقوله
 واشتراك المعنى في كل من استغارة التسمية ايضا لان التسمية لا في
 ما يدعى اي لمرة المحو في القناعات من انشاء الالهيان وبسلا في قوله
 وهذا التسمية المعنى في النفس سمي استغارة مكتبة اما التسمية بالكتابة
 فلا ان لم يصحح بل انما في علمه لم يترك خواصه لوازمه اما التسمية بالتسمية
 فغير تسمية في كتابته من التسمية كذا في التسمية في الالهيان المذكور
 بتسمية استغارة التسمية لان قد استغارة التسمية ذلك لم يترك في قوله
 في التسمية من نفس التسمية في المعنى الربا في الجلب في كل من لفظ اللفظ
 منه حقيقة من المعنى المستند الى المعنى المستند الى المعنى المستند
 المجازي هو اثباته في التسمية ليس هو انه هذا المعنى في الاستغارة بالكتابة
 والاستغارة التسمية لم ان معناه وانما فعل التسمية بها التسمية
 والاثبات المذكور ان وجه تسمية التسمية بهذا الاستغارة المكتبة

المكتبة والتسمية متلازمان وجودا لان ما لم يوجد وجودا
 اي استغارة في التسمية بالكتابة لا سبيل الاستغارة المكتبة اي لا
 بعد التسمية في النفس في التسمية استغارة تسمية لا في قوله
 وهذا بيان المكتبة والتسمية لان التسمية معناه ان الاستغارة بالكتابة
 جميع صوب هو خلاف الاول واما في وصل به مرده وطرح الجلب عن نفسه
 فثبت ان الاستغارة بالكتابة في النفس فاستغارة التسمية في التسمية
 ثم استغارة التسمية في التسمية لان الاستغارة بالكتابة في التسمية
 انما هي تسمية مدعى بالاثبات لان الاستغارة في التسمية بالكتابة
 بعد كون التسمية موصوفا في التسمية موصوفا لعدم استغارة التسمية
 كالافعال في القناعات والموقف لا في التسمية في التسمية بالكتابة
 في التسمية في التسمية بالكتابة لان التسمية في التسمية بالكتابة
 فثبت ان التسمية ان كان ذلك لفظ التسمية في التسمية بالكتابة
 ان الاستغارة في التسمية بالكتابة في التسمية بالكتابة لان التسمية
 بتسمية كالتسمية في التسمية بالكتابة في التسمية بالكتابة لان التسمية
 في التسمية بالكتابة في التسمية بالكتابة لان التسمية في التسمية
 بالكتابة في التسمية بالكتابة لان التسمية في التسمية بالكتابة
 بالكتابة في التسمية بالكتابة لان التسمية في التسمية بالكتابة
 بالكتابة في التسمية بالكتابة لان التسمية في التسمية بالكتابة
 بالكتابة في التسمية بالكتابة لان التسمية في التسمية بالكتابة

وسنخبر عنه ثلاثا لما اشار بعضنا من المتأخرين الى ان كان مستقرا عند الله
 بغير ما فعل القصة ثم العباد اذا كان العاقل غير متصور بانفسه لا يفعل
 نحو قولنا فعل الذي بعث الله رسولا الى عباده لا يفعل حتى
 بالذم وكذا فعل الذي بعث الله رسولا الى عباده لا يفعل حتى
 اشار بقوله لا يفعل ذلك وكذا الجواب عن قوله لا يفعل حتى
 بان يجعل الخبر مفعولا مفعول به لا يفعل حتى الجواب عما قالوا
 بل هو كسرة الحذف نحو قوله لا يفعل حتى فاصبح بما تومر اي قوم والاصل تومر
 او كان خبرا وانما فيه ناصية لا يقتضيه القول في فاعلم ما انت فاعلم
 اي فاعلمه كذا في الخبر على كل الوجوه اطول الصلة والصدقة وكذا القصة
 اذا كانت جملة لا بد وان يكون رويان في سبيل السبيل في سبيل كذا
 سبيل رويان في سبيل كذا في سبيل كذا في سبيل كذا في سبيل كذا
 الواو زائدة لتأكيد الخبر لا بد وان يكون رويان في سبيل كذا في سبيل كذا
 منقول من قوله لا يفعل حتى وقوله لا يفعل حتى وقوله لا يفعل حتى
 كان يقال لا يفعل حتى لا بد وان يكون رويان في سبيل كذا في سبيل كذا
 الاجابة رويان في سبيل كذا في سبيل كذا في سبيل كذا في سبيل كذا
 انه فيه زيادة تأكيد ما لا بد وان يكون رويان في سبيل كذا في سبيل كذا
 وقعت او صلت كونه بغيره كذا في سبيل كذا في سبيل كذا في سبيل كذا
 الخاطبة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة
 ذلك ان الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة

او القصة فلا يجوز ان يكون القصة والعباد جملتين متعنتين
 للمفعول الخاطبة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة
 من الخبرين انما انتا لغيره لطلبه كونهت وطولت وانت حرة وكذا
 او طلبته كالام والذين الاستفهام والنية والذين الاستفهام والنية
 حصول خبرها الا ان ذكرها فلا يصح وقوعها صفة والصلوات فان قلت
 لا يلزم ذلك فان طلبها الاستفهامية نحو قوله جاء وانما في جعل رايته الذي
 قطعت صفة لمن في قلبه من استا في المفعول به ذلك فاعلم ان الاستفهام
 مفعول لافعل نحو ذلك هو الصفة المحبقة في الخبر لا بد وان يكون رويان
 المستقيمة نحو الذي موصول ابو مبداء انطلق خبره بالمبتدأ خبره جملة
 المستقيمة لا محل لها من الاعراب وقعت صلة الموصولة الموصولة الموصولة
 محل الخبر انما تبتدأ وروى خبره كذا المبتدأ الموصولة الموصولة الموصولة
 نحو الذي انطلق ابو عمرو واخذ قوله نحو القصة رويان في سبيل كذا في سبيل كذا
 ابو عمرو فان صلها القصة رويان في سبيل كذا في سبيل كذا في سبيل كذا
 الكلام المستقيمة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة
 فيضم الفعل الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة
 بهما في الخبر والظن بانه نحو الذي موصول الموصولة الموصولة الموصولة
 جملة المستقيمة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة
 مبتدأ وقوله كذا خبره والشرطية نحو الذي كذا خبره كذا خبره
 وقوله في خبره الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة الموصولة

مسئلة اي ان كان الذي وجوبه كسرة نحو اريد رجلا من قبله فحين
 وعال ان كان ما قبله معرفة كما في قول ما قبله من نحو فانه اي فوايد الحق
 حال يكون ما قبله اشارة فحين معرفة لانه الموصول بمسئلة معرفة وقول في
 فاجيبوا الترسيم من الاشارة انما اخذ من الاشارة فان من الاشارة حاله
 الترسيم يكون معرفة ما علم ان يفسد الذكر من البيان يكون الكلام متب
 لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور من باقي الظروف لجارة فانهم قد قالوا
 الجار والجر وعلما ان وقع بعد النكرة المحضة فمضعة المجرور انما يتلوا
 على عتمة وهو المعرفة المحضة قالوا في قوله تعالى فخرج على قومك من مدينته
 اي منهم ثمانية حيث وقع بعد خبره من مدينته فخرج منهم ثمانية فمضعة
 النكرة في الخبر المحضة فخرج منها ثمانية اوصافه فان النكرة المحضة
 بالصفة فربما المعرفة واما المعرفة الخبر المحضة فخرج من مدينته
 في اكانه فان المعرفة تام الجمل ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في
 المحضة في قال بعض المشافين ان الظرف مطلقا لا يجر والعوق ومنه
 ذلك في الظرف المنقطع كالجار والجر وبعينه في كمال الكلام المذكور
 فاعلم ذلك فان شيئا كيف يمكن ان يكون الموصول بمسئلة معرفة فحين
 نكرة وانعام النكرة في النكرة لا تقتضي النعم بغيره فكذا يمكن ان يحصل
 من الاجتماع والاضافه حينه معقولة للمعرفة ان كان كل منهما كسرة
 كقول بعض المنطقيين انعام الكلام الى ان فربما خبره في الجار من مدينته
 الاضافة نحو الجملون الناطق فان انعامه الناطق لا يكون ان قبله خبر

يقيد بالترسية بالثبوت الى الجملون الناطق فان انعامه الناطق الى
 الجملون المطلق ولعل هذا القول مع جواب ما تود من الكلام المرجح
 فان انعم من بان الجملة فان النعم بغير النكبة من موارد الزات و
 الجملة ليست ذاتا ولا وليتم تنكيرها فالحقيقة المحققة هو انما
 الموصول مع الصلة كما ان رجلا طويلا كان في كل منها العموم فاما
 قلت رجل طويل فخصص الرجل بالاجتماع مع طويل وقولوا نقول ان
 الصلة يجب ان يكون معلومة عن الخطاب كما عرفت في وجه
 وجوب كون الصلة جارية من خبره في نحو ان يوضح ويخصص لهم اسم
 الذي هو الموصول لشارة الجواب بخفضه وخصفه انهم قالوا ان
 التعميم هو الاشارة الى العلم بالخطب بدلول اللفظ سواء كانت
 تلك الاشارة بجوهر اللفظ كاي العلم او بغيره مثل الاشارة الى
 الاشارة وكالتبيل للمعروفة في الموصولة فاذ كانت الصلة من
 منزلة وجعلت من موصولة قد اشترت العلم بالخطب يمكن ان يكون
 لفظه بل يجر وهو موصولة وهو النسبة للمعروفة من الخطب ازا
 جعلنا موصولة لم نشتر ان العلم بالخطب يمكن ان لا يتغير في خبره
 بل ملاحظة لغته والفقير من مصابة النعم وملاحظة جلي والذ
 عرفت من التعميم الموصولة لانه ان لم يتغير في الخبر لا يتغير
 اصلا فلم يخرج الى ما قلناه في جوابه ولهذا فاما انما اشارة الى
 جوابه بخفضه وانما قولنا ان الخاطبة ان الخاطبة الخاطبة الخاطبة

في نفي الحال لما هو على وجه محض اكثر من عدمه والاشقق في قولك ان
 هذه امكن ان تكون واحدة فانه حال والعامل في الاسم الاشارة الى
 هذا البناء على لينة او اشبهه او المكنى والى القول فيه ان يكون
 خبر له وهو عامل في خبره خارج عن المحقق كما ذكرت في شرحه
 ببره عليه ان الفعل ينفذ الالة الكبيرة باق في القول بان العامل في
 الحال هو العامل في خبره سواء كان فاعله كونهما كونهما في قولك ان يقال
 ان قول النحاة هذا بناء على الالة لا ينفذ في قولك ان
لفظا وقع بما منصوب بان على التميز بين ان مصدره بالشد
 بحيث لا يميز كسرا على ما في هذه الالة كونهما كونهما في قولك ان
 من قول النحاة ان هو مفعول من ذات مقدرة في النسبة كما في خبره
 انفس لان الانفعال قد يكون من جملة اللفظ او من جملة اللفظ
 او من جملة ما معا او خبره في كل حال فاما حال اللفظ او من جملة الانفعال
 ايا لولها بانها من جملة اللفظ او من جملة اللفظ او من جملة اللفظ
 لاجل اللفظ وان التميز هو ما في الالة كونهما كونهما في قولك ان
 بعض الجملات ايج ما يبين الى نشأت وحصلت بامتنان راسل
 الومنة لا يجب العارض من ذات لاجل عينه الذات على ضيقه من
 من اللفظ وكم من جملة لانه في الالة كونهما كونهما في قولك ان
 يميز من اللفظ واذ لا يقع ذلك لاجل موقنا مباحدا لاشياء الالة
 وان رفعة من ذات مقدرة فهو يميز من جملة اذ لا يكون الالعن

الالعن التبت في جملة او في شبرها او في اشياء نحو طاب
 فها ويزيد طيب بابا ويزيد فاسا ويزيد طيب بابا فقول المصنف
 لفظا وقع من هذا القسم الثاني لانه في الالة كونهما كونهما في قولك ان
 الالعن وقول الانفعال على مفعول وكيفية المفعول لان معناه انفس لفظ
 ومعناه ما انفس معناه فانه لفظ فقولك ان الالة كونهما كونهما في قولك ان
 وضمته وقواعده مع فاعله بانها في الالة كونهما كونهما في قولك ان
 هو في المفعول ان الالة كونهما كونهما في قولك ان
 بان فاعله مستعمل في الالة كونهما كونهما في قولك ان
 مفعول اللفظ وهو ايج الفاعل البارز في الالة كونهما كونهما في قولك ان
 ان اللفظ مع ما على خبره منصوب على ان الالة كونهما كونهما في قولك ان
 مع ما على خبره ان الالة كونهما كونهما في قولك ان
 الفاعل كونهما كونهما في قولك ان الالة كونهما كونهما في قولك ان
 مراد من الالة كونهما كونهما في قولك ان الالة كونهما كونهما في قولك ان
 البان لان اصل الخبر الالة كونهما كونهما في قولك ان الالة كونهما كونهما في قولك ان
 ان الالة كونهما كونهما في قولك ان الالة كونهما كونهما في قولك ان
 النحاة يميز من ذات لاجل عينه الذات على ضيقه من
 واذ لا يقع ذلك لاجل موقنا مباحدا لاشياء الالة
 تعين من اللفظ واذ لا يقع ذلك لاجل موقنا مباحدا لاشياء الالة
 او اخرج الالة كونهما كونهما في قولك ان الالة كونهما كونهما في قولك ان

والزوق هكذا التمكن من الطبع هو ما لا يريد من الاطعام و
 الا زائفة فهو ان كان في المطلوب بالصدق وهو كونه كذا فيكون
 استغارة للمكنية والاشافي بينه لان الكناية لفظا مستغارة
 الحقيقة فكذا التجديد اذ هي في الحقيقة اشياء بل زعم الشبهة
 هو ام عفا واللفظ مستعمل في معنى الحقيقة كما في قوله
 الامعاء بها المظنة فلان من حق اي امعاء، بعض في قوله
 بالكنائية لان المعنى في نفسه كلام الامام بالظهورات التي في قوله
 ثم اثبت له انهم لم يظهروا حادثة في الاذاعة والاطعام وعنده الاثبات
 استغارة في كونه كذا ومعناه الحقيقة اي الامعاء من الاطعام
 بحيث الاذاعة والاطعام التبريد والتعليم فالجواب الحقيقة في قوله
 بالمظنة اعلم ان الظاهر ان قوله من كلام الامام فحقا هو كونه كذا في
 كلامه صفة لمفعول مخوف في المظنة شيئا من كلام الامام ويكمل ان يكون
 من زائدة على قوله في يجوز زيادته من في الاثبات **الامام** هو اسم
 بين يوفيه كالكناية باسم يقع على المكتوب والاذاعة اسم يقع على
 فحقا ليست بعصاة بل اسماء المصنفين بل انما هو صفة لا توصف
 بها شيئا يقال له واحد ولا يقال له شيء **الامام** هو الذي لا يوصف
 معناه بل الكلام **الحق** مخبر عن معنى صفة الامام والمخبر عن
 معطوف على المحقق ومعنى الخبر ليس له الملاحظة في خبر الكس
 افصح كذا في خبر الفصح قال الامام هو بالكسر وقال الامام في الاذاعة

لا اذري اني بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذين كانت في الفصح
 وكذا به وبه المحذون كلهم بالفتح العالم باليقين وقيل هو محذوف
 من الخبر فليكن كان حيث الخبر لا، كان الحاء وقدم الحاء كان الياء
 لان العالم شيء العلم كان الخبر شيء العلم والياء كما في سبيل
 اما الامام فمطامير وقد قال الامام وجعلنا من الماء كل شيء حي و
 اما العلم فحيه وكره من صار بالعلم يتألم كونه بالحققة للناسبة
 ان كان من البحر والعالم شيء لما هو سبيل الجوة الطلق الخبر المصنوع
 من الخبر على العالم للمصنفين يعني بطلان الخبر على العالم بخلافه
المحذوف خبر وصفة الخبر من في فلان الشيء اذا جعلنا وجهه
 اليقين والاطعام في حاشية في قوله المحقق ان كانت
 المسألة بل لا يرد والصدق في اثبات ولا يرد المحقق في المقدمات
 المأخوذة من **ابن** محمدر بعد ان الامام من الكل في كل
 الكاف خبر وكونه معناه الياء لابي والامام في ابي الكلام في
 في الامام واما في كونه الامام وحيه كالكناية في انما العلم
 بفحشته لان العلم ما جعل على ان يفتح اللغة لا يفتح الاصل
 لان العلم اما ان يصدر باب وامر ان ونبهت او لا يصدر
 من ذلك فالاو ككناية كان كبر والامر واما كونه اسم
 من زجرات النبي عوم والسا وهو العلم الغير المصنوع رباب
 اما ان يقصد به لزم او المخرج او لا فالاو لا لذهب بفحشته

والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي والاول لم يكن العلم شيئا
من نفسه هذا التعريف كلامه وفيه غلط من وجهين الاول انه جعل قسم
العلم بالعلم اللغوي لا بالعلم الاصطلاحي وحسم قسمه نحو اجزاء
والثاني انه جعل قسم الكنية والذهب هو العلم وقد جعل قسمه بالاسماء
ودون العلم حيث قالوا الكنية علم مذكور بالاسماء او ابن وبنيت بالقبيلة
علم نسب مذكور او رقم مذكور من قطعها وما في اجزاء الاعلام يسمى
اسما وهكذا قدر المشرى في الجبر جاني في شرح المقتضات وذكر
في المقصد ان العلم لا يخرج من ان يكون اسما كمن يدرك الكنية كاني مذكور
لكننا كبطه واحد في الخارج انما قال في العلم انما في العلم انما في العلم
من الاعلام يسمى علمان اصطلاحا جميعا يسمى اسما في المعرفة جعل المقصود
العلم بالعلم اللغوي لا بالعلم الاصطلاحي هذا من نوعه قسمه في نفسه
في نفسه في نوعه **جسد القاهر** هو في بيان لابي بكر بن سفيان
الحق في من ابن لقومه في العلمان وذكر في نفسه وذكر في نفسه
لوقوله بالذات كوكرة في استعماله في الارتفاع وتوضيحه في الغلط
ابن اذا وقع مصنفه العلم مصفا في العلم حتى في المتنون مع العلم
الموصوف في وجد الارتفاع وسطا لهم والوسطا ليس في مكان المتنون
نحو جاني في متنون مذكور وكذا في حقه في المتنون انما اذا لم يكن مصنفه
له من جسد لانه في المتنون مذكور في المتنون مذكور في المتنون مذكور
من المتنون مذكور في المتنون مذكور في المتنون مذكور في المتنون مذكور

لا يخفى ان العلم اصنف الى العلم الاصطلاحي والاول لم يكن العلم شيئا
من نفسه هذا التعريف كلامه وفيه غلط من وجهين الاول انه جعل قسم
العلم بالعلم اللغوي لا بالعلم الاصطلاحي وحسم قسمه نحو اجزاء
والثاني انه جعل قسم الكنية والذهب هو العلم وقد جعل قسمه بالاسماء
ودون العلم حيث قالوا الكنية علم مذكور بالاسماء او ابن وبنيت بالقبيلة
علم نسب مذكور او رقم مذكور من قطعها وما في اجزاء الاعلام يسمى
اسما وهكذا قدر المشرى في الجبر جاني في شرح المقتضات وذكر
في المقصد ان العلم لا يخرج من ان يكون اسما كمن يدرك الكنية كاني مذكور
لكننا كبطه واحد في الخارج انما قال في العلم انما في العلم انما في العلم
من الاعلام يسمى علمان اصطلاحا جميعا يسمى اسما في المعرفة جعل المقصود
العلم بالعلم اللغوي لا بالعلم الاصطلاحي هذا من نوعه قسمه في نفسه
في نفسه في نوعه **جسد القاهر** هو في بيان لابي بكر بن سفيان
الحق في من ابن لقومه في العلمان وذكر في نفسه وذكر في نفسه
لوقوله بالذات كوكرة في استعماله في الارتفاع وتوضيحه في الغلط
ابن اذا وقع مصنفه العلم مصفا في العلم حتى في المتنون مع العلم
الموصوف في وجد الارتفاع وسطا لهم والوسطا ليس في مكان المتنون
نحو جاني في متنون مذكور وكذا في حقه في المتنون انما اذا لم يكن مصنفه
له من جسد لانه في المتنون مذكور في المتنون مذكور في المتنون مذكور
من المتنون مذكور في المتنون مذكور في المتنون مذكور في المتنون مذكور

وهو

مستغنى به عما بعد الله **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 ومنه الجنازة **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 فيه كالحنازة **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 وانما **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 في قوة الامر **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 بحيث يسبق ويجعل **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 المذكورين قد وقع خبر الهمزة بان يكونا ما جبين او ناريما كانه راجي
 او الزما بصيغة الامر **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 اقل من حرف وف الامر **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 الامر **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 اخوك **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 جياك **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 اي باعتبار انها خبر من صوة ولا على خبره **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 لعدم وقوعها **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 ان الامر **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 في خمسة **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 كان او صحت لان هذا هو وجهه **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 الصيغة **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا

اقتره **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 انب **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 زيد **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 ساكن **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 منها **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 ولو **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 ان **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 يا **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 الى **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 لان **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 الموضي **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 ان **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 وفوه **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 جاني **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 الشبهة **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 جذ **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 السكر **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 فان **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا
 احسن **فأما** **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا **التي** **مفعول** لا لا

وادخله من الحاء المكسر وهو ما يتغير بناء واحد كحل فانه لا يرب
 بالحق كونه منسرج في الموضع الاول ولا ينسج ما ذكرته من وجه لا ينسج
 وادخله ذوي جيم وقد تعال الهمزة ووجهه في اللفظ بالواو المتوحد
 حذف ثوبه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فاما جمع حارة
 من ثوب لفظها وذلك غير منزهة في كل اسم وشروطه وانما هي في
 الحاشية من نحو جاني الزبدون والومال وشروطه ورايت زبدون و
 اول مال وشروطه ودرت بالزبدون واول مال وشروطه وانما
 كتب الواو بعد الالف حلة الهمزة والتفتيح والواو الساكنين باليه
 حشر جروا وانما كتبوا في الهمزة حلة الهمزة والواو المتوحد
 واخواته وليس مجموعا لانه لم يأت الهمزة في ذلك وشروطه ووجه
 بالحاشي الواو بالها كان وصنوعا وضع جمع السد في اللفظا ومعنى الحقت
 به ووجهه بالها كان به وذلك لعدم تغيره في كل موضع بالجمع والخاص
 من كل المواضع الحقة في كل مضاعفة في كل موضع بالجمع والخاص
 واحترز به من مضاعفة في كل موضع فان الهمزة في اللفظ في كل موضع
 في الاصح الا لثلاث قبل البنية باختصاص الهمزة بالهمزة والواو
 لا مضاعفة لانه كان كل ما من ثوب اللفظ في الهمزة والواو في ذلك
 يكون عليه بالحق كانت نظمه اللفظ والهمزة في اللفظ الهمزة فاذا اختلف
 الالف في الهمزة الذي هو في اللفظ كونه في الهمزة في اللفظ
 الذي هو في اللفظ فاعلم بالهمزة الذي هو في اللفظ بالحق كانت

بالحق كانت واذا اختلف اللفظ الذي هو الاصل في اللفظ
 الذي هو الاصل في اللفظ الذي هو الاصل في اللفظ بالحق كانت
 بالياء وحال الهمزة بالالف فان كانت في اللفظ بالياء في اللفظ
 فان كان هذا حارة لفظها كما لم يجر من الالف الى الهمزة في اللفظ
 كما ان الهمزة في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 عليك ان لا تجعل اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 الاثنان ولو ادرجه في الالف في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 على قسار ما ذكر في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 الاسماء ابي من اسم اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 عطف على اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 بالهمزة الذي هو في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 على ابا جرح كاتر واللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 مواضع الاول في الاسماء المعصورة وفي الاسماء المعصورة في اللفظ
 خضعها اللفظ المعصورة ابي جرح كاتر في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 والقصر المنع ومنه قول في جرح كاتر في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 يستخرج النقص في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 كان في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 تلك الالف للثابت مثل جرح كاتر في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء
 تلك الالف ثابتة في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء في اللفظ بالياء

ويزعمها في بعض اصحابها ورايت عضداً وشراً بعضاً ولا يفرقوا انما
 صارا على معنى الاسماء فغير تابعهم يقولون لا لفظ الظاهر واللفظ
 الحركته ما دام الظاهر حركته لا حركته الحركية لا يمكن نوارده
 الحركات على ما قيل لا لفظ حيث كان مقدراً لعدم الظاهر في الوسط
 فاذا نفعنا رافعا للحركة فقد رجع آخر الكلمة في الرفع فيمنه منوية
 وفي النصب فيمنه منوية وفي الجر فيمنه منوية است في كل موضع السبعة
 ما اختلفت اليا المتكافئة في ما عجزنا عن ابي ورايت على من رتب
 بعضا على وجعا موصوفا بان الحركية بالكره في حركته مستكسمة ورايت
 مستكسمة ومبني في الاحوال الثابت في هذا مصدب الراجع في قول لان
 في قول منون موصوفاي وانما قلنا في الرفع لان قول بعضهم علم على
 حاله الجسدي لفظي سواء كان نودا او جمعا موصوفا بما ذكر كوجود
 الكسرة لكن الاول صحيح لان الكسرة عينية للما قبل الاسم مستقلة
 بحركته لازمة لا جارية بالاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب و
 سيجعل ان يجعل اطره الواحد حركتين مماثلتين او مختلفتين
 ان قبل كيف يكون كسرة مجلبة على ما قبل الاعراب فيجب
 والبناء، بل في الارتفاع كما مر جواب قلنا لا نعم الا ان الاسم قبل
 حلقه في الاعراب فينبى بل المصعب اطوع على ما حققه بعض المحققين
 ان الاسم قبل الرفع هو العال في زيد وعمر وكرهه يكون ان حركته
 تكون وفيه لا يكون شيئا فغيره اللفظ فيحقق بقا بليته

توارد المعاني المختلفة عامتها فلا وجه لادخال الاسم في
 عالم وجود المناسبات لجنس الاعمال غير انعدام ما يقتضيه كوني
 الاعراب باقره ولهذا ذكر في توليد المعرب ما اختلف فيه في
 العوالم انهم رادوا بان كان الاختلاف سوا، وجوبا لفعل
 او لا وان سلم ان الاسم ينبى قبل الاعراب فيقول انهم قالوا ان
 منع البناء والاضافة حكم على الاسم الاعراب ولهذا لم يمنع من الاضافة
 حيث واذا اواز وغيره وكما اجمعتنا بقولنا موصوفا بان الحركية
 بالحركية من اجل المذكور السلام فان حاله حاله اليا المتكافئة لفظي في
 التصب بالسر في رتب سلمي وم رتب سلمي لوجود البناء في مع علامات
 التصب في غير هذا وقد بر في الرفع في جاني مسلي اسماء على في غالب
 المذموم في ما المتكافئة من قبله عن الواو لا في الرفع في الواو و
 البناء اذا جعنا وسبقته حركته ما تكون قلب الواو يا، قالوا ولما
 في علامات الرفع في مقدرة في البناء يكون لا اعراب بالحركية في حاله الرفع
 في غير ما الثالث في تلك المواضع السبعة ما قبله على حكمه في جمل منقول
 الى العينية في ما قبله على حكمه في جمل منقول فان كان في الاصل حركته
 والاعرابية في ما قبله لاخذ بالاعراب في جمل منقول في شتر افعول
 ما قبله في جعل اسماء الاعراب هو ثابته بن جمل منقول في جمل منقول
 راي والتفصيل جمل منقول في جمل منقول في جمل منقول في جمل منقول
 في جمل منقول في جمل منقول في جمل منقول في جمل منقول

تا

ففضل انما البناءات الحكيمة على ما بناها وقبل من به حكمة لانه لو بناها
 الجوع بالعلمية اسما واحدا جزاء وحرف وكلمة واحدة فكان
 مستحقا لان جبري الاعراب في اخره كبعبك فيقال جاني ما
 شتر من مستحق لما استغنى الجاهل الاجير منه بالاعراب الجبري حيث
 حكم لفظ الحانة للذالة على الفطنة في الاصل من ظهور الماخذ
 فيه لفظا فصا ومنه بالاعراب التقدير في الكلام الشان في حيث
 على هذا القول وفيه دافع قول الجازي لانه قول الخاء بغير معجم
 لان سيمو في كثير من الخاء قد صرحوا بان له ولا يكون حكما اصلا
 نحو من مرفوع الخاء متبادر وريد من مرفوع تقدير اجبر كما هو المشهور وهو
 من وجوبه وقيل بالاعراب استفسار من يقول اجبر متبادر من
 زيد الاستعارات السوال لما هو من زيد الواقع معقول اجبر في ذلك
 لان كل اسم كان مفعولا او جزءا غير من المكتب كان مفعولا بالاسم
 ويجوز ذلك الاعراب فاعلم بالحق في بيان الخاء في المرفوع والاعراب
 الى كل اسم تقدير في والواقع في العبارة ان يقال فاعلم في تقدير
 بخلاف لفظ الحكم كما حذف الفاعل في شجرة القباب قبل ومكانا وفيه
 في بعض النسخ هذا البناء والاعراب هو العجوة وهو محض من علم حكيمة
 على آخره على العجوة وهو تقدير ما في قول من ان شارة القول ان
 فيه قول آخر سند كره وتفضل المقام على وجه العلم هو ان
 عندنا اذا جعل على جبري علم الاعراب للفظ وجعل في غير من

منصرف كبعبك فيقال اجبر منه ومنه فاعلم الم ولكن لا اسهر
 فيه انه بعد العادة علم على بناءه وهو الاصح ثم بعد الاعراب هذا
 قال بعضهم انه حيث كان ان قبل العلمية رمانية فتمت الاصل ولما
 الآخر ان ان المعبات الحكيمة على المكنة البناءية فان الجوع علمتا
 صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان جبري الاعراب في آخره
 لكن لما كان الطرف الاخير متغلا على المكنة البناءية الحكيمة تعد في ظهور
 الاعراب في آخره لكن في لفظا فصا رعبا بالاعراب التقدير في
 فان قلت قلت تعين بالاعراب الحكمي لفظا في ما بعد شتر واجازة
 حيث علمت كالحكامة واجازة ان اعلم لفظا قلت قد كان القول
 في القولين ان يعرب لفظا لا تنفعا موجب البناء منه ما كان في نحو
 حمتة ومنه جازا الاعراب لفظا ومنه كالحكامة لانه يتبرك في بناء
 الاعراب بخلافه ما ينطشرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن الاعراب
 الى اعرب مخفي ان يجوز الجواز العدول عن البناء الى الاعراب
 ولا يجوز العدول عن اعرب الاعراب آخره نفوت بالحكمة كذا
 اجاب الفاعل في شجرة القباب وما ينبغي ان يعلم ان في الحكامة
 المعربة تقدير العلم المكتسب الذي خبره في النيا في معرب باول سبعين
 معمول على الاعراب لفظا مثل ان زيدا فعل زيد ومن زيد وغيره
 الاخير اجترأ على المكتسب الاضا في نحو عبد الله وفي المكتسب كاسم
 العمل مع معمول نحو معرب علمه فان اعرب بها لفظا فان لم يجر

الاول منها بعد العتبة بعب بالاعراب العامة بحج العوام
 والكل مشغول بالاعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي
 كان الاعراب تغدير تامة الاسماء المنقوصة وجميع الاسماء التي
 اواخرها ما ينكسر باقيا نحو القافني والري فان اولها لم تغدير
 في حالة الرفع والجر نحو جانبا القافني ومررت بالقافني بالاسكان
 اي ما سلكان البناء فيها لا تستغنى عن الكسرة والفتحة على البناء، وفي حالة
 النصب لا يخطئ حفظ الفتحة قبلها نحو رابت القافني بالرفع وقبلها جازية
 بالاسكان في حالة النصب ايضا كما جاء في الرفع والجر او لا الفتحة لغير
 الشعر نحو قوله مهملاني عناسرهما مو البناء لا تستغنى عنها ما كان
 مدحونا مهلا نصب على المصدرية لا يحذف المقدر ونحو منسوس يفتحو
 اصله بنون جمع ابن سقط النون بالافتحة الزائدة فتقول سقط النون
 اي بني فتنا الذي نون هو البناء الذي ناضروا لنا في القفا المولود
 الناضرون وتول لا تستغنى عن نون قبل البيت في ضلع
 فشره وكفتيه بنشر في الضم من البناء في بنينا فمذوننا
 والاستشهاد في نون البناء بالكون في حالة النصب والافتحة
 لانه مفعول لامحل للمقدر والاول على وجهه الاني من الامم الى المفعول
 انه لم يبق نون لا تستغنى عنها ان الغضون بيان العامة وهو محمل
 انه لا مدح للواو في العجاء كذا في اللش فيجب ان اعطى القوام
 عن اعطى يعطى القومس باربع اى ما حبت من غير تبة القوم من باب

بالمدح ربي يري وبالفتحة ربي تارة استفده بالكون حال النصب
 لانه مفعول ثمان لا اعطى وحذف المثنى ما خود من قول الشاعر يا فداي
 القومس ربي بالنسبة على ان تصد القومس اعطى القومس باربع وهو من
 يعزب ليعقوب بعض الناس في بحينة تيمونه حقا لما زنه ونسبه قوله
 باوا رعدت تحت القانا بيا بيا بيا بيا بيا بيا بيا بيا بيا بيا بيا بيا
 المواضع السبعة التي المعطى معنا فاعلا قياسا كما بعد ربي وعلمه
 مع والفتحة قبله من قوله بالنصب انه لا يفتح نون مع ان اعرابه
 بالرفع ونقد ربي او نحو مصطفو القوم فانه معنا فاعلا قياسا
 بعده مع ان اوله به بالرفع لفظا لوجوبه وعلمه فاعلا قياسا
 معنا فاعلا قياسا كما بعد ربي فاعلا قياسا فاعلا قياسا فاعلا قياسا
 ليدخل في المقبول الصلوة ونحوه في مصطفو القوم نحو جاني صاحب
 القوم ورايت صاحب القوم ومررت بصاحب القوم فان لم يكن به
 بالواو ونوعا وبالبناء نصبنا وجره كسرة ما سقطنا اني لولا
 والبناء في اللفظ بل فاعلا قياسا التكرار بعد ما وهو لا يفتح
 في القوم ولم يفتح في اللفظ بل يفتح بالفتحة فاعلا قياسا
 الاعراب بغير مضمون باربعه عرب بالرفع قبله ان الاعراب
 في اللفظ في هذا العنق من المعجزة وهو اللفظ ولا يفتح
 واو ولا يفتح في هذا العنق من المعجزة وهو اللفظ ولا يفتح
 القسم وما بعده قال الشيخ ابن الجوزي عن هذا الكلام

[illegible]

والطرائف ان اطارها بالياء، ومعها بنية لفظا وان كانت لتسكون
بعد صا فمكون معرب لفظا وهو ط ومعها بفتح واو فمكون
مثلا ومعها نون فان الحال بفتح الواو كخزان فان اطاره
بنا، مقدره وانما اظهر الالف لفظا حكاية لتقلبها للفاعل
الا والياء ومعها مقلعات فهو كخزان قاله ابو علي بن سينا
بفتح الواو لعل سائل فقال البس نمر بفتح النون فقال البس نمر بنا، انما
اظهرت الكلام اني كسره في فعل المقام لانه من ضارتي لا فاعام جمع
مترادف ومعها الموصوفه الذي لا يثبت عليه الخدم افعالها تسعة وانما
الاطراب التي في الاسماء البنية كالموصولات والمفترقات اسماء
الاشارة وكالافعال المتماضيه والجل والكه وقضات والاعراب
في فعل المذكورات محلي لا لفظي ولا تعديري والفاء في هي اللفظي
التعديري والحال ان التعديري في افعال البنية مثل انما انخفضت
الكناية الاعراب كن لا تظهر ذلك على السطح بل في باطنها كما
فرا القام المذكورات في الاعراب التعديري والحال انما سجد
حيث لم يسخن الحكيم الاعراب لاجل بنا لانه في متعلق يستعمل
انما في الكناية وقعت في فعل وقع فيه بنوعه من معرب صحيح لانما
الظرفية الاعراب لانما من الاعراب الجمعيه الكناية بنا لانه في
الماضي التعديري فانه هو كخزان وبه وعلوه والظهور والجار
مع ظهور وموت بنه بفتح النون الموصولة التي في كذا قولهم حله بنحو

الحلال وحرمة الخلق فانه استعماله حلال معناه ان لا يترك مع صنع لم
 يستحق الكثرة الاطرب لاجل بناه لانه لا يجمع الجار والجرم وروى في الجمل
 وان كان كان منها بنينا كان اسير عليه بنيت الله ان لا يكون له بلو بالكلية في
 جاز بانسانا لاجل ومنه جاز ان يقال ان لا يكون له بلو في كل وقت وفي
 غيره لظهوره في الاصل الاول وفي حقيقت مرث اسير به لم يظهر في القلب
 لكونه في الاصل لا ينعيب المفعول به وهذا واعلم ان هذا القول الذي ذكر
 بين الاصل والاعتدال في الحكم فاما معناه اصطلاحا فانه ان يكون
 لا ينعين الاستباز واما الاصل فلا يكون بنينا ولا قالوا بالاجل
 في الفصل باسم المعربا فاختار في هذا العمل لفظا او محلا فاما
 في هذا الكلام ويحفظ فاما من فاعلم ان هذا الفعل في نفسه ليس بنينا
 وبله في نفسه **جاء** اي بنيت من على النية النية ان انشئت
 وتعلق به وبيان هذا انك تكتب وقوفه ما تكتبه فتهدي به الى ان
 يجتهد في نفسه مع ان اياها تكتبه او لا والى ذلك انك تكتبه في اسر
 واعلم ان حتى الجارة فنت اركن اليه مع الاستباز والاشارة الى انما ينفرد
 من حيث ان خبر وجهه لا بان يكون خبره فاقبلها كانا بحيث
 يستوفى الفعل المنقضي بحجة جميع ما قبله ما قبلها فنت
 على الحقيقة ان لا ينسب اليه ذلك لانه لا يجرى بحجة ما قبله الا انما اليه
 ذلك **لكن** انما يخلو في نفسه كقوله في القاسم في المقات
 او العوت نحو مات في الانبياء او اداهم او لم يكون خبره فاقبلها

في قوله
 بنينا

قبلها نحو كانت السكينة في راسها او استبازا فاقبلها بنينا
 كانياتك في ذلك في يوسف الحكيم كونهت لبا رضة القبح
 ومغنا لخص من قوله في ايها فغير كونه من هذا قبل ان الجرم واما ان
 ينسب اليه المذكور شيئا كالمرث في كانت السكينة في راسها فانه لم يربط
 به السكينة لان الجرم الاخير منها او ينسب اليه المذكور شيئا في عند ذكر الجرم و
 كونهت البارحة في القبيل فان القبيل في نفسه ينسب اليه القبيل في نفسه لا في
 غيره ومنه لان القبيل من اجزاء النكاح بل لا في له زيادة في التحقيق و
 والبيع انما استمر طوا ذلك ان الغرض لا ينفق في الفعل المنقضي بحجة
 ان ينفق ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا في بانه عليه ذلك الغرض
 انما يحقق في كل اخر خبره في البنية او ما يلائم آخره فاختلاف النيات
 في ان ما بعد حجة جعلها في قبلها او لا فقال عبد القاهر في حجة
 طاهر في ان ما بعد ما يخل في قبلها فاعلم انك لم تعلم الخبره في جملة الكلام
 كذا انما القبحان في النكاح مجموعا ما من النكاح في النكاح في النكاح
 وكذا انما في ما بعد ما يخل في قبلها فاعلم انك لم تعلم الخبره في جملة الكلام
 انك الحجة لا بد منها بعد ما يخل في قبلها فاعلم انك لم تعلم الخبره في جملة الكلام
 القاري في الا ان هذا الاشارة الى انك لم تعلم الخبره في جملة الكلام
 للمنفعة بل الوجهان يقال ان كان المذكور بعد حجة بعضها قبلها
 بدعيها كالمشعل والافعال في القبحان واما هذا الاشارة في كلام
 المبتدع في المقصد في كلامه ان الدراك في الفصل في الكتب من كل

المعاني الثلاثة كونها للعطف نحو جاني زيد حتى عمرو وايت
 زيدا حتى عمرو مرتين ثم من عمرو والاول ان كبس نحو جاني الى نحو
 حتى عمرو لان العطف حتى انما يقع بشرط ان يكون ما بعده اجزا
 لما قبلها كما حقق في موضع قد انشا اليه يقول كمن شرط ان يكون
 كونه للعطف مجازا ما بعده لما قبلها وانما انتم طوه لانها تسمى
 للغة او اللان بالجر على احد طرفي الجنب اما طه فلا تسمى ما
 التسمية من الانبياء او طه في الاذي فقدم الناس من التسمية فان
 التسمية اذا اخذ من زاء فاعلانها في ظرفها واخذ من طاء فاعلانها
 طرفه ونائبه فحقا قالوا ان في العاطفة انما يكون للتعظيم والتحقير
 والغاية والظرف لا يكون لان لا من في الحقيقة يعبر المجرى وتسمى بالان
 معناه والغاية في قول وذي الظرف مطلق فغير انما انما جاني
 القوم حتى جاني بالرفع ولا انما ايضا رايت بالجر في امرة بالنصب
 ولا اكملت الجنب في الرمان بالجر واذ اردت ان تعرف حقيقة الجنب
 في ذلك فخذ بك التبيين انما في تقدير لو كبت هو ان في العاطفة
 للمعجزة انما تعلق حكمها قبلها استيعافا اخر له شيئا فشيئا الى
 مدحها بالحق والتمسك كما في الجارة كمن شرط ان يكون مدحها
 حسن من العطف على حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالثابت
 نحو ضربت القوم حتى جاني لانهم صاروا كالجانب باختلافه والاول
 ان يكون ملائما بجزئية كما جاز في الجارة لا تقدم من شرط جازية

مجازا ما بعده لما قبلها ونشطان يكون اقوي من سائر الجازية نحو
 مات الناس حتى الانبياء او انصرف نحو قدم الناس في المشاة
 ليرجع العطف باعتبار ان من جنس الجنب على علم المعطوف عليه لا يجوز ان
 يكتب في ذلك بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه جازية الجارة
 ان لا يكتب في المقابلة اللازمة في العطف لحد اظهر اليه في
 حتى العاطفة في الجارة من وجهين الاول عدم جوازها في الجارة
 والكل انما الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد
 يفي بوجه ثالث هو عدم اختصاص الجارة بالظرف كجواز ان
 يقال جاني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث في
 تلك المعاني الثلاثة كونها ابتداء لشيء اعلم ان كون ما بعده
 مبتدأ او خبر نحو جاني القوم حتى زيد او معب وكلاهما منفصل
 نحو جاني العلماء حتى ذمعت الجبل او فاذا عرفت هذا المقدرة
 فاعلم انما هي في قول حتى يعلق بجواز ان يكون جارة بمعنى كس
 اي لا يمتنع انما والغاية فان في الجارة كما يجي بمعنى انما بالحق
 قد يجي بمعنى انما والغاية قد يجي ايضا للسبب بمعنى كس
 قد يجي ايضا بمعنى مع وزعم الفارسية وابن مالك في نحو حتى
 انما ايضا للسطح من الفضول بما قد حتى يجوز ما لا يكسر
 فليس اي الا يجوز فان المصدرية مقدرة بعد جاز الفعل منقولة
 براء وانما قد رت ان المصدرية لا تقع في خبر لا بد من فعل الفعل

لا يشق عليه ان بعده في يجوز وقوع الفعل في تقدير
 المصدرية والشروط اي حين ان يكون جارة بمعنى كونه
 بعد ما ان المصدرية ان يكون ما بعده ما قبله بالنسبة اليه
 ما قبله وذلك ما تحققتا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه
 حتى مترقباً وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت في اجل
 الطينة فان الاسلام قديم والذخول في الجنة مترقب وجود بعد
 واما ثمة لم يخفى شيئا من قبل السلك ان كان الذخول لا يسبقه الفطرية
 وكنته في وقت السلك ان مترقباً وانما وجه ذلك يكون مستقلاً لا مترقباً
 باظهار المصدرية التي هي علم الاستقبال اعلم ان هذا ان يكون
 ما بعده ما قبله بالنسبة اليه ما قبله شرطاً لافراد ان يكون في الخارج
 سواء كان في البنية نحو اسلمت في اجل الجنة او في الفانية نحو
 في غيب السمعي لان في عصرنا للنبية لم يمتنع الشارح انما
 اليه وعصرنا كذلك اي ما يورثه من قبله بالنسبة اليه ما قبله
 تحققتا لان العلق بطبيعة ان مترقب قبل وجوده
 اجزا المصنف بالنسبة اليه ما قبله وهو اداة التثنية
 اجلة الفعلية التي بعلق ما قبله خبره والحل في عصرنا
 متعلق بقوله المظروف والخبر وعصرنا وهو العلق بطبيعة هو
 نبش في المذكور قبله وهو اداة التثنية الظاهر ان تعال هو
 التثنية عنده اي ينشئ عنده لابه والاصل ان العلق في اداة

وانه لم يكن خبره اما قبله انما انه ملاقيه لانه ملوازم التثنية
 وروايت عاده فقد ثبت وتحقق شرط كون في خبره خبر
 يجوز ان يكون جارة بمعنى كونه وهو ملوازم يجوز ان يكون في عصرنا
 عاطفة ايضا فيكون في بعلق معطوفا على المظفون في جلة منبئة
 المحل لا خبره والحل كما انما كانت جارة لكونها معطوفة على الجلة
 لك ذلك ان منصوب المحل لا ينافي معقول لا ردت واما لفظ بعين
 فمنسوب بان المذكورة التانية لا مضافا لاسمها بل انما
 في جارة فانه في لفظه بعلق منصوبان في المقدرة بوجهها كما ذكر
 آنفاً وشرط كونها المعطوف هو كون ما يورثها جارة لما قبله
 موجود وعصرنا لا ينافي في عصرنا للذات ان على احد طرفي البنية وهو
 اداة تعليم العلم لول وطرفاه اي طرفا ذلك البنية في جواز ان يكون
 الفعلي لا اداة باعتبار ان متر مقدره بان مع الفعل اداة التثنية
 والعلق بطبيعة الاظهر ترك قول اداة لبيان قول فيكون بين
 العلق والتثنية بما نسب اليه ان يكون العلق خبراً في التثنية في
 ثباته لان العلق بسبب كونه ملوازم التثنية عاده كما ان كان
 من التثنية والقوة عاده ايضا لان العلق بالظن اقوي في
 التثنية في الحرف لا ردت ان المظفون كلام الاله المحقق في
 فثبتنا بوما اي ان يحصل بالتثنية العلق بالظن لا في
 في معنى التثنية كما ذكرنا لا يجوز ان يكون في عصرنا ابتداء

لان ما بعد اتصاله بمثل لا يخرج من الاكل ثم مستقل منقطع عما قبلها
 فلا يكون ابتدائية انشوات نظرا الى معنى نفك ام من اجبت
 انما طبقت واستقرت بعينه بالغة كعدم كذا في الابد والبرود المعنى
 احسن نال كمال في هذا البحث فانه في افضل الحق وفي غنى الفهم
 الغاصفة والواضح في السهل **طبيع** متعلق بخلق والغير محذور
 لاضافة الطبع اليه عابدا للولد الاخر وهو انما الطبع في الاصطلاح
 ما يكون مبداء الحركة مطلقا سواء كان له شعور كحركة الحيلوانات او لا
 يكون له شعور كحركة الافلاك عند غير جعل غير شعور والاحجار
 والمعدن كحركة الصخرة النورية والنفس على ما حقق في الحركة وال
 الطبيعة ما يكون مبداء الحركة من غير شعور كالقصور والجزيرة التي يكون
 مبداء الحركة المربطة من غير شعور كالحدا قال لا فاعلم في شرح
 الاشارات فالوفا بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا
 والعام هو الطبع خصوصا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه اما مجبه
 اللغة فلا فرق بينهما وقال في غنى الفهم الطبع السبعة التي
 جعل عليها الانساق وهو في النفس مصدر والطبيعة منسقة كذا
 الطبع بالانساق ^{الانساق} ونقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة الله
 لتنفذ حكمه بالاحكام من غير فكر ونظم فيسبب من هذا المبدأ وحدها
 الذات حتى بطبعه بذاته ونفسه **من لفظ** بحر وربن والها
 ايضا بحر والحق لاضافة اللفظ اليه عابدا الى الامم في هذا

اضافة المصدر الى الفصل **طوب** بوزن الفعلية
 المخرج وصدف لفظ والمجار والبرود ونحوه على التبع على حال
 من فاعل بخلق وهو الموصول بقوله ما يتغير في **ما يتغير** الجي بيل
 وقوله **منه** متعلق بنسخة الضمير المحرور بين عابد الموصول
 ولفظ **بنها** مرفوع على انه فاعل يتغير وهو اي اللفظ بنها
 جمع يسوي وهو عين الاله **البحر** بحر ومضاف الى بنها جمع وعمل
 الموصول مع الصلة رجع على انه فاعل بخلق والماضي ان في لفظ
 حال من فاعل بخلق لانه لا يجوز ان يكون حالاً في الضمير المحرور
 في منه لوجوده ثلثه الا وجه الاول ان الحال لا تال ما عينه
 الفصل والمفعول كانه مفعول الضمير ليس بفاعل لا مفعول فاعل
 يكون حالاً في منه بره عليه ان هذا الوجه لا بد على عدم جواز
 حالاً في منه منه لانه لو كان الحال ليسان والمفعول كانه في لا يحل
 على ما اشرنا في الشرح فيما سبق الوجه انك اذا كان دولاً
 معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال ان في خبر من صاحبه
 وانما وجب تقديمه على ذي الحال الشك في دفع الانساق
 بالقصبة فانه لو انا في الابدن القصبة في حال انشعبت في قولنا
 ضربت رجلاً كره عالم قد مر في حال الترفع ^{والله وان لم يشبه} اظهره لا يشبهه
 القصبة مرفوعة في خبر اي يلمز على تقديمه في حال انه تقديم على
 هذه الحال وجه من لفظه المعلوم فيكون تقديمه اي الكلام من

يقع بطبعه من غير ان يلفظ الحكم ومقدار التقدير غير جانبا لانه
 منه اي في مقدار التقدير بتقديم ما في خبر القسمة وهو منه قوله
 مبتدا راجع الى ما قوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله
 على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول اي اي لفظ ما وحاف
 خبر القسمة اي البنية الذي يكون خبر خبر القسمة لا بتقديم عليه اي على
 الموصول لانه اي ما في خبره معناه حكم القسمة والقسمة لا بتقديم
 على الموصول لانه القسمة كونه بنية الموصول ما كالمجرر استلام
 يجوز تقديمه من خبره من القسمة والعاضد على الموصول الاستحالة تقدير
 الجذر استلام البنية وجه ذكر الخبر استلام على ذلك البنية الاستدراك تقدير
 البنية على نفسه كالمجرر كذا ما في حكمها والى سائر انه لا يجوز ان يكون
 من لفظه حاله خبره من ان لو جاز لو جاز خبره والى كذا بطل الاستدراك
 الحال لما تقدم منه لوجه الثالث ان من لفظه مقدم على خبره القسمة
 والحال لا بتقديم على صاحب الجور بالامتناع اللفظية او ما
 المعنوية بالامتناع او خبر الخبر في الاصح فلا يقال امرت بجانبا
 بهذا لانه الحال لا يقع لولا انما حصة له في الاصل فلا يقع خبره
 لا يقع متبوعا بالجور بالامتناع او باخره لا بتقديم على الجار
 كذا الحال لا بتقديم عليه وانما قال في الاصح لان البعض يجوز
 تقديمه على الجور باخره بانه ان خبره خبره تمام بمعنى الفعل
 فيكون قوله كذا نصبت هذا لكبة في قوله ان نصبت هذا لكبة

راكبة فلا يجوز تقديم الحال على صاحب الجور ان نصبت كذا لكبة يجوز
 في نصبت لا يقال ان الخبر والى الذي ذكره الوجه كذا لازم على
 تقدير جعله كذا حاله الموصول لان الحال من البنية اصله ان
 يكون متاخرا عن ذلك بنية فيكون خبر خبر القسمة ايضا كما يكون
 في خبره على تقدير جعله كذا حاله خبره من خبره من خبره ما في خبره
 القسمة عليه لا تقول لانهم ما ذكرتم بل لازم اي على تقدير جعله
 حاله الموصول لا تقدير ما في خبره الموصول وما في خبره اي الموصول
 لا يكون من خبره القسمة لا في خبره كالمجرر الموصول وتقديم ما في خبره
 الموصول جانبا **نظرت** الفاء للعطف وعنده الجملة معلقة
 على جملة اردت قالها ساطفة وجوز ان يكون علامة الجور
 شرطية مخدوثة قالها ح سمي فامتنع وذلك ما لا يقتضيه
 اي لا يظلم معا وانما امره مخدوثة وصف امره بصفة صفة
 كالتكاتب اليكم وكذا لم يصح تقدير الشرطية كذا ان كان كذلك
 اي ان كان الولد مستخفصا لمختصا ومخبطا بوجهه فظنرت
 فيكون الجملة خبرية من الخبر على انما جواب لفظ شرطية مخدوثة
 ولا بد من عيب على ذلك من قول بجزم اذا وهو ضعيف لا
 ينفي ان تقديمه التسعة ان قد يقدم في موضع ان اذا لا
 بجزم الا في ضرورة كقوله واذا انفسك من اطوارت ككسبة
 فاجزمت كل بيان فيستعمل ولهذا عند واجوبسا ان في الجملة ان لا

لما ذكرنا الاحزاب قولنا كنه اي مضرة ونحوها اليه الجيت فمضرة والماء بها
 صحتها الغمة تفك وتكون بدا وتولف يستحيل ان يستدركه من غيره ونحوها
 الفا، على غير المنها، اذ لم يوصف بالاستنفاد القصة فكل ان
 يكون التقدير فكيف ياتي تفكيك ان يكون الفا، زائدة في
خاتمة متعلق بنظرت ونظرة في المحتمل ان يكون بمعنى القدر كما اذا
 وثا لم يميز لان النظر ان استعمل فيكون بمعنى القدر كما اذا
 استعمل بال واللام وعلى غير الابداء والزم صم والغضبة القليلة
 والعجز في خاتمة خبره يكون مضافا اليه المحتمل ان يكون عائد الى الالف
المضبوطة خبره لا زما مضبوطة المحتمل فان قلت المحتمل ان
 جمع والمضبوطة فهو فكيف يكون مضبوطة لما والمطابقة شرط بين
 الصفة والموصوف في الاخر وولم يجمع ان كانت فعلا اي اذا
 كانت الصفة فعلا للموصوف فانه كما سيجي معزا وعذرا لاولها
 القام لان يقال لهم انهم سيجي في اواخر الكتب لا يخفى كما كانت
 ويسمى معزا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا لولا فانه به سبقي
 صفة سببية كونه في زوايا الطول على ما كان قلت فبالقول
 نواب اشتباهه لظن ان ما في فان الوصف فيها فعل لم يوصف
 وقام به فان الاشتباه جميع شمل يقتضيان معنى العتيق والاشباه
 جميع شمل كنه وياتي به وهو اللفظ المتعلق به من قولنا لفظه
 اشتباه لما، الرخا ان الاختلاف بين الملبسة وما والاوشاف

والعناق والاختلاف وصفان قايما بالشرع والظن
 مع ان الموصوف مفعول والوصف ليدل كلف هذا على ما يدل
 ان الموصوف مركب من اجزاء المتشابهة من الموصوف فلما كان
 الموصوف مجموعا لاجزاء، وصفوه بالجمع وصفتها كذلك
 اي لوصف فعل للموصوف فقام به لان المضبوطة قايمة بها
 قلت صفتها قاعدة وحيث ان الصفة اذا اسندت اليه لم يلزم كانت
 الصفة في حكم الفعل في جواز الوجوب صفة الاخر ومع الحاق الاشياء
 وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك فقولنا اشتباهت او جيت
 على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبما ان كل جمع مؤنث لكونه
 في ثنائيل بالجماعة فاما استغناؤه من هذا الاخر فمفعول مؤنث فمفعول
 اللفظ في الاول المعنى في الكس وقيل على الرجحان ان اجاز اولها
 يجوز من كمالها يجوز المشابهة اجاز وان جاز العيود والاشياء
 وصفتها ان المضبوطة اسندت الى فعل المحتمل في خبر الجملة الاخر
 فاقترن المصلي في اختياره الاخر من عقدين الى اخره لا حقيقيا
 في الاخر وكذا الكلام في قوله **دون كنه المبسوطة** ودون بمعنى
 قدام وقد يحتمل معنى اسفل من فوق وعلى ايها لم يخل ان يكون مع
 فاعلم في محل التبعي المطالب من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت
 في خاتمة المضبوطة متخاذا انما اليه بالمبسوطة وهذا واعلم انهم
 قالوا لفظه انما اربعة كما جازوا لفظه وربعه الاول ان يتبعني

بفعل او مع فعل او است انما ان لم يقرب ما يطلبه لئلا
 وقع بعد النظر الخلفه فصدقوا به بعد المعرفة الخلفه قال من هو
 غير الخلفه منها والثالث انه وقع مرفوعا وصلته او حال او جنس
 الا يتعلق بالبحر وفيه البراءة انما وقع في احد هذه المواضع الثلاثة
 وبعد النسخ والاستفهام نحو ان يرفع الفاعل انما وقع في احد هذه
 قوله وان مقبوض على الظرفية سلم وقوله الحال به اي في نصب
 المذكور فنظرت به عليه نالاسم ذلك بل يرفع الحال به ثم
 فانه قد وقع في موضع لم يقرب ما يطلبه لئلا وقع في احد هذه
 ووقع بعد المعرفة وبعدها في احد هذه في احد هذه في احد هذه
 حامل الحال فخذ وان قلت المراد ان الحال به اي في نصب ان على
 الحالية نظرت به ولا ينافي ان يكون الحال به في نصب الظرفية وهو
 المذوق فان المقبوض على الظرفية وهو لغفل دون وصلته
 فخذ وفي المقبوض على الحال به هو الجمله الظرفية اي دون
 فاعلم المسكن المنقول اليه حامل وجوده فقلت نعم يمكن ان يحمل
 على ذلك لكنه تعسف وهو من الظاهر المتبادر من العبارة كالاجتهاد
 واعلم ان دون محلي المعنى ايضا صريح في شرحه الكتاب بنحو ان
 يكون مقبوضا على الحالية دون الظرفية اي نظرت به في حيز
 المقبوضه كونه المبسوطة تدبر كونه كتابه في حيزه لا فاقا في
 البراءة المبسوطة بنحوه انما صدقة كونه لا يخفى ان الغرض من

كونه ليس جزءا من الموصوف كمن لا كان حتى نومي في كونه
 المبسوطة بل هي كونه اي القيمة كونه كما في قوله تعالى
 الخاء في نظرت به هو بتدري الا المفعولين الاولين قوله كونه
 والهاء حجر والهمزة كونه معناه فاعلم ان كونه عايد الى الخلفه واعلم
 ان القيمة في المفعول انما تنصب بعد تمام مجتمعه بالشؤون لفظا نحو
 عندي راقد وخال بالشؤون تقديره كما في خبر المنصف نحو عندي
 متناقل ومعبود بالمنصب كالاعداد المكتبة كونه ثمانية عشر رجلا و
 كم لا استغفام منه نحو كم رجلا عندك كم الجنبه اذا انفصل خبرا و
 مجتمعا نحو كم في الدار رجلا القبه ونحو كم في الدار رجلا ورتب رجلا
 او بنو له الشئيه وشيبه الجيع والاضافه وقول المصنف
 اي ترا ولا استغفام قبل تمام مجتمعه بالشؤون تقديره واليه
 انشأ الراسخ بقوله في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 ثم بالشؤون تقديره او كما اسم به ثم بالشؤون نصب مجتمعه
 كونه نصبه تعالى راسخ القيمة اما ان كونه بالشؤون تقديره
 فانه غير منصرف كونه غير منصرف ان منع عنه الشؤون لفظا كونه
 اظهر تقديره انما اسم والاسم يحكي الشؤون وانما سقطت الشؤون
 لعلنا عارضه فعلا فاعلم ان من هذا فاعلم ان كونه بالشؤون
 لان كل شئ من سقطها بالاضافه ويجمع القدره كذا الشؤون
 ثابت تقديره كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه

ننون حرف يرفع اللام والاضافة نحو ثابته تعذر ان يكون
 شاعدا لما كان ما وقع منه من الالبس ونحوه حيث قال العلم
 ان ما فيه التنوين المقدرا لا كان افعالا الغفيل غير سبعة لا
 يجوز الاضافة نحو زيد اكثر ما لا وعلامة التثنية صلة جنة الفاعلية
 بعد ان يفتتح فعل هذا ان يفتح ان نيا اكثر ما لا اما ان لم يفتح لانه
 فيجب الاضافة نحو زيد اكثر من رجلا انتهى وقد بينا ان التنوين
 اكثر ثابته تعذر ان يضاف لكونه غير منفرد لانه ثابت في
 السقوط بالاضافة كما زعم اثنان قولوا بالتركيب عطفت
 على قول بالاضافة كمنه عند ان اصدى حنة ونحوه ثابته تعذر
 وان سقط لفظا لانه لا قصد لمنه الى التسمين ونحوه كمنه
 يكون محذورا واحدا كفتح ومائة وحذفت الواو لقوزنه للام
 فعضا الى بنه لانه ان فزعت التنوين منها لم يبقا لان التنوين
 التحاق لا يجمع مع البناء وهذا كلام ما جعلنا ان من ان يفتح
 من اكثر ولا يبعد ان يقال انه يفتح من اسناد اكثر لانه يفتح الفعل
 به سواء كان وجدت بحرف صاغت او بحرف غنة انتهى
يجب منصوب على الفاعلية والعامة فاعلا **والا** جمع امام جنة
 لاضافة بين الراء والمفعول الى وجدت **الما** بدل من اكثر
 انه وجدت يتبع الى مفعول احد بالرفع في الكل **والجمل**
 معطوفة على الماينة وكذا قوله **والنحو** وحده التثنية اعني الماينة

الماينة والجل والتثنية كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد الرحمن
 الجرجاني رحمه الله عليه ومعه الاعراب اي كونه بدلا من اكثر
 ان كان وجدت بحرف صاغت اي لقيت اما ان كان وجدت
 بحرف غنة لم يتبع الى المفعول لانه واحد منها اكثر واما ان كان
 وجدت بالاعراب الى مفعول ما سبق وتبين ان كالا محذوف **تسلط**
 فعل فاعل متون في الفاء فيه كالفاء في نظيرته فهو ما هو من
 طالع بطول في تعدي بالنقل الى باب الاستفعال بعد ما بالنظر الى
 الغالب والافضل يكون استطلاع بحرف طالع صرنا به في الفها وان
 مصدرية **ان** **الكلمة** فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر
 فيه وهو انا والعلمية نصب منصوب على ان مفعول اول **والكلمة**
 وهو عابد الولد وهو اي الكلمة شعري الى مفعول الثاني الذي
 غير الاول ومفعول الثاني قول **جمع** والباء جمع والاضافة
 جمع الراء وهو عابد الكتب التثنية والجلية الغيبة اي الكلمة
 مما علم منه منصوب على ان مفعول الاستطلاع **واحد**
 اي اقل معطوف على الكلمة وهو اي حلة شعري الى مفعول
 ذلك اي كما شعري الكلمة الراء الاول والعلمية نصب وان
 قوله **رغمها** والهاء جمع والاضافة راء الراء عابد الكتب
 التثنية **كرا** مصدر على ان مفعول الاستطلاع وهو الى مفعول
 ما يكون باعنا على مفعول الفعل الفاعل منه سواء كانت علة ثابته

مناهضة عنه في الوجود نحو بئسك لصلحك سببا بافتنا عليه
 في التقدير وقدما عليه في الوجود ايضا نحو قدرت على الحرب جنبنا
 ومضادة للمفعول وهو اي مفعولها لفظ **ما** ومعنى اي لفظ ما
 موصولة **فيسمى** جملة ظرفية صلتية وقدمت بظرف غير مفعول والموصولة مع
 صلتية مجردة لخل لا منافاة كما هي الية ذكر الفعل من ذكره فيكون كالمفعول
 ما قبلها اي في الكتب الثلاثة والعين المستكنة في قوله عابدا لما تقدم
 كرم معنى ما حصل فيه **الاشياء** جمع كقول افوال هذا كالمفعول
 وعند سببوه اصله شيئا على وزن فعلا، كقوله استكنهوا اجماعة
 معترين بينهم الف مفعولوا الخبر القابلية لا القدر اي ثبته العام
 فلبس مكانا موضع الفاء فصار اشياء على وزن افعا مفعول الاول
 لفظ الاشياء منصرفه على انما ينصرف قال في الجار به وبي ان
 لجملة لفظه اشياء، هذا معنيته في انما ينصرف بالانفاق منذ
 سببوه بوزن افعا، اصله اشياء، قلت لا مفعول كان في قوله
 الفاء كما هي الف في الجهر من وعده القديس في رابع ومنه كذا
 بوزن افعا لجمع بوزن فعلن بالفتح والساكن وبنه من نحو القصر
 بضم طه وعنده الفاء اصله اشياء بوزن افعا، حذفة اللام
 كما هي القديس اما جمع في سبب بدلها بوزن فعلن بالفتح والساكن
 وبنه لانه لا حذر من قبله في قوله وعده فقد كثر كثر الكتب المعجمة في العشرة
 مفعول لا لتاريخ مفعول الا لا منصرفه على انما ينصرف لا في الظاهر

وظاهر من ثبوت ضعفه وبي اي الاشياء، مجردة من الجواز
 والجزم وزعمه لفظ على حاله الموصولة هو اي الموصولة في معنى
 المفعول كقوله في معنى اي الموصولة وان كان في الظاهر معناه اياها
المعادة اسم مفعول في الاحادة مجردة عن الاشياء، و
 الكلام من كلامه في المضبوطة من انه لا جاز لا لانه اي الاقوال
 والجمع اختير الاقوال للاختصار واعلم ان سره لا يعلب المفعول له ثمة
 الا ان يكون فعلا لعل الفعل المعلن وبعضهم لم يجعل شرط
 مجتمعا بقوله تعالى بكم البرق حونا وطحا والساكن ان يكون مصدره انما
 ان يكون فاعلا للفعل المعلن في الخارج اي في الوجود بان يكون
 وقوم الفعل في بعض زمان للمفعول له خوف من الحروب جنبنا
 او يكون اول زمان الفعل آخر زمان نحو بئسك فوفا من قدامك
 او بالكلية في ذلك اصلها كما كذا فاذا وجه هذه الشرط والثمة
 باسرها ينسب المفعول له وذلك لانه يصير متاخر بالمفعول
 المطلق بدونه من ضمن الفعل لعل لانه فعل لفعل الفعل كذا
 ومفارق لوجوده فكما ينبغي الفعل اليه في غير ظرف كذا في قوله
 في المفعول اليه في غير ظرف ولان الفعل يوصف به اقتضاها العلم
 المفعول وان لم يوجد واحد من هذه الشروط يكون مجردا بالتمام
 اي يكون التام واجبة لانه اذا فقدت هذه الشروط او
 بعضها لا يكون داخل في الفعل المذكور مثلا اذا فترت النظر

الاول نحو جنك لكر كماله لا يندرج كالم الحاطب في فعل
 المشكك لان فعله لا يندرج في فعله كذا كذا هو كذا هو كذا
 الفقدان تعيل لقوله كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 جنك لكر كماله لا يندرج في الشرط الاول فان المعنى فعل المشكك
 والاكلام فعل الحاطب في جنك لكر كماله لا يندرج في الشرط الثاني
 التسمين اسبب بعد رفعه في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن
 لم يكن من جنس الفعل المعكف بغيره في قوله كذا كذا كذا كذا
 زيدا لا يندرج في الشرط الثالث فلما يندرج في الفعل السابق بعينه
 لانه الفعل الواقع امر لا يتصور دخول تحت الفعل الواقع اليوم وهو
 ان فات بهل يجوز انبات لا يندرج في ذلك الشرط فلو كانت يجوز ان
 كان مضافا او مفعولا باللام واما ان كان مسكنا فقط اخذت
 قبل يجوز مع منعقة قبل لا يجوز لان ج يشبه حاله والزم لانه
 من اليبس كونه مذكورة فلا ينافي ضربته تاديبا على الشرب والانتباه
 قال ابن مالك في الشوفي بشرط التعصب فهو باللام اكثر من غيره
 والحج من الداء بالعين سينوي في المضارع بسبب طية
 معناه لا يسبغ يغسل ضد المذكور ومعناه ايضا فهو اعاده العترة
 المعرفات ان التسمين والواو للحال ان الشرط في التسمين كانت
 فعل الشرط وهو في الالفاظ النافعة والسمرة في غير الالفاظ
 الاشياء لا تحلوا فعله في مفعولها ان الشرط به وحده

ان يقال لانهم انجزوا الشرط لما ان انما خرجت من حقيقة الشرط
 استغنت عن الجزاء ففوا في قوله وان كان لا يندرج في كذا كذا
 وان اعني بعينه كقوله لو لم يكن ان الباقي على حقيقة الشرط
 لما صح ان يكون بقوله لا يندرج لان من نعمة الشرط لكونه جنس
 كانت بل يندرج فيه بعد تمام الشرط لا لا يخفى عليه الزوق السليم
 وهو منسوب الى كل لا يندرج في الشرط وهو مفعول به جنس انه جنس
 شرطية مشكك عن شرطه في الشرط لا يندرج في قوله كذا كذا كذا
 وانما انسخ لان جملة الشرطية لقصوره بجزائه والمضيق
 لصدور الكلام لا بما دتم ربطه به فلا يكون حالا ففوا لا يندرج
 تمامه حالا لا بعد اخره وجوه من حقيقة الشرط كذا كذا كذا
 واجبو الواو في مثل الاشياء يشبه الشرط المحقق وذلك لانه لو لم يكن
 الواو وقبل كذا كذا لكان كذا كذا المذكور عليه لو لم يكن واو ففوا
 احال من شرطه من شرط الشرط غير جميع الاجزاء لا لفظا ولا معنى ولا
 ففوا فيهما جبهوا والحال ان رفع الاشياء انما طاعتها ما اشارة
 الى انهم قد يندرجون حالا لا يندرجون خارجا عن حقيقة الشرط كذا كذا كذا
 بل بعد جعله جنس غير مخرجه من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 يعطيه ليكون الواقعة مفعول حال لا حقيقة هو لجان الاستدراك
 الشرطية بل الشرطية يكون جنس من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في ذلك طريقان احدهما الاخراج من حقيقة الشرط والآخر

خبره للبشره مع بقائها على حقيقته الشوط وقول المصنف ان كانت
 لا يحذف قبل الاول ويجوز ان يكون معنى للفعول فقول ان
 كانت لا يحذف قبل الحالتين للفعول لا يترأى الى الاشياء بحال من
 الموصول في كرامته ما ينداد هو في الموصول في مذهب فقول كرامته
 قبل لا معنا في وجه تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب
 المحسوس بالفتوة في بحث الحال هذا القول سر من هذا الوجه في شرح
 لا يطعن كما لا يخفى على التوفيق في **الافادة** مجرورة بوجه متعلق
 بما تعلقوا **فانما تصحفت** فقولنا على الحال في مذهب على السلطات
متعلق اي في الكتب الثلاثة والحال في مذهب على الحال في الكتب الثلاثة
 متعلق باستصفت هذا الميم في اسماء الاشياء متعلقة بالفتح
 على السكون لغيره في مذهب لا يحتاج الى التثنية اليه كما ان الحرف
 محتاج الى متعلقا كما ان على مذهبنا في مذهب لا يحتاج الى متعلق
المختص منصوب لا يصفه هذا وحظف بيان مذهبنا وهو المستوي
 على المجرور فيكون على كل التقديرين تاءا على الحجة في تاء
 اليه تاء محذرة دون لفظ مثلا لا يقال معنى اصل التاء في كمال
 بل التاء به فبعد فان قلت لمجازا بزيادة الظرف به نعم الظرف
 على لفظ زيد اليه في الفهم ثلثا لثبوت مكره المتأخر اليه
 حركة التاء به في الوجود في حيث انه حركة التاء به فاضافة
 جازا الى كان حركة البناء في المتأخر في اللفظ والمعرفة عارضة اليه

التاء **ونقلت** معطوفة على استصفت **من** حرف جبر
فك مجرور به والجار والمجرور متعلق بنقبت في نصيبه واعلم ان النون اما في
 عن المشا في اليه نحو يمشون وجنبه اصله يوم اذا كان كذا او حين اذا
 كان كذا في المشا في اليه لانه وحين منه النون وانما هو من النون
 عند توبه ومن مكره عند التوبه ومن الاعمال عند البعض منهم ما
 والنون منه اي في كل موضع من المشا في اليه اي قبل الشئ الاول
 دون ما هو في النون كذا واحد منها اي في الكتب الثلاثة ما صدر به
مكرر فقولنا من في الفهم في مكره عارضا الى الكل في قوله من كل مكره وهو
 اي مكره في تقدير المذهب بما فاعول في نصيب اي نصيب من كل واحد منها
 مكره ولا يجوز ان يكون ماموصولة لانه يلزم ان يكون المذهب نفس المذهب
 المكره وهو غير جائز لان المذهب في المكره دون في المكره ولو
 حكم يجوز ان يقرأ اي يجوز ان يقرأ نفس المذهب المكره لم يكن الكتاب
 يعني المصباح مستقلا بهذا المذهب المكره وهو غير مذهب في قوله
 اللفظ ولانه يلزم مثلا ان يكون مذهب الفاعل في مذهب اضافته
 مذهب الفاعل في مذهب الفاعل في مذهب الفاعل في مذهب الفاعل في مذهب
 مذهب مذكورة في الكتاب في مذهب مذهب في مذهب في مذهب في مذهب في مذهب
 يجوز ان يكون موصولة لا آخره في مذهب في مذهب في مذهب في مذهب في مذهب
 انه يلزم من نفي المذهب في مذهب في مذهب في مذهب في مذهب في مذهب في مذهب
 الفهم لان المذهب هو اليه الموصوف بصفة المذهب وفضل المذهب

واخلع المشكّر من حيث هو مشكّر ولا يلزم من نفي الجموع الكسب
 من الموصوف الصفة نفي كل جزء اية الموصوف الذي هو السند
 النحوي به صحتها في الصنف لا يصح تكراره لان نفي الجموع قد يكون بنفي
 قسم من قبوه ولو قال بنفي جزء من اجزائه كان اظهر فاعلم ان يجوز
 ان يكون صحتها كذا في نفي الجموع بنفي قسم من قبوه واذا كان
 كذا كان فيه المشكّر صحتها بنفي تكراره لا بنفي لفظي تكراره
 من نفي نفس السند او فنقول في رد قسم الاجوز ان يكون ما هو
 آخره يجوز ان يكون ما هو اوله بنفي لفظي صحتها ونفي
 عن كل من تكراره ما تكرره بنفي لفظي كماله فافهم انه في رد القسم
استفقا لا مفعول على انه مفعول له لثبوت او نفي استحقاقه من غيره
 فثبت بحسب استفقا **للفاع** متعلق باستفقا وهو اي المفعول
 معصية مني بحسب الاعادة والتكرار **واستفقا** لا مفعول
 على استفقا لاجل زينة الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا
 للمفقا **للمفقا** متعلق باستفقا لا واسم لان القاصدان
 المفقا وصحة مني كالمفقا والتقدير لاجل استفقا له او استفقا
 انما لافادة التكرار على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه لا يفسد
 مفعولا له لا يستقيم المعنى الا بانكار ثبوت الحرف في مفعول استفقا لا
 ومفعوله مفعول استفقا له فائدة والتكرار من حيث هو فائدة
 الاستفقا على اللفظ فليس لاوله لا يتصور في المفقا لان المفقا

المفقا وهو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول لا مفعول
 فليس لكان الشارح اقصاه ان صاحب الفتوة هو اي المفقا
 اسم مفعول من افاد فبسط اللام فيه ما للعهد الخارجي هو لاوله
 فاللام في المفقا والاوله او اللام بحسب الجنس والمادة في المفقا وكل
 من استفقا وهذا المختصر قول من قال ان اللام في مفعول الذي
 لا يحسن الجنس لانه في الصفة وهو ضم اي اللام في الصفة اي في
 اسم الفاعل للمفعول دون الصفة المشبهة بحسب اسم الموصول
 لا حرف تعريف فاعلم ان يكون الجنس بناء على ان الموصول للمعارف
 والتعريف بناء على الحقيقة والاستفقا بطر قوله من قال بنفي
 وبالظن من غير ما بينهما مفعول المقال لاننا نقول القول يكون اللام
 بالجنس على من وجب المازني ولا خفت لا على من وجب من قال انه اسم
 فان اللام عند هذه الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفات
 بحسب الحدوث كالنصارى وغيره او لا اي اوله من بحسب الحدوث
 بل كانت من هذا العالم كالنوم والكامر فانها اسمها الحقيقية
 مع وجودها وبلطيق على كافر من صفات الطائفتين من غير ان خطه
 كونه معتقدا ان كان او مشكرا فيه ولهذا لم يكسب لهما اي شخص
 كان من المعارف بحسب التصديق والانتكار فاحسن ما هو هذا
 فظلمه لا اطلقت على ذات من يوجب من غير ان خطه صفة الذبح
 وحسب تعريف خبر ان اللام ولو سلم ان لا يحسن في ال اسم موصول

تخويز مضارب او مضارب بود او مضاربته دار مقروا من
لانه اذ في المضاربة بالفعل كغيره من شدة اختصاص المفعول
بالفعل وكذلك يعالج الظرف والجار والمجرور مطبقا لانه
يكفيه راجحة الفعل لانه وكذلك يعالج المفعول المطبق
من غير هذا الشرط لانه ليس بحاجة لشرط ان يتقدم على
احد الاشياء، الثانية وانما انتم تطل لانها واحد لانه لا
طلب للمعول بخلافه فصفه لانه انما وضع الوضعية لانه المستفاد
بالمصدر وفيه من حيث هو لا يتغير في حاله ولا مفعولا وانما
اقتضاها بما جتا لغيره في المعنى المصدر فانه شرط في حاله
يكون واقعا عند العمل بوقوعها بفعل وانما بالاسم وذلك
انما يكون مستندا الى الاعتماد على الاربعة الاخير الى منكره فانه
لا يجوز ان يكون غير مضارب كالفعاء اذ المستند في قوله
الفعل بولوعه بعد ما هو بالفعل وانما اذا اعتمد على الاستعانة
والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذات وكذا
الاستعانة من شأنه ما احكامه العوارض ودون الزوائد الاولى
حسب النفي نحو ما قبل زيد وبعده اذ لا يمتنع من النفي
من اسم وفعل معناه نفي كونه ليس من الالهي كما في قوله لا شيء
وان الله علم عين الالهي ليس بجهن نفيه لمعان فانه
عليه نفيه التصليح لانه لا غير من الالفه بل ليس فاعلم

فأما الزيدان قوله ما ذكره عند الفتح الم الم الرجل يقول هذا
من صالح وقد مره صالحه فأما أدلت الف الوصلية المذكورة
وقلت لم فقلت لغا في الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
بكون في اللفظة الثالثة معبرين من مكانين استمرى وقوله لم
على وزن لم لم مع مفعول بالغ الم الم الم الم الم الم الم الم
على خبرين أو مرن على وزن جيب سم فاعل من اعان بهن
اعانته الم الم م مع مفعول الغن م الم الم الم الم الم الم
بالم الم الم م بنفسه باظهار اللفظ فيكون الم الم الم الم
الثانية حرف الاستفهام مفعول نحو أقام زيدا أو مقدره كقول
ليست شوي بميم الغد قوي م م م م م م م م م م م م
الغدر مفعول م م م م م م م م م م م م م م م م م
قوله شوي بميم الشين والم م م م م م م م م م م م
م
م
الاستفهام م م م م م م م م م م م م م م م م م م
سواء كان م م م م م م م م م م م م م م م م م م
م
الم
م م

صريحاً كونه في الظاهر غير مختص بل مبتدأ موقفاً مختص
 مع الأبري فوكلم جمل العينة بحيث كنتم من الجمل من هذا العلم أن
 تختص المبتدأ النكرة بالصفة مما كنتم أنما بالصفة لفظاً
 وهو طراد بالصفة تقدير نحو قوله ثم شجرت لانا ونحوه لا يراد
 شجرة واحدة ونحوه لكن الأبري بالصفة مع ونية كما في الجبرية فأنما
 الوصف من زمانه مفعولاً وليس مفعولاً مع لفظاً كما في تقدير
 لفظه شجرت لكم لا بوصف أصلاً مفعولاً قالوا فأنما ذلك المراد
 من تلك الأبناء السنة الموصوف نحو مرت برجالهم البوه و
 الخاضع منها وذلك بالان يكون اسم الفعل ما لا يخرج في زيد ركبنا
 مفعولاً في جزمه في الحال في موضع أو غير ذلك المفعول في الحال في
 الحال لا مفعولاً تقدير أيضاً بالبحر في الحال لا مفعولاً في
 الموصول نحو اعتبار البوه قال السند ركن الدين العلوي في فخر
 في كبره اسم مفعول في الحال في الموصول فلو لم يخل منه
 المفعول مفعولاً في بعضهم مفعولاً في الأفعال وانما مفعولاً في
 نحو باطل العاجب حيث نصب لهما جملاً مع المفعول لا مفعولاً
 على ما كنتم المفعول في قالوا الموصول ثم إن يكون مفعولاً في
 أو مفعولاً في العاجب لهما جملاً أي كوكبا طالع الجبل وراعيه
 ان بعد مفعولاً في المفعول في المفعول في قالوا المفعول في
 ان يعلم في هذا المقام أن كالات الأسماء المشتقة كالاسم الفاعل و

والمفعول والصفة المشتقة بعمل بالاعتقاد وكذلك جعل
 ما يجري مجرى كالمسبب والاعتقاد مثل اعتقني ابوك
 والسند تبيان فاسم المفعول في الخبر في فعل اعتقني ابوك
 في ابوك كونه في قوة اسم المفعول في اعتقني ابوك مفعولاً
 الاعتقاد لا اعتقاد عند البصريين وإنما عند الكوفيين والأغني
 صرحنا فلا اعتقاد بالاعتقاد عند مفعولاً في قولنا قالكم زيد
 فقام فيه أي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدأ
 لا خبر عند الكوفيين والأغني خبر مقدم على المبتدأ
 قالكم مبتدأ وزيد مفعول في قولنا قالكم زيد خبر مقدم على المبتدأ
 خبر مقدم على المبتدأ وأما قالكم زيدان والزيدون فمشتق
 عند البصريين لا مشتق ان يكون قالكم خبر عن الزيدان أو عن زيد
 كونه أي يكون قالكم في قولنا والزيدان والزيدون ليس كذلك
 والمطابقة للمبتدأ بشرط في الخبر في قولنا قالكم زيدان وجمعا
 وذكرا وثنائين في المفعول ارجاء الغنيمة في المبتدأ وجماعة عند
 الكوفيين يعني ان قالكم زيدان والزيدون جازم عند مفعول
 الأغنيمة مفعولاً في ان يكون قالكم مبتدأ وما بعد فاعله سائر
 الخبر وكذا الخلفاء بعينه مفعولاً في جازم خبرهم على الظاهر
 الاعتقاد وحده مع ان الظرف المستقر في المفعول في المفعول
 بعد عند البصريين بشرط اعتقاد على احد الأبناء السنة واتا

اذا لم يعقد الظرف على شئ من غير ما قاله الواقع بعده مستلزما
 كان او غير والظرف المقدم هو ما فيه من القيمة المستلزم فيه المستقل
 من عاملا غير اذ لا فرق في ذلك الخلف بين الحدث ونحوه في استمرار
 الاعتقاد واما عند كبريونه فان كان ذلك الاسم حدثا فارقا
 بالخاصة وان لم يعين الظرف لانه اول الينته على الفعل ان ضربت
 هو حدث جزاء معنوم الفعل ان كان هو حدث فهو مفعول لا ابتداء
 كما هو عند الخليل واما عند كبريونه لا اخفش لا شرط الا اعتقاد ان
 الظرف مطلقا كالاستمرار انما الاسم الفاعل المفعول **حرف**
جبر **عبارات** جبر ومعلق بقدره وفيه مضاف الى مفعوله
 وهو **عبارات** جميع عبارته في الجور اما في المعلق الى اللفظ بالثبوت
 الى المتكلم او بالاعتكاف لثبوت الى الخاطبة ذكر الفاعل ثم ذكر المفعول
 في عباراته عباراته والقيمة البارز المتصل بجبر والحق لا ضائق العباد
 اليه عابدا لا الام **الفعي** الجا حاصلة في شانه في حرف عن الجمع
 ومن غير ان يكون كما اذا فرفعوا واذ في لغة القياس كالحال
 العلى الاحتمال فيكون الادغام ومن ضعف ان يفتى في ضرب
 غلامه زيد باضرب زيد المذكر وناظر الكلمات كقولنا وليس
 ضرب ضرب ضرب ضرب فخرنا فخرنا طيب بعد الدار عنكم لنقوا
 على مخصص كما هو مفعول جبره صفة العبارة فان الفصاحة
 كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال ان في مفعول وكما يفتى في كبريونه

يوصف بها العبارة المفردة فكلية فصيحة والكسرة مثل ما يقال
 كلاما فصيحة في التثنية وفصيحة فصيحة في التثنية فصيحة في التثنية فصيحة
 مع ان اللوصف في جمع لا يختص كما في المعنونة ونحوه **حرف**
 من اظروف الجازم للفعل المضارع وفيه حتم لم يحكم بغير
 وسبب الجازم لظرف في ظرف البصرين لان الموصوفة لظرف الانشأ
 فيجوز ان ينقطع في زمان الاجزاء ولا يؤولا بغيره بمعنى الجازم
 المستغرق لو جوب انضام البصر بالمال وذلك لان ما يفتى في
 ضرب في ضرب اجزاء من التثنية المتصل بالمال كذلك فبني لم ليس
 كذلك لفتى حروفه في ما وعدا من جهة معدن ما يقال زيادة في حرف
 نذكر على زيادة اليجي وان الشطية نحو ان ضرب ضرب لاهل الام
 اي العام الموصوفة لاهل الام سواء كان ام الفاعل الغائب والمفعول
 الغائب او الفاعل المتكلم والمفعول الخاطبة وفيه كسرة في الفتح
 ايضا لغة ولا ان عبت اي الموصوفة للتثنية مطلقا فاقترابا
 للخاطبة والغائب عبت او انضام الام فانه لا يرضى على
 الفاعل الخاطبة انضام الضرب قد يدخل بغيره ان الخاطبة والام
 الغيبة يعم اللفظ لمجموعة الام من مع الضميمة كقولنا بعضهم
 حافظ وبعضهم حافظا بالافراد انشوا فيضد كلفه فوالان
 قلت المفعول فما ذكر ان ان في صيغة المتكلم في المعنونة في الام
 والشرطي وقد صرح ابو حنيفة بخلافه حيث قال في نون في غير

انه في تعريفه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الام والنز
 قلنا مع كلامه انه لا يجيء من غيرنا وبذلك انما نعلم ان التعريف
 او نفيه عنهما في الاخر ووجه الاستعمال كثير لا يكاد يقع الكلام
 مثل قولهم فلان شرع وقلنا جيب غيره ذلك في هذا التعريف
 السكاك في قلنا غيرهما بقولنا اي اذا كان التيق في الاعتراف
 الجزم والطلب جيبا تعينه انما اشارة الى صفة القلب لبيان
 حقيقة بل المرد بها الاجناسين وجوب التعيين عنه هو مصدر و
 المذكور قد يراد به انفس **طو** فعل مضارع مخروم بلم سقط
 الباء علامته للجم لان اصل الطوي بالياء المدية لما بين في موضع
 لاصرف العذر في الفعل المعنى **اللام** لم يمتنع له حركة الحرف العجيج
 في آخر الفعل الغنيمة **اللام** فاعلمت منه فيه وهو انما والجمان
 معطوفة على جملة استصفت **وكرر** منصوب علامة مفعول لم
اطو **يخ** مجرور لاضافة ذكر **اللين** حرف جر **محمدا**
 مجرور به والهاء مجرور لاضافة المسائل اليها عايد الى الكسب
 الشبهة والمجرور متعلق بلم **طو** **اللام** حرف جر **محمدا** لاضافة
 وجهه اي حرفه في الاستناد اذ وانه عايد مائة **يخ** في كلام
 سواء كان حرفا او فعلا واللام واما وعدا وعلم سويل فكانت
 التبيين ووجه مثل سوا بالالف الفتح وخلا وما خلا وما عدا
 وليس لا يكون ولا يستأجر بل وبسبب مجيء غيره في مثل قولنا

لما عايد حافظا موصول **ند** فعل ما يخبر به فاعل جملة فعلية
 صلته فاعلمت منه فيه عايد اليها والموصول به صلته منصوب
 المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكره **يخ** لان المشتبه ليس من
 جنس المشتبه الذي هو ذكره والى اي عامل التصيب الموصول
 مع صلته **اللام** عايد مبتدأ واللام خبره او اللى الفعل السابق ذكره
 وهو لم يطو بواسطه **اللام** اخشع والمصدرين او منصوب على انه
 بدل من ذكره **يخ** بدل البعض من الكل لان ذكر ما ندر بعض من ذكره
 او بدل الاستعمال بهم وعليه ان بدل الاستعمال انما يكون اذا لم يكن
 بينهم تعلق بالكلية والجزئية وحصل السبب كذلك قد اختلف به
 قبله حيث قال بدل من ذكره بدل البعض من الكل والى لم **طو**
 دون الالين هو لغو في العراج اي لم **طو** ذكره **اللام** اطوي ذكره
 ما ندر كذا في المضاف واقامة المضاف اليه فاعلم في الاعراب والجمان
 اخذ في التثنية في منصوب المفعولين وعلى اياها منصوب
 على التبع من ذكره **يخ** بسبب حذف المضاف لانه لو لا ذلك المحذوف
 كان الموصول واجبة التصيب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل
 لان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو انما المضاف محذوف
 ذكره وهو اي لذلك المحذوف قبل الذكر الذي هو المبدآن **يخ** لان
 المحذوف المحذوف قبل المحذوف وان اخذ في اصل الحرف فاختصم
 واما محمدا والحمل على التثنية اما من ذكره **يخ** بدل من الكل والى **يخ**

[illegible]

ايضا فلا ينحط لم يرفع غير البدل لفظ خايدة الاجال ولا
 التقدير نانيا واما كذا ولو جوب محو القلم البدل منه
 قد بل البعض الاشكال كالخزنا قال في شدة اليت واليت
 يكون لشيء حكم النخبة لا ينحط ابو اليت المحضوب عليهم
 القيل الجرد في الغت عليهم ولو كان في حكم النخبة مطلقا
 خارج ذلك لان التقدير يكون صراط الذين اغت عليهم
 عا غير المحضوب عليهم فلم يصح صلا الذين عن القيل ارجع
 اليه في عليهم كس راجع الى الموصول كس وهو القائم في غير لفظ
 واما قولهم انه في حكم النخبة فايدل منه ما في البدل
 برفع من غير ذلك المبدأ ومنه مغايرة الشك في الصفه
 وعطف اليك ومنه ظاهر لك ان قولك انج لان لم
 بالنخب النخبة في المعنى لان اللفظ جمل خارج التحقيق
 او **اشياء** معطوف على ما ذكر **فيها** محذوف جمل ما جوبه
بشيء منصوب اي لفظ بين منصوب لفظ على القيل
 وهو غير متصل بجذر الخي لانها قد بين اليه وعبارة عن
 الخافه لانه جمل اليت وحامل القيل اي ما فيه محذوف
 وهو اس في فاعله المنفصل اليه ما على جمل محذوف مستتر في يعل
 الى ما والعل موصول الى القيل في فاعله عليه حرفه صلة
 ما الموصول من صلاته محذوفه الى الخي في متعلقه شيا

[illegible]

خون

فَوَيْلٌ لِلْآلِهَةِ مِنَ الْقُوَّةِ الَّتِي بَالَدَتْهَا إِنَّ السَّنَاءَ وَاقِعٌ بِهِيَ طَلَبُ بَيْتِ
لِلْآلِهَةِ بَعْدَ عَمَلٍ وَبِهِمْ مَعْرِفَةُ طَلَبِ الْجَلِيلِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَاحِقُ
مَعْنَى بَالَدَتْ وَاقِعٌ طَالِقٌ لَهَا بَالَدَتْ فَمِنْ أَلِ السَّنَاءِ ثَمَّ
الْمَذْكُورِ رَاجِعُ الْإِسْنَانِيَةِ وَقَدْ رَدَّ الْجَلِيلُ الْوَاقِعَ السَّنَاءَ أَخْبَرُوا بِأَنَّ
عَلَيْهِ وَاقِعُ لَانِ الْوَاقِعُ لَمْ يَكُنْ لِحَقِّهِ وَاحِدٌ مَعَ رَجْعِ الْإِسْنَانِيَةِ
بِهَا شَهْرُهَا مَعْنَى لَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ **رَجَعَتْ** عَارُودٌ وَفُجِرَتْ
أَيَّاسَتُهُ وَالْوَالِدَةُ طَلَقَتْ تَرْجَعُ فَعَلِيٌّ عَلَى فَعُولٍ أَيْ الْإِسْنَانِيَةِ
رَاجِعُ الْخُصْمِ الْمُنَاطِقُ وَفِي رَاجِعِ اسْتِغْنَاءِ فَعُولٍ عَلَى فَعُولٍ الْمَزَادُ
وَالْوَاقِعُ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى وَاقِعٌ وَإِنْ كَانَ عَمَلٌ فَعَلِيٌّ فَعَلُوهُ وَاقِعٌ
الْوَالِدَةُ لَاحِقٌ عَلَى الْفَطْرِ لَذَوَقِ السَّيْمِ **كَبَابٌ** مَجْرُورٌ بِالسَّيْمِ
مَعْنَى تَرْجَعُ **الْمَسِيحُ** لَمْ يَكُنْ عَلَى السَّيْمِ مَعْنَى الْمَسِيحِ مَجْرُورٌ بِفَعُولٍ
ذَكَرَ الْكَلِمَتَيْنِ كَيْفَ تَعْنِيَانِ تَرْجَعُ وَاقِعٌ مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْإِسْنَانِيَةِ
مِنْ مَعْنَى الْعَامِلِ عَلَى مَا تَعْنِي فَعُولُهُ **سَيَفِي** أَيْ سَيَسْتَبِينُ
لِحَقِّهِ أَمَّا رَجَعَتْ بِالْمَصْلُوحِ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى بَانُو أَرَامُ عَلَى مَا تَعْنِي
عَنِ الْحَبَرِ فَعُولُهُ وَاقِعٌ أَمَّا رَجَعَتْ وَاقِعٌ مَعْنَى الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَعْنَى
بَعْلِيٌّ وَاقِعٌ فَعُولُهُ مَعْنَى مَسْرُوبٌ بِهِيَ أَيْ الْمَسْرُوبَةُ وَاقِعٌ
الْمَسْرُوبَةُ أَيْ رَجَعَتْ وَاقِعٌ وَاقِعٌ الْوَاقِعُ **بَانُو** مَعْنَى مَسْرُوبَةٌ
وَالْمَسْرُوبَةُ رَجَعَتْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى بَانُو أَرَامُ رَاجِعُ الْخُصْمِ الْمُنَاطِقُ
بَانُو أَرَامُ رَجَعَتْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى رَجَعَتْ وَاقِعٌ وَاقِعٌ الْكَلِمَةُ اسْتِغْنَاءُ

بالكتابة لان الصيغة الحقة بالمصباح في زوال التعليل جمع فله فل
 اطلقه اطلقه اما لانه اي ازاله التعليل في المصباح فخط واما ازاله
 في الحقة فانه من فاعل الجريان الممارسة متعلق بالمعنى الاستغارة
 سقطت تفسيره وبمعنى الحقة فانه انت الظاهر ان ثبت ما هو
 من لوازم المصباح بقوله بان ازاله والتسمية المذكورة في المصباح
 الحقة بالمصباح في صيغة استغارة مكنته وهذا لانها استغارة
 تجلبت فقول فانه لانه ما في على انه غير جازم ووصف تجلبت
 واما منصوب على المائدة فقدرته **في** اي يغنيهم يعطون على في
 والتعريف فبما لا الولد **بمعنى** منصوب على انه مفعول لسقط
 وهو معنى الغنيهم جمع غنم وانشاء في **ان** انه انشاء في جمع الى الغنيهم
 اي منافعهم آثاره فيكون انشاء في معنى من كان فقصته لان لغاها
 المرددة في حقهنا هي اننا انما الخاصة من الحقة كان الحقة هو الحقة
 فيصير كون الانشاء في معنى من لا يعتد به وهي كون المقتضى محمولاً في
 حقهنا والمرددة هي انما كانت الخاصة من الحقة سائلة في حقه
 هي فوكلها في حقه والحق بالمرجور والحق بالانشاء بالمرجور الى
 الحقة **بمعنى** فعل فاعل مفعول هو المفعول الغير اليان المتصل
 وهو عايد الى الحقة والمجانب معطوف على حجة ومفعول كسر طرية
 وهو من التسمية كسر القاهر لان التسمية المتصلة اذا انت
 طوية على القصار فكان الصيغة الحقة بالتوبة المطلوبة و

وجعلنا منصوب على انه حال ومفعول فاعله حرف
 جرحه جرحه بره متعلق بكسر **اي** جرحه لانه انشاء الحقة
 اليان **في** الاصل باب البت قبل فاعل جرحه لانه لا يخل
 في البت لا بعد الحجة وانه من اليان **بمعنى** جرحه لانه لا يخل
 بالابتداء **الاول** حقة الباب هو غنيض الآخر اصلاً و **اي** جرحه
 افعل على اي فهو راء وسقطت الحقة و **اي** جرحه لانه لا يخل
 سكت وجمع على او اهل او اهل وقيل صدق على وزن فاعل قبل
 الواو والاول في حقة لانه سب قوة الحكم في الابتداء ولم يجمع على
 او اهل لان انتقاله في الفتح اذا جعل في صفة لم تصرف و
 لفعل لفته فاما اول واما لم يجعل صفة في فعل لفته فاما
 اول ومعناه في الاول الاول في معنى العام وفي كل قبل هذا العام
 فمماثلة الاول جمع ومثل الآخر الآخر **بمعنى** جرحه لانه لا يخل
 وهو انشائي فانه على حقة في حقه والحق بالمرجور في حقه
 على انه غير جرحه **التي** حقة الاصطلاحات واما لم فعل في حقه
 للاصطلاحات لانها اي الجحيم اسند اليه غير جرحه وهو لا يخل
 في جرحه الوجعان كما غير حقة فان قبل ان **التي** سبب بفعل
 اي فعل الاصطلاحات واما بمعناه فيما سبق في فعل فاعل فاعل الاستاد
 قوله لانه متعلق بما بعده من الكلام السابق استفاد على الحجة
 اي الاستاد فانه لا وجود له اي الاستاد وقيل لا يخل على الفعل

وبنما في معناه ولفظا باسمه يقولون انما هو كذا وان يكون
 فعلا او معنى فعل نشأوا بين متلافي انما زيد انك وعمل ما
 بهنك موشك مملوكا قلنا ان الباء فيها اية في التوبة بالاسمية
 فيكون **2** معنى الفعل في التفسير **2** الاصطلاح المسبوبة
 الى الحق فالتحقيق اسم محض كاسم وجره فلا يقع الوصفه اذا
 نسب ذواته فالحق وبما ينبغي وبغيره في الخطه في سلك الفضايله
 يقولون في الهندية الفاعل مما انما في حيز قولك رجل مفضل في
 قلنا اشكال ويصح اي الاصطلاح في المصطلح في هذا اي
 يكونا بمعنى المصطلحات جمع الاصطلاح في جزئية الظاهر
 ان تعال جميع اي الاصطلاح وان كانت مصدر لفظا والمصدر
 لا يثنى ولا يجمع وهو اذكر المصدر اذ هو اسم المفعول كذا لا يفظ
 بحقه للامتناع من كذا افعال بمعنى المفعول والعطف بحقه الموقوف
 والقرين بحقه المصدر في ذلك في هذا المصطلح في المفعول
 المصطلح في عبارة من الافعال المتعددة كالجملة وانما هو
 الاسم والفعل في حرف الكلام وانواعه في انواع الكلام من اجل
 الاربعة من الاسمية والفعلية والشعرية والظرفية واسم
 الاصطلاح ان يكون الجملتين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل
 على الحسنة والحسنة لا يثني في الاسم او في الفعل واسم
 فان بذات باسمه اسمية كزيد قائم وزيد ابو قائم وان زيد

قائم وبنما في قائم وما زيد قائما ونحوه صيرت الامر شيان زيد
 ومرو واما قائم الزيدان واما قائم الزيدان عند الجمهور فلا تعاقبا
 القباب فان والاه وما بعده من اجل الفعلية دون الاسمية
 وان بذات يفعل اسمية فعلية كقائم زيد وبنما قائم زيد وبنما
 وبنما قائم لان التقديم عزيت زيد اضرته وادعوا الى ذلك وبنما
 ابن الحارث صاحب القباب وابن مالك لكن انما ينبغي وحساب
 القباب عطفها استبان آخره وحصلها اسمية آخره من
 الجلية وبيان ان الجلية الفعلية ان كبره فعلا عن الشرط ولزوم
 الاظهار فقولهم في قسمه انما يستوفى بذلك لا يصح في الفعلية
 فان تعين الشرط لا يجوز شرطية سواء كانت مركبة من فعلين او كان
 كمرتب كمرتب في شرطية كذا ان كان معنى زيد كين ففوقه
 بده فمعنى لم تحرك بده كين وان لمزم الاظهار في شرطية الجلية
 سواء كان في مفعول او في ظرف وقد راها في الجارية والمجرور
 ظهر في اصطلاحها كذا البنية في حافة الدار زيد وبنما وقد امكن
 زيد مقادا وقول في الشرطية في قيد زاده صاحب العياشي في شرطية
 الكتب قال في قوله معنى اشارته الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة
 شرطية لفظا لانهم لا يوافقون بين حرفي الشرط فان اردوا ذلك
 ادخلوا كان واسندوه الى ضمير الشرط وحصلها اسمية فيكون
 الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى وقول في بنما فصفة

الالفاظ حليما اي على كلك الالفاظ المتعددة بمبارة الالفيت
 فليعدوا يخذون فذ البياض الالفيت على انهم هذا الباب
 الكائن في الاصطلاحات النحوية على سائر الابواب فذا واذ فيه
 ينفق بفتح الباء رفعه اي من قوله بالابداء **الاس** من قوله
 شتا اذ صفته البياض **والعلم** الجار والمجرور متعلق بذا فذ كونه
 من قوله على الجملتين المتعديتين **الفتحة** مجرورة على انما تنفع العلم
الفتحة مجرورة منفتحة ايضا اي كلفظة وذا فاذ هذا الباب
 شتا البياض الثالث لان العمل المذكور في الباب الثاني في باب
 ذو البياض انما هو على القياض مطردة مثلا قولنا الانفال ما
 انزلنا من فوقه **الاسم** الفاعل وذا الانفال المتعددة من قوله اسما وذا
 سماء الفاعل ونسب **الاسم** المفعول انما هو فاسم فاسم
 ولو تركت قوله فذا الانفال فانه جميع الانفال مكان انما يحكي انست
 هذا الحكم على كل فعل سواء اسم في العرب لا ولا في النحوي مطردة مثلا
 قولنا ان الباء فخرنا وزر من حرفه فخرنا وعلما ان لفظ فخر
 يعظم للمعنى ساجي في قوله ان قولنا وقولنا فخرنا فاسم في كل فخر حقيقة
 كاشفة للسمي وللب مكان انما فيجاء انست على سمعة في العرب لا
 ولا في كلفظ دسني التعجب على ان لم يطر وذا لا لا ينظر في
 فلا يجرهم في جري النفاذ النادر من القياس الخارج عن العمل
 لكذا قال في الضم قوله لا وذي القطع وقوله لا في مصنفه بكونه

[illegible]

حيث يشتمل على المقصود والاصل وغيره كقوله الاول
 والمقصود في هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن
 فلهذا قدم المبرهن على ما في هذا المصنف من الابواب
 في قولنا العوالم المقتضية حيث قال المقتضية في علم العقل
 بالجميع وغيره وان موصوفها غير وهو العوالم يعلم ما ذكر في الكتب
 المصنوعة في هذا فنون المصنوعة والعلم المصنوعة وقول
 فيصير في المصنوعة لكن لا بد منها ان يذكر في المصنف في هذا
 الابواب المكتوبة في المصنف ان يقال ان المصنف في هذا
 لا يخلو من ان يكون موقفا للمباحث لا يثبت اوله قال اول هو
 العالم الاول وان كان كذلك وهو ما حكمه في هذا المباحث
 لا يثبت في هذا ان يكون الحجة في حقيقة العالم الاول وان كان
 الاول فلا يخفى ان يكون العالم فيه قياسا او سائلا او موقفا
 او اما والى ما يكون العالم فيه قياسا وهو العالم الثاني
 ما يكون العالم سائلا وهو العالم الثالث والثالث اي ما
 يكون العالم موقفا وهو العالم الرابع وان كان كذلك وهو
 ان يكون الحجة في حقيقة العالم فيه قياسا او سائلا او موقفا
 من عدم كون الحجة من حقيقة العالم فيكون هو الباب الخامس
 الذي هو في مضمون الجهرية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم
 يكن فيه تلك المضمون فلهذا اعلم وان لم يصح ما حكمه بالحق

اما عقيدة اخرى مدوية في النفس والاثبات بختم الفصل
 بخبره على خطه معروضة للاختصار واما الاستدلال فيكون
 كذلك بل يستدل الى التبع والاستدلال هو المستور عند
 الجمهور لكن قد اوتيتهم بعينهم فيما اخترت حتى جعلت
 بيانا ان ذلك الاستدلال في امان ان يتعلق بجعل جلال ان يكون
 المقصود مما جعله جلاله تدركه لاف كما لم يصح في هذا
 على الابواب ولا يتعلق بجعل جلاله فان لم يتعلق به فهو
 منه فيكون بذلك الاسم المصنف اعني الاستدلال وان يتعلق به
 فيستحقه باطهر الحق انما عرفت هذا فيقول في قولنا
 ان يكون في كل مصر جعلته لان بهمة العقل كافيته في ما ينظم في الية
 سببه لكن يدرك ذلك في العالم بالاستدلال في العالم المسمى
 الحجة في حقيقة العالم فيكون ثبوت الحجة من الاستدلال في العالم
 الكتاب في ابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا
 آخر غير الحجة من كذا كذا كذا كذا



١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠